الخطة الاستراتيجية
للتعليم قبل الجامعي
٢٠١٤ – ٢٠٣٠

التعليم
المشروع القومي لمصر

مما نستطيع

تقديم تعليم جيد
لكل طفل

جمهورية مصر العربية
وزارة التربية والتعليم

كلمة الأستاذ الدكتور وزير التربية والتعليم

تتلخص رؤية وزارة التربية والتعليم في توفير موارد بشرية متنامية القدرة والكفاءة، وعلى أعلى درجة من الجودة والأخلاقيات المهنية، من أجل بناء مجتمع يقوم على التعلم واقتصاد يقوم على المعرفة. ولتحقيق هذه الرؤية تضطلع الوزارة برسالة قيادة وإدارة وتنمية قطاع التعليم قبل الجامعي ليستجيب للاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية للمجتمع المصري بهُوية وطنية لا تنفصل عن الاتجاهات العالمية. وبذلك أصبح الهدف البعيد للقطاع هو التنمية الشاملة للنشء، مع غرس روح المواطنة والتسامح، ونبذ العنف، وتفهم أسس الحرية والعدالة من حقوق وواجبات و شعور بالمسؤولية تجاه الوطن والمواطنين.

أما الهدف المباشر فيتمثل في التأكيد على الإلتزام بحق كل طفل في فرصة متكافئة لتلقي خدمة تعليمية بمستوى من الجودة يتناسب مع المعايير العالمية، بما يسمح له بالإسهام الفعال في التنمية الاجتماعية والاقتصادية لبلده، وبالمنافسة إقليميًا وعالميًا.

ولتحقيق ما سبق تم تبنى ثلاث سياسات للإصلاح والتحسين تتفق وميثاق الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، من خلال:

- إتاحة فرص متكافئة لجميع السكان في سن التعليم للالتحاق و إكمال التعليم على مستوى فرعيه العام والفنى مع استهداف المناطق الفقيرة كأولوية أولى.
- تحسين جودة فعالية الخدمة التعليمية، من خلال توفير منهج معاصر، وتكنولوجيا موظفة بكفاءة، وأنشطة تربوية رياضية وغير رياضية، ومعلم فعال لكل طفل في كل فصل، وقيادة فعالة في كل مدرسة، وفرص للتنمية المهنية الداخلية والخارجية لكل معلم و إداري ليتقدم و يتميز.
- تدعيم البنية المؤسسية وخاصة في المدارس الفنية، وبناء قدرة العاملين بالتعليم على تطبيق اللامركزية على وجه يضمن الحوكمة الرشيدة.

اتساقًا مع توجه الحكومة الحالية قامت وزارة التربية والتعليم بإعداد خطة مرحلية مدتها ثلاث سنوات تبدأ في العام ٢٠١٤/٢٠١٥ كتأسيس لخطة استراتيجية تنتهي في العام ٢٠٣٠. وقد صممت الخطة المرحلية بناء على تحليل معطيات متعددة منها: تقويم الخطة الاستراتيجية السابقة، ومشاركات أصحاب المصلحة ، والاستفادة من التقارير الدولية و الأدبيات ذات العلاقة، وآراء المتخصصين من خارج وداخل قطاع التعليم، كما تم الاسترشاد بخطط بعضٍ من الدول الأخرى.

وقد قام بإعداد الخطة الانتقالية فريق ذو خبرة من كوادر وزارة التربية والتعليم، سبق تدريبه محليًا ودوليًا، وتم تدعيم الفريق بخبراء وطنيين من ذوي الخبرات الدولية في التخطيط التربوي، بالإضافة إلى الاستعانة بخبراء في التخصصات التربوية المختلفة من مراكز البحوث وكليات التربية بالجامعات المصرية، وكذلك المعهد القومي للتخطيط، وخبراء وزارة التخطيط والهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد، وذلك في إطار عملية تشاركية مستمرة مع المجتمع الطلابي والمعلمين، والكوادر التربوية على مختلف المستويات ومؤسسات المجتمع المدني، وبدعمٍ فني ومادي من منظمة اليونيسف، ومنظمة اليونسكو، والمعهد الدولي للتخطيط التربوي التابع لليونسكو، وكذلك بتعاون من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، والمجلس الثقافي البريطاني.

وقد روعي في تصميم برامج الخطة التركيز على النتائج على مستوى العوائد، ومزج المدخلات البنيوية بمصفوفة من الحوافز المادية والمعنوية في إطار من الشفافية والمساءلة والمحاسبية، وبما يضمن الكفاءة والفعالية في استخدام الموارد المادية والبشرية المتاحة ، والتشارك مع القطاع الخاص والمجتمع المدني كشريك متضامن لتعظيم تلك الموارد، والانفتاح على المؤسسات العالمية ودول العالم التى ترغب في التعاون التربوي وتبادل الخبرات، وكذلك الاستمرار في تطبيق إطار الإنفاق متوسط المدى، وموازنة البرامج كمنهجية تربط السياسات بالخطط والإنفاق، مع الاستفادة من البراح المالي الممكن، خاصة وأن وزارة التربية والتعليم تبوأت موقع الريادة في هذا الخصوص؛ حيث كانت من أولى القطاعات التي اختبرت فيها هذه المنهجية والسير قدمًا في تطبيق اللامركزية، وذلك للحاق بالاتجاهات العالمية لتنمية القطاع وتطويره.

وبالتسليم بأن التعليم مسؤولية قومية تضامنية؛ فإن نجاح الاستراتيجية يعتمد بشكل رئيس على تضافر الجهود الحكومية وغير الحكومية بمختلف مستوياتها من جانب، والأسرة المصرية كصاحب أصيل للمصلحة من جانب آخر، مدعومة بإرادة سياسية تتبنى التعليم كمشروع وطني ذي أولوية متقدمة.

"فمعًا نستطيع أن نقدم تعليمًا جيدًا لكل طفلٍ"

أ.د/ محمود أبو النصر
وزير التربية والتعليم

السياق الاقتصادي والمجتمعي والسياسي والعالمي للتعليم للخطة الاستراتيجية	٥
الوضع الراهن للتعليم قبل الجامعي في مصر	١٦
المشكلات والقضايا الملحة	٥٢
الاستيراتيجيات الحاكمة والموجهة لأنشطة الخطة	٥٥
الركائز الرئيسية للخطة	٦٥
البرامج المختلفةللخطة	٦٦
برنامج مرحلة رياض الأطفال	٦٨
برنامج مرحلة التعليم الأساسي	٧٠
حلقة التعليم الابتدائي	٧١
حلقة التعليم الإعدادى	٧٣
برنامج: التعليم الثانوى	٧٥
برنامج التعليم الثانوي العام	٧٥
مرحلة التعليم الثانوي الفني	٧٧
برنامج: التعليم المجتمعي	٨٢
برنامج : التربية الخاصة	٨٤
أ- الموهوبون والفائقون	٨٤
ب- الدمج وذوو الإعاقات	٨٧
برنامج: تطوير البنية المؤسسية لمنظومة قطاع التعليم قبل الجامعى فى إطار مركزي / لامركزي	٩٠
البرامج المتقاطعة	١٠٤
تمويل الخطة	١١٣
المخطط الزمني لتنفيذ أنشطة الخطة الاستراتيجية	١١٦
دور الوزارات والهيئات المختلفة في دعم تنفيذ الخطة	١١٦
التوصيات المستخلصة ونتائج استطلاعات الرأي للحوار المجتمعي	١٢٤

السياق الاقتصادي والمجتمعي والسياسي والعالمي للتعليم

مقدمة

نحن المصريين نرى في ثورتنا عودة لإسهاماتنا في كتابة تاريخ جديد للإنسانية. نؤمن بأننا قادرون أن نستلهم الماضي، وأن نستنهض الحاضر، وأن نشق الطريق إلى المستقبل، قادرون على أن ننهض بالوطن كي ينهض بنا. نؤمن بأن لكل مواطن الحق بالعيش على أرض هذا الوطن في أمن وأمان، وأن لكل مواطن حقًا في يومه وفى غده. نؤمن بالديمقراطية طريقًا ومستقبلاً وأسلوب حياة، وبالتعددية السياسية، وبالتداول السلمى للسلطة، ونؤكد حق الشعب في صنع مستقبله، وأنه - وحده - مصدر السلطات، وأن الحرية والكرامة الإنسانية والعدالة الاجتماعية حق لكل مواطن، وأن لنا ولأجيالنا القادمة - السيادة في وطن سيده (دستور ٢٠١٤).

وفى هذا الزخم العالمي والتسارع المتزايد نحو إنتاج المعرفة المتغيرة بكل أبعادها المقترنة بتطور هائل في المجالات والاستخدامات التكنولوجية التي اقتحمت كل دروب الحياة، نقف أمام قضية النظام التعليمي في مصر الذى يواجه منذ أكثر من عقد من مجموعة من التحديات التي أثرت على التركيبة السكانية ودورها في إحداث التنمية البشرية المستدامة بمعدلات عالية.

إن الزيادة المضطردة في أعداد السكان قد ألقت بأعباء متزايدة على الطلب على التعليم؛ مما أدى إلى اتجاه الدولة للتوسع الكمي على حساب الإنفاق على عناصر الجودة التعليمية، وقد انعكس ذلك في ارتفاع كثافة الفصول، وتعدد الفترات الدراسية، وضعف التجهيزات المدرسية، والمناهج، والبرامج، وطرائق التدريس، والوسائل، وكفايات المعلمين، والمدراء، وأنظمة وأساليب وأدوات التقييم.

من هنا نجد أن نظام التعليم في مصر في حاجة ماسة لأن يبنى كفايات، ويحشد طاقات بشرية، ليصبح تعليمًا داعمًا للتنمية، تعليمًا يعد للمستقبل؛ يستمد مناهجه وأهدافه من خبرات الماضي ورؤية مستقبلية ترتبط ببناء الإنسان، تجعل مخرجاته قابلة للتوظيف والتدريب، ومن ثم فهو يقلص من البطالة، ويساهم في زيادة معدلات النمو الاقتصادي والتنمية الشاملة، تعليمًا يقضي على الأمية بكل أشكالها. أما التعليم الفني فيحتاج إلى توفير بنية محدثة لتخصصات التعليم الفني والتدريب المهني، من خلال المناهج المطورة والأساليب التي تساير الدول المتقدمة فى تناولها لجميع جوانبه المختلفة، وتتوافق مخرجاته مع متطلبات سوق العمل .

لقد اتسمت السياسة التعليمية بعدم الاستقرار؛ نتيجة للتغيرات الوزارية المتعاقبة وارتباطها بشخص وزير التعليم، بالإضافة إلى عدم تبنى نظرية تربوية واضحة المعالم يقوم عليها النظام التعليمي. إن التعليم لم يعرف بحال التحول إلى الإدارة الاستراتيجية التي من مظاهرها قبول المساءلة، ومنهجية الإدارة بالأداء، ولا توجد للتعليم في مصر رؤية استراتيجية طويلة الأجل ترسم صورة النجاح. مما يجعلنا نعيش أزمة تعليمية تحتاج إلى فكرٍ استشرافى يتبلور في تخطيط استراتيجي على المدى البعيد.

أولاً: السياق الاقتصادي:

يؤثر التعليم تأثيرًا مباشرًا في التقدم الاقتصادي للأمم؛ حيث تتأثر إنتاجية الفرد بنوع وكم التعليم الذى حصل عليه. وقد أظهر دليل التنمية البشرية لعام ٢٠١٣ الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن مصر تحتل المرتبة الـ ١١٢ عالميًا من بين ١٦٠ دولة على ذلك الدليل. كما أشار الدليل إلى أن معدل البطالة في مصر بين الشباب هو الأعلى عربيًا خلال عام ٢٠١٢، حيث يصل إلى ٣٠٪[١]، وشدد تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لعام ٢٠١٣ على «أن السياسات المناصرة للفقراء والاستثمار في القدرات البشرية، بالتركيز على التعليم والتغذية والصحة ومهارات العمل، جميعها توسّع فرص الحصول على العمل اللائق وتعزز التقدّم المستدام».

وأشار تقرير التنافسية العالمى الصادر في العام ٢٠١٢/ ٢٠١٣ إلى أن قوة العمل غير المتعلمة التعليم الملائم تشكل ثالث أخطر مشكلة بعد نقص التمويل ونقص الكفاءة فيما يتعلق بالعمل في مصر، واعتبر التعليم والتدريب، والاستعداد التكنولوجي والابتكار، كعوائق تنافسية. وتتضمن أوجه القصور، قلة جودة النظم التعليمية، وانخفاض مستوى تعليم الرياضيات والعلوم، وضعف القدرة على البحث والتنمية.

لقد اتسم الأداء الاقتصادي في العقد الأخير من القرن الماضي بتبني الدولة لسياسات اقتصادية ترتب عليها زيادة معدل التضخم، وتضخم حجم الدين الداخلى والخارجى، مما تسبب في ضعف المخصصات المالية لقطاع التعليم كنتيجة لموارد الدولة المحدودة. وقد انعكس ذلك في ضعف رأس المال البشرى على الإنتاج نتيجة انسحاب الدولة من مجالات التعليم والصحة وغيرها، في ضوء أشكال التنظيم الاجتماعي غير الفعال وظهور مشكلات حيوية على رأسها مشكلة البطالة، التى

١ http://www.egyptianpeople.com/news_default.php?id=149575: بتاريخ 31/12/2013

ارتفعت معدلاتها في مصر خلال الربع الثالث من عام ٢٠١٣ لتصل إلى ١٣,٦٪ من قوة العمل، مقابل ١٢,٤٪ خلال الربع الأخير من عام ٢٠١٢.

وتشكل البطالة تهديدًا مباشرًا للاستقرار الاجتماعي والسياسي للدولة، تمامًا كما يلعب عامل نقص العمالة الماهرة المؤهلة على مستوى التعليم قبل الجامعي من جهة ، والنقص الحاد في مهارات وكفايات خريجيه من جهة أخرى دورًا أساسيًا في بطء معدلات النمو الاقتصادي. إن التعليم المخطط فائق الجودة المساير لسوق العمل تقل البطالة في مخرجاته، والتي هي مدخلات التنمية.

لقد مرت حركة الاقتصاد العالمي بمراحل انتقلت خلالها من الاقتصاد كثيف الاستخدام لرأس المال البشرى، إلى اقتصاد يقوم على المعرفة لتحقيق التنافس والقدرة على التغيير، وهو اقتصاد يعتمد على إنتاج واستخدام المعرفة باعتبارها الركيزة الأساسية للتنمية. ويتسم هذا الاقتصاد بسرعة معدل الابتكار وبتنوع وعمق المعارف والمهارات، وبدينامية حركة التفاعلات وآليات التعاون بين القطاعين العام والخاص.

إن الاستجابة لهذا التحول إلى الاقتصاد القائم على المعرفة تتطلب أن يكون نظام التعليم المصري مصدرًا للمستويات المرتفعة من المهارات اللازمة للقوى العاملة، إضافة إلى تعزيز مبدأ التعلم مدى الحياة، من خلال توفير أنظمة تعليمية وتدريبية عالية المستوى، تعتمد على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وأيضًا يتطلب إعادة النظر في المواد التعليمية المختلفة، ومجالات الدراسة، إلى جانب مراجعة المناهج لغرس مهارات حل المشكلات، وتطوير التعليم الفنى، وتحقيق توافق أفضل بين مخرجات المؤسسات التعليمية ومتطلبات سوق العمل على كافة المستويات، عن طريق وضع مبادرات غير تقليدية، مثل إنشاء مراكز تدريب مهني بالتعاون مع المنظمات غير الحكومية، واستخدام آلية لرصد احتياجات سوق العمل والإعلان عنها، وكذلك وضع إطار للمؤهلات القومية المصرية وتحديد مواصفات خريجي إتمام شهادة المرحلة الثانوية، و دبلومات التعليم الفني.

ثانيًا: السياق المجتمعي:

يتضمن السياق المجتمعي خمسة أبعاد رئيسة، تشكل اعتبارات أساسية في وضع الخطة الاستراتيجية، وهي: النمو السكاني والأطفال خارج التعليم، ومعدلات الأمية والفقر والتركيبة الطبقية للمجتمع.

١ – النمو السكاني:

تمثل الزيادة السكانية في مصر تحديًا كبيرًا ما لم تستغل كمصدر قوة لقد بلغ عدد سكان مصر بالداخل و الخارج ٩١ مليون نسمة منهم ٨٣ مليون نسمة بالداخل، و٨ ملايين نسمة بالخارج. ويشكل سكان الحضر ٤٣ ٪ من جملة السكان مقابل ٥٧٪ كسكان الريف فى٢٠١٢[٢]. وقد بلغت نسبة الذكور ٥١,١٪ ، والإناث ٤٨,٩٪ في تعداد عام ٢٠١٣. ونوه الإحصاء السكاني إلى أن المجتمع المصري يعتبر مجتمعًا فتيًا، حيث تشكل الفئة العمرية حتى ١٤ عامًا ثلث السكان تقريبًا بنسبة ٣١٪، وقد بلغ معدل الإعالة العمرية الإجمالي ٥٥,١٪ في بداية عام ٢٠١٣ .

تزيد المسافة بين شمال وجنوب البلاد على ١٠٠٠ كيلومتر، وبين شرق البلاد وغربها على ١٢٤٠ كيلومتر، ولهذه الأبعاد الكبيرة أهميتها عند التخطيط لتقديم الخدمة التعليمية، فعلى الرغم من هذه المساحة الكبيرة، فإن غالبية المجتمع السكاني يعيش على ٧٪ تقريبًا من هذه المساحة، ويتركز في شريط ضيق على جانبي مجرى النيل بطول البلاد، وتعيش نسبة محدودة في مجتمعات مخلخلة سكانيًا في المحافظات الحدودية التي تغلب عليها البيئة الصحراوية. إن هذا التوزيع السكاني يجعل من الصعوبة توفير أراضي للبناء بوجه عام، ولبناء المدارس بوجه خاص في المحافظات القريبة من النيل، حيث الأراضي الزراعية، والكثافة السكانية العالية مما يؤدي إلى عجز فى عدد المدارس وبالتالى الارتفاع في كثافات الفصول وانتشار المدارس التي تعمل بنظام الفترتين، هذا بالإضافة إلى اختفاء الملاعب وساحات الأنشطة نتيجة استغلالها في بناء فصول إضافية. على الطرف الآخر حيث عدم التركيز السكاني والمنتشر على مساحات كبيرة كما هو الحال في سيناء والوادي الجديد والبحر الأحمر، تظهر صعوبة الوصول لتجمعات سكانية تسمح أحجامها بتقديم خدمة تعليمية بكفاءة استثمارية وتشغيليه مناسبة. ويلاحظ ذلك في انخفاض معدل المتعلمين لكل فصل، وكذلك معدل المتعلمين لكل معلم ونسبة المعلمين المستوفين للعبء التدريسي بالمقارنة بالمعدلات المستهدفة.

وقد تمكنت الدولة من استيعاب ما يزيد على ٩٠٪ من السكان في سن التعليم الأساسي، إلا أن الوصول إلى ما تبقي من هذه الشريحة العمرية يشكل تحديًا؛ فهي تحتاج إلى حلول نوعية خلاقة للتعامل مع جانبي العرض والطلب، حيث إن عدم توفر الفصول لا يشكل العائق الرئيس في كثير من هذه الأحوال . ويوضح الشكل

٢ الجهاز المركزى للتعبئة العامة للإحصاء: مصر، ٢٠١٢

رقم (١) بنية الهرم السكانى فى مصر عام ٢٠١٣، والتى تشير بدورها إلى أن هناك زيادة سكانية تقدر بنسبة ٤٪ حتى عام ٢٠١٧ فى جملة السكان.

شكل (١) الهرم السكانى فى مصر (عام ٢٠١٣)

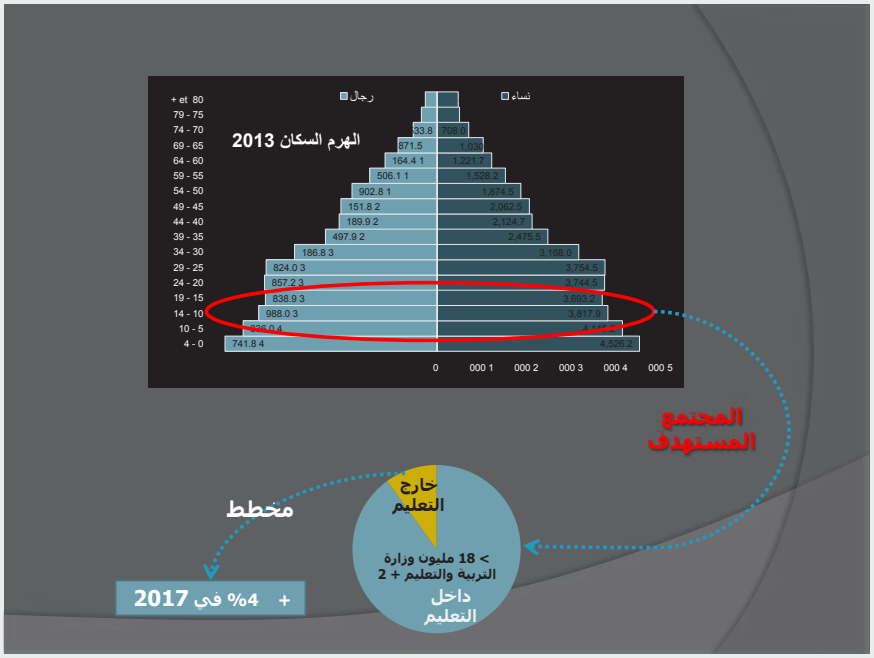

٢ – الأطفال خارج التعليم:

رغم نجاح السياسات التعليمية نسبيًا فى قدرتها على الاستيعاب، إلا أننا نجد أن الاحتفاظ بالتلاميذ حتى إنهاء مراحل التعليم الثلاث مازال يحتاج إلى تحسين، فقد بلغ إجمالي عدد المتسربين من حلقة التعليم الابتدائى بين عام ٢٠١٠ / ٢٠١١ حوالى ٢٨,٨٤١ تلميذًا وتلميذة، ووصل إجمالي المتسربين من حلقة التعليم الإعدادية ١٣٠,٥٦٤ تلميذًا وتلميذة. وقد بلغ معدل التسرب في حلقة التعليم الإعدادية ٦ ٪. ومن بين ٢٧ محافظة هناك ١٤ محافظة نسبة التسرب بها أعلى من المتوسط، وهى محافظات (مطروح، شمال وجنوب سيناء، وبنى سويف، وأسيوط، وسوهاج، والبحر الأحمر، والمنوفية، و الفيوم، وقنا، ودمياط، والغربية، والأقصر، والقليوبية) ويتطلب الحل للقضاء على ظاهرة التسرب من التعليم حزمة من التدخلات تعتمد على الاستهداف الجغرافي، و التحويلات النقدية المشروطة التي تجمع بين تقديم الدعم المالي للأسر، وبرامج محو الأمية، والتعليم والتدريب في برامج بناء المهارات التي يحتاجها سوق العمل.

٣ – معدلات الأمية:

إن انخفاض معدلات التسرب لا يقلل فقط من الهدر في الموارد، ولكنه أيضا يشكل تجفيف لمنابع الأمية؛ فقد وصلت نسبة الأمية في مصر في أغسطس ٢٠١٢ إلى ٢٨ ٪ في الشريحة العمرية

(١٥-٣٥) سنة بإجمالي ١٧ مليون نسمة، و إلى نسبة ٤٠ ٪ من الشريحة العمرية ١٥ سنة فأكثر بإجمالي ٣٤ مليون نسمة، مع ملاحظة أن ثلثي أعداد الأميين من الإناث. و تصل نسبة الأمية بين الذكور ٢٢ ٪ و ٣٧ ٪ بين الإناث، وحوالى ٦٤ ٪ من الأميين في المناطق الريفية . و ترجع هذه المشكلة إلى أسباب تتعلق بالقيم الثقافية و الدينية المتعارف عليها، و إلى طبيعة توزيع الأعمال داخل الأسرة في الريف و درجة الإقبال عليها، وكذلك ترجع إلى ارتفاع نسبة الفقر، حيث أثبتت دراسة (لمنظمة الأمم المتحدة يونيسيف ٢٠١٠) أن ٢٣ ٪ من الأطفال دون الخامسة عشرة يعيشون في فقر ناتج عن الأمية .

ويشير تقرير التنمية البشرية في مصر عام ٢٠١٠ إلى أن ١١٪ ممن هم في الفئة العمرية (١٨-٢٩) سنة لم يلتحقوا بالمدارس إطلاقًا، منهم ١١٪ من الإناث ما يعنى أن ١٦٪ من الإناث بين الثامنة عشرة والتاسعة عشرة لم يلتحقن بالمدارس قط، وهن في سن الإنتاج. وتتفق هذه البيانات مع بيانات التعداد السكاني التي تشير إلى أن ١٠٪ ممن تتراوح أعمارهم بين السادسة والثامنة عشرة لم يذهبوا إلى المدارس. والواقع أن أغلب من لم يلتحقن بالمدارس هن أساسًا فتيات في المناطق الريفية ،وهن يشكلن ٨٠ ٪ ممن لم يلتحقوا بالمدارس.

٤ – التركيبة الطبقية الاجتماعية– الاقتصادية:

يشهد المجتمع المصري تغيرات في البناء الطبقي الاجتماعي نتيجة اتباع الدولة سياسات اقتصادية نتج عنها فوارق جمة بين الطبقات، أدت إلى انقسام شرائح المجتمع إلى أغنياء وفقراء، وزيادة في نسبة الفقر، وتآكل الطبقة الوسطى بالمجتمع المصري. وقد أدى ذلك إلى اتجاه الطبقات القادرة إلى الإقبال على التعليم الخاص والأجنبي، بينما اتجهت الطبقات الفقيرة إلى التعليم الرسمي، الأمر الذى يتعارض مع مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية.

إن هذا السياق المجتمعي يشير إلى الحاجة إلى استراتيجية تهدف إلى إزالة التفاوت في مجال التربية و التعليم، وتوفير الخدمات التعليمية للفقراء والأطفال، والعاملين، وسكان الريف، والمناطق العشوائية والنائية. كما أنه يتعين على المجتمع أن يوفر لجميع المتعلمين ما يحتاجونه من تغذية مدرسية، ورعاية صحية، و دعم بدنى، ووجداني لتمكينهم من المشاركة الفعالة فيما يتلقونه من تعليم والاستفادة منه والإفادة به.

تقديم تعليم جيد لكل طفل

٥ – معدلات الفقر:

يعرف الفقر بأنه عدم القدرة المادية على تأمين مستوى لائق للمعيشة، بمعنى عدم القدرة على توفير الاحتياجات الأساسية والتى يتحدد بناءً عليها وضع الفرد اجتماعيًا واقتصاديًا.

وللفقر تعريف آخر متعدد الأبعاد، باعتباره شكلًا من أشكال الحرمان، ومنه (الحرمان من المأوى، والحرمان من المعلومات، والحرمان من الغذاء، والحرمان من التعليم، والحرمان من الصحة، والحرمان من المياه والصرف الصحي).

ويحدد التعريف العالمي خط الفقر بما يعادل دولارين يوميًا . وتصل نسبة الفقر الناتج عن الدخل بين الأطفال دون سن الخامسة عشرة ٢٣ ٪، بينما ترتفع إلى حوالى ٢٦٪ بين الأطفال الذين تتراوح أعمارهم من ١٠-١٤ سنة، في حين تصل نسبة الفقر بين الشباب البالغين من ١٥-١٩ سنة إلى ٢٨٪.

ويتركز الفقر إقليميًا في المناطق الريفية، وأعالى الصعيد عن الوجه البحري حيث تصل نسبة الفقر الناتج عن الدخل للأسر المعيلة ذات الأطفال ٣٠٪ في المناطق الريفية، بالمقارنة بـ ١٢,٦ ٪في المناطق الحضرية. أما في صعيد مصر، فقد بلغت معدلات الفقر الناتج عن دخل الأطفال الذين يعيشون في أسر حضرية ٣١٪، وبالتالي يكون الأطفال الذين يعيشون في صعيد مصر أشد عرضة للفقر الناتج عن الدخل. الأمر الذى يدعو إلى دعم توصيل الخدمات التعليمية إلى الأطفال في تلك المناطق تحقيقًا لمبدأ تكافؤ الفرص التعليمية والعدالة الاجتماعية.

ثالثًا: السياق السياسي في مصر:

يتبع النظام السياسي المصري النظام الجمهوري في الحكم، وطبقًا للمادة (١٣٩) من الدستور المصري لعام ٢٠١٤، رئيس الجمهورية هو رئيس الدولة، ورئيس السلطة التنفيذية، يرعى مصالح الشعب ويحافظ على استقلال الوطن ووحدة أراضيه وسلامتها، ويلتزم بأحكام الدستور ويُباشر اختصاصاته على النحو المبين به. وتشير المادة (١٠١) أن يتولى مجلس النواب سلطة التشريع، وإقرار السياسة العامة للدولة، والخطة العامة للتنمية الاقتصادية، والاجتماعية، والموازنة العامة للدولة، ويمارس الرقابة على أعمال السلطة التنفيذية، وذلك كله على النحو المبين في الدستور.

ويشهد النظام السياسي المصري حاليًا حالة من عدم الاستقرار منذ بدء ثورة الخامس والعشرين من يناير ٢٠١١. وينظر إلى تلك المرحلة بأنها انتقالية من أجل التغيير، والاستقرار

لمواجهة التحديات والمطالب التي أنتجتها الثورة، وهى (العدالة الاجتماعية، والحرية السياسية، والأمن الاجتماعي والاقتصادي للناس). تلك هي عناصر التنمية الرئيسة، فهي تدعو لتحرير العقل من مصيدة الذاكرة، وجعله عقلاً يفكر، ويتأمل، وينقد، ويكتشف، ويتخيل، و يتكيف مع التغيير، ويقهر الفكر التسلطي، ويبدع، ويبتكر.

تطبق مصر نظام التعدد الحزبي، وتعكس الأوضاع السياسية الحالية اتجاهًا إيجابيًا نحو اشتراك الأحزاب المتعددة في الحياة السياسية المصرية، ومن ثم فلابد أن تسهم فلسفة التعليم في تنمية الوعى السياسي والمشاركة السياسية لدى المواطنين، وتعزيز قيم الديمقراطية، والحرية، والمواطنة، والتسامح، و قبول الآخر من أجل تحقيق التحول الديمقراطي على أسس سليمة.

كل الملامح السابقة، والتي يجب أن يتحلى بها جميع المواطنين، غابت جميعها. غابت لأن المدرسة لم ترب طلابها على التنشئة السياسية الصحيحة. ولما جاءت الثورة أسيىء استغلالها فزادت الثورات الاحتجاجية، والاعتصامات، والهجمات؛ فالأفراد لم يتربوا على ممارسة الديمقراطية، مما يدل على غياب التربية السياسية حيث لا يرون الرأي و الرأي الآخر.

ومن الأمور التي يجب التأكيد عليها في هذا السياق ضرورة اهتمام الأحزاب السياسية بقضايا التعليم في برامجها واقتراح الاستراتيجيات والممارسات الداعمة للتعليم فيما يخص ممارسة الحقوق والواجبات، والمواطنة والولاء والانتماء للدولة لا غيرها؛ لأن التعليم قضية قومية وليست قضية جزئية، وهو شأن مجتمعي خالص، وليس قضية فصيل دون غيره. وكان من أهم نتائج ثورة ٣٠ يونيه ٢٠١٣ وضع دستور جديد يحدد الإطار التشريعي للتعليم.

الإطار التشريعي للتعليم:

اختص دستور ٢٠١٤، التعليم بست مواد تبدأ من المادة رقم (١٩) حتى المادة رقم (٢٥)، بالإضافة إلى المواد ذات الصلة بالطفل، فقد جاء في المادة رقم (٨٠) أن لكل طفل الحق في التعليم المبكر في مركز للطفولة حتى السادسة من عمره، ويحظر تشغيل الطفل قبل تجاوزه سن إتمام التعليم الأساسي. كما جاء في المادة رقم (٨١) أن الدولة تلتزم بضمان حقوق الأشخاص ذوى الإعاقة والأقزام، صحيًا، واقتصاديًا،

واجتماعيًا، وثقافيًا، وترفيهيًا، ورياضيًا، وتعليميًا، وتوفير فرص العمل لهم، مع تخصيص نسبة منها لهم، وتهيئة المرافق العامة والبيئة المحيطة، وممارستهم جميع الحقوق السياسية، ودمجهم مع غيرهم من المواطنين، إعمالاً لمبادئ المساواة والعدالة وتكافؤ الفرص. وقد نصت المادة رقم (٨٢) على أن تكفل الدولة رعاية الشباب والنشء، وتعمل على اكتشاف مواهبهم، وتنمية قدراتهم الثقافية والعلمية، والنفسية، والبدنية، والإبداعية، وتشجيعهم على العمل الجماعي والتطوعي، وتمكينهم من المشاركة في الحياة العامة. جميع المواد سالفة الذكر لا تنفصل آثارها عن التعليم. تشير نصوص تلك المواد بوضوح إلى أن هناك اهتمامًا من قبل الدولة بقضية التعليم بعد أن ثبت للكافة أنه المدخل الصحيح لأية تنمية، أو إصلاح اقتصادي، أو سياسى، أو اجتماعي، يجب أن يكون من خلال التركيز على تطوير وتحسين حالة التعليم المقدم للمواطن، وبما يجارى المستويات التعليمية المقدمة في الدول التي حققت تقدمًا واضحًا ومشهودًا له في المجالات السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية.

نصت المادة رقم (١٩) من دستور ٢٠١٤، على أن التعليم حق لكل مواطن، هدفه بناء الشخصية المصرية، والحفاظ على الهوية الوطنية، وتأصيل المنهج العلمي في التفكير، وتنمية المواهب وتشجيع الابتكار، وترسيخ القيم الحضارية والروحية، وإرساء مفاهيم المواطنة والتسامح وعدم التمييز، وتلتزم الدولة بمراعاة أهدافه في مناهج التعليم ووسائله، وتوفيره وفقًا لمعايير الجودة العالمية. كما نص الدستور في هذه المادة على تمديد مرحلة التعليم الإلزامي إلى ١٢ عامًا، حيث نصت على: «إن التعليم إلزامي حتى نهاية المرحلة الثانوية أو ما يعادلها، وتكفل الدولة مجانيته بمراحله المختلفة في مؤسسات الدولة التعليمية، وفقًا للقانون. وتلتزم الدولة بتخصيص نسبة من الإنفاق الحكومي للتعليم لا تقل عن ٤٪ من الناتج القومي الإجمالي له، تتصاعد تدريجيًا حتى تتفق مع المعدلات العالمية.» وهذه من أهم المكتسبات التي جاء بها دستور ٢٠١٤ الجديد . كما تضمنت المادة أن تشرف الدولة عليه لضمان التزام جميع المدارس والمعاهد العامة والخاصة بالسياسات التعليمية لها.

وقد اختصت المادة رقم (٢٠) بشأن التعليم الفني وهو أمر يجب الاهتمام به لحاجة هذا النوع من التعليم للتطوير الجذري في كل أركانه، وقد نصت تلك المادة على «تلتزم الدولة بتشجيع التعليم الفني والتقني والتدريب المهني وتطويره، والتوسع في أنواعه كافة، وفقًا لمعايير الجودة العالمية، وبما يتناسب مع احتياجات سوق العمل.»

وقد جاءت المادة رقم (٢٢) لتؤكد أن المعلمين، وأعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم، الركيزة الأساسية للتعليم، تكفل الدولة تنمية كفاءاتهم العلمية، ومهاراتهم المهنية، ورعاية حقوقهم المادية والأدبية، وبما يضمن جودة التعليم وتحقيق أهدافه.

كما اهتمت مواد الدستور في مادته رقم (٢٤) باللغة العربية والتربية الدينية والتاريخ الوطني بكل مراحله كمواد أساسية في التعليم قبل الجامعي الحكومي والخاص. وجاءت المادة رقم (٢٥) لتؤكد التزام الدولة بوضع خطة شاملة للقضاء على الأمية الهجائية والرقمية بين المواطنين في جميع الأعمار، وتلتزم بوضع آليات تنفيذها بمشاركة مؤسسات المجتمع المدني، وذلك وفق خطة زمنية محددة.

وتشير المواد الخاصة بالتعليم في دستور ٢٠١٤ إلى الأهمية المتعاظمة التي أولاها هذا الدستور للتعليم، والتي تعد من المميزات الفريدة لهذا الدستور الذي انفرد بها عن الدساتير السابقة. يتضح هذا الاهتمام المتعاظم من خلال التأكيد على حل قضايا التعليم، وسبل تطويره، وتخصيص مواد لزيادة تمويله، وتوفير متطلبات هذا التطوير. ولم يغفل معالجة قضية محو الأمية بنفس القدر، وعلى ذات المستوى من الالتزام والوعي. لقد أدرك هذا الدستور بنصوصه أن التعليم قضية أمن قومي، وأنه حق كالماء والهواء، وأن التعليم هو قاطرة التقدم والخروج من دائرة التخلف والفقر إلى آفاق التقدم والرفاهيه، وهى أمور تستلزم من القائمين على شئون التعليم أن يبذلوا جهودهم لترجمة تلك المواد الجوهرية الحاكمة إلى سياسات وتشريعات، وخطط للتعليم تعزز الأمن القومى، وتحافظ بقوة على الانتماء للوطن، وتنمى الجوانب الوطنية الأخرى.

رابعًا : السياق الفكري العالمي للخطة :

يجب الاسترشاد في تطوير التعليم بالاتجاهات العالمية والتجارب الناجحة وكذلك الإعلانات والتوصيات التي تصدرها الهيئات الدولية عن التعلم وأهمها وثائق منظمة اليونسكو، ومؤتمر التعليم للجميع في داكار عام ٢٠٠٠.

١- منظمة الأمم المتحدة:

تؤكد منظمة الأمم المتحدة في الهدف الثاني من الأهداف الإنمائية للألفية، ضرورة تحقيق تعميم التعليم الابتدائي، وذلك من خلال كفالة تمكن الأطفال في كل مكان سواء الذكور أو الإناث من إتمام مرحلة التعليم الابتدائي بحلول عام ٢٠١٥. كما تؤكد في الهدف الثالث تعزيز المساواة بين الجنسين، وتمكين المرأة، وذلك بإزالة التفاوت بين الجنسين في التعليم الابتدائي، والثانوي، وبالنسبة لجميع مراحل التعليم في موعد لا يتجاوز ٢٠١٥.

تقديم تعليم جيد لكل طفل

٢- أهداف التعليم للجميع (المنتدى العالمي للتربية في داكار عام ٢٠٠٠):

- الهدف الأول: توسيع وتحسين الرعاية و التربية الشاملتين في مرحلة الطفولة المبكرة.
- الهدف الثاني: العمل على أن يتم بحلول عام ٢٠١٥ تمكين جميع الأطفال من الالتحاق بتعليم جيد مجانى و إلزامي، و إكمال هذا التعليم مع التركيز بوجه خاص على البنات وعلى الأطفال الذين يعيشون في ظروف صعبة.
- الهدف الثالث: ضمان تلبية احتياجات التعليم لكافة الصغار والراشدين، من خلال الانتفاع المتكافئ ببرامج ملائمة للتعلم، واكتساب المهارات اللازمة للحياة.
- الهدف الرابع: تحقيق تحسين بنسبة ٥٠٪ في مستويات محو أمية الكبار بحلول عام ٢٠١٥ .
- الهدف الخامس: إزالة أوجه التفاوت بين الجنسين في مجال التعليم الابتدائي والثانوي.
- الهدف السادس: تحسين كافة الجوانب النوعية للتعليم وضمان التميز للجميع.

٣-التقرير الذى أصدرته اليونسكو بعنوان: «التعلم ذلك الكنز المكنون» الذى حرره جاك ديلور ، وحدد فيه الاستراتيجيات الأربع للتعلم ، وهى:

- تعلم لتعرف:

تختلف عملية إنتاج المعرفة في عصر المعلومات في عدة أمور منها كيف تعرف؟ و ماذا تعرف؟ و لماذا تعرف؟ وهذا يؤكد تكامل المعرفة واستمرارها من خلال التعلم مدى الحياة.

- تعلم لتعمل:

هي غاية تتطلب التعامل مع الواقع وعالم الفضاء المعلوماتي، من خلال العمل عن بعد والعمل الجماعي.

- تعلم لتكون:

يقصد بشعار تعلم لتكون تنمية الفرد بدنيًا و ذهنيًا و وجدانيًا و روحانيًا.

- تعلم لتعيش و تتعايش:

يقصد بها اكتساب المعلومات والمعارف و إنتاجها والتواصل والتحاور مع الآخر.

جمهورية مصر العربية
وزارة التربية والتعليم

الوضع الراهن للتعليم قبل الجامعي

يكفل الدستور المصري حق التعليم المجاني الإلزامي لكل الأطفال المصريين من سن ٦ إلى ١٥ عام. وتنص التشريعات على أن «تعليم الطفل يهدف إلى تكوينه علميًا وثقافيًا وروحيًا وتنمية شخصيته ومواهبه وقدراته العقلية والبدنية إلى أقصى إمكاناتها، بقصد إعداد الإنسان المؤمن بوطنه وبقيم الخير والحق والإنسانية وتزويده بالقيم والدراسات النظرية والتطبيقية والمقومات التي تحقق إنسانيته وكرامته وتساعده على تحقيق ذاته وانتمائه لوطنه والإسهام بكفاءة في مجالات الإنتاج والخدمات لاستكمال التعليم العالي، وذلك على أساس من تكافؤ الفرص».

السلم التعليمي المصري:

ينقسم السلم التعليمي المصري إلى مرحلة تعليم أساسي وتتشكل من حلقتي التعليم الابتدائي و التعليم الإعدادي و مرحلة تعليم ثانوي، يستغرق التعليم الأساسي ٩ أعوام وتنص المادة (٦٠) من قانون التعليم على أن التعليم الأساسي يهدف إلى تنمية قدرات واستعدادات التلاميذ وإشباع ميولهم وتزويدهم بالقدر الضروري من القيم والسلوكيات والمعارف والمهارات العلمية والمهنية التي تتفق وظروف بيئاتهم المختلفة. بحيث يمكن لمن يتم مرحلة التعليم الأساسي أن يواصل تعليمه في مرحلة أعلى وأن يواجه الحياة بعد تدريب مهني مناسب، وذلك من أجل إعداد الفرد لكي يكون مواطنًا منتجًا في بيئته ومجتمعه. وينقسم التعليم الأساسي إلى حلقتين، الابتدائية ومدتها ست سنوات وهي تقابل المستوى الأول (اسكد-١) وفقًا للتصنيف الدولي لنظم التعليم، وهي تناظر المرحلة العمرية من ٦ إلى ١١ سنة، ويلتحق التلميذ بحلقة التعليم الابتدائى في سن ٦ إلى ٨ سنوات، حيث إن عمر ست سنوات يشكل العمر الرسمي للالتحاق بالتعليم. أما الحلقة الثانية من التعليم الأساسي فهي الحلقة الإعدادية ومدتها ثلاث سنوات، وهي تناظر المرحلة العمرية من ١٢- ١٤ سنة، وهي تقابل المستوى الثاني من التصنيف الدولي (إسكد-٢)، وتعمل الحلقة الإعدادية على تأهيل الطفل للالتحاق بالمرحلة الثانوية ، والتي تمثل المستوى الثالث (إسكد- ٣) بفرعية الأول والثالث، إذ إن المسار الأول من هذا المستوى وهو يعرف بالثانوي العام ومدته ثلاث سنوات يعد الطالب للالتحاق بالتعليم الجامعي أو بالتعليم ما بعد الثانوي ودون الجامعي (معاهد إعداد الفنيين). أما المسار الثاني من التعليم الثانوي فهو يعرف بالثانوي الفني ومدته من ثلاث إلى خمس سنوات ويعد الطالب للالتحاق بسوق العمل، ويتحدد قبول الطلاب بأي من المسارين على أساس الأداء في اختبار

نهاية الحلقة الإعدادية وعلى رغبة الطالب والأماكن المتاحة بكل من المسارين. ويناظر التعليم الثانوي المرحلة العمرية من ١٥-١٧ سنة. وقد أضاف دستور (٢٠١٤) المرحلة الثانوية إلى التعليم الإلزامي، ومن ثم أصبح التعليم الإلزامي يضم التعليم الأساسي والتعليم الثانوي بشقيه العام والفني.

أما الأطفال الذين تجاوزوا سن الالتحاق بالتعليم الابتدائي (ثمان سنوات)، أو تسربوا منها، فيتم توجيههم للالتحاق بمدارس الفصل الواحد أو مدارس المجتمع وهي مدارس حكومية تابعة لنظام التعليم العام أنشئت في التسعينيات وتعرف بمدارس الفرصة الثانية بمساعدة منظمة «يونيسف» ووزارة التربية والتعليم والمجتمع المحلي. ويتم افتتاحها في الغالب في المناطق محدودة السكان المحرومة من المدارس والمؤسسات التعليمية[٣]، وتتميز بنظام مرن يسمح بتدريس أكثر من مستوى في نفس الفصل. هناك أشكال مختلفة من هذه المدارس التي تم تطويرها كي تستجيب إلى حاجات محددة مرتبطة بالمجتمع المحلي أو بالوضع الاجتماعي أو الجغرافي. وتقدم مدارس المجتمع في المناطق الريفية المحرومة مستوى تعليميًا معادلاً لحلقة التعليم الابتدائي، وهناك المدارس الصديقة للفتيات الهدف منها هو تقديم تعليم ذى جودة عالية ومناسب ومرن. تستهدف هذه المدارس بشكل أساسي البنات اللائي لم يلتحقن أو لم يرغبن في الالتحاق بالتعليم الابتدائى أو اللاتي تسربن من التعليم. وتكيف المدارس نفسها مع الضروريات المحلية وتقبل البنات في سن من ٦ إلى ١٤ عامًا. والأولوية تكون للأطفال الأكبر سنًا وخصوصًا البنات، ويُسمح بالتحاق الذكور بنسبة لا تتجاوز ٢٥ ٪.

ويقدم قطاع التعليم في مصر برنامجًا لمرحلة رياض الأطفال للمرحلة العمرية ٤-٥ سنوات وهو يعادل المستوى (إسكد – ٠) في التصنيف الدولي ولكنه ليس جزءًا أساسيًا من السلم التعليمي أو من التعليم الإلزامي ، بمعنى أن الانتظام في هذه المرحلة لا يعتبر شرطًا مسبقًا للقبول بالمرحلة الابتدائية

الموقف الراهن لمراحل التعليم في مصر

إن هناك مداخل عدة لتحليل الوضع الراهن للنظم التعليمية، ومن أكثر هذه المداخل شيوعًا الانطلاق من المحاور الأساسية للإصلاح وهي الإتاحة والجودة و إدارة النظام.

٣ يساهم الأزهر الشريف بمفهوم مماثل من خلال معاهد القراءات ومدارس تحفيظ القرآن (الكتاتيب) التي تتيح الفرصة لمن يحفظ القرآن وسنه 12 عامًا أو يزيد سنة للالتحاق بعد اجتياز برنامج يكافئ مواد حلقة التعليم الابتدائي بالتعليم الإعدادى بالمعاهد الأزهرية، مما يفتح الباب للمتسربين للعودة للتعليم

جمهورية مصر العربية
وزارة التربية والتعليم

أولاً: محور الإتاحة وتكافؤ الفرص:

يقصد بالإتاحة مدى قدرة النظام على توفير فرص متكافئة للسكان في سن التعليم للالتحاق بالنظام التعليمي ، دون اعتبار للنوع أو المستوى الاقتصادي والاجتماعي أو أي اختلافات أخرى وتستهدف النظم التربوية والمبادرات الدولية كالتعليم للجميع و الألفية، استيعاب جميع الأطفال في سن التعليم، وقد استهدفت الحكومات المصرية المتعاقبة الإتاحة كأولوية أولى على مدار العهود السابقة، وقد أبلت بلاء حسنًا رغم ما صادف ذلك من عقبات مثل زلزال التسعينيات و الزيادة المضطردة في عدد السكان فكما يظهر جدول رقم (١) أن عدد المدارس قد تخطى ٤٧ ألف مدرسة بها ما يزيد عن ٤٥٠ ألف فصل تستوعب أكثر من ١٨ مليون تلميذ، ٩٪ منهم ملتحق بالتعليم الخاص.

وفيما يلي عرض كمي مختصر لما أسفرت عنه جهود الحكومات المصرية في مجال الإتاحة مصنفًا وفق مراحل التعليم، مقاسة بمعدلات الاستيعاب والقيد الصافي و الإجمالي إلى جانب المؤشرات الخام (المدخلات) كأعداد المدارس والفصول والمعلمين وغير المعلمين والتلاميذ المقيدين (مخرجات).

جدول (١) الاتاحة الحالية بمقياس عدد المدارس و الفصول والمقيدين وفق النوع

التبعية	مدارس	فصول	بنين	بنات	جملة
حكومى	٤١٣٤٦	٤٠٠٥٩٩	٨٥١٣٤٢٦	٨١١١٣٣٢	١٦٦٢٤٧٥٨
خاص	٦١٧٤	٥٣١٢٠	٨٨٢٧٢٤	٧٩١٣٠٤	١٦٧٤٠٢٨
الجملة	٤٧٥٢٠	٤٥٣٧١٩	٩٣٩٦١٥٠	٨٩٠٢٦٣٦	١٨٢٩٨٧٨٦

ويوضح شكل رقم (٢) توزيع التلاميذ في المراحل المختلفة وفق التبعية الإدارية ويوضح أيضًا أن الغالبية العظمى من المقيدين تقع تحت مظلة التربية والتعليم في عام ٢٠١٣/١٢.

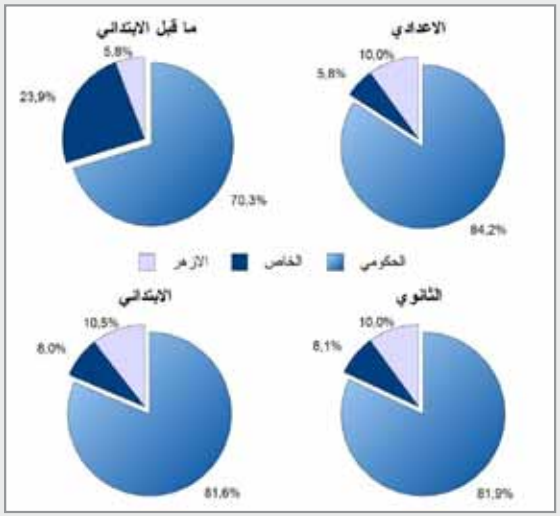

شكل (٢)
توزيع التلاميذ وفق التبعية ٢٠١٣/٢٠١٢

تقديم تعليم جيد لكل طفل

١ – الإتاحة برياض الأطفال

إن مرحلة رياض الأطفال في واقع الأمر ليست بالجديدة في مصر ، فالكتاتيب كانت بداية الطريق لكثيرٍ من علماء ومفكري وأدباء الأمس، ومن ثم فإن الاهتمام بمرحلة رياض الأطفال ليس بمنحى غريب على المجتمع المصري . لقد تبنت مصر في بدايات القرن الحالي سياسات لتنمية مرحلة رياض الأطفال، حيث ينصب اهتمامها على توفير الرعاية الصحية والنفسية والتربوية للطفل باعتبارها من الحقوق الأساسية الإنسانية لكل طفل، وقد كان هدف تنمية مرحلة الطفولة المبكرة أحد البرامج ذات الأولوية في الخطة الاستراتيجية السابقة.

لقد وصل عدد الأطفال في سن الالتحاق برياض الأطفال المقيدين فى فصولها إلى ٤٢٣ ألف أي ما يمثل ٢٢,٦٪ من عدد الأطفال في سن ٥ سنوات عام ٢٠١٣/١٢ وباحتساب عدد السكان في سن رياض الأطفال المقيدين في الابتدائي تبلغ نسبة الالتحاق الصافية المعدلة برياض الأطفال ٣٠,٨٪ بدون وجود فارق بين البنات والبنين. إن هذه النسب ما تزال بعيدة عما تستهدفه الحكومة وذلك هو بلوغ نسبة التحاق ٥٠٪ في المدى المتوسط، أي في المرحلة التأسيسية للخطه خلال السنوات (٢٠١٤-٢٠١٧)، وذلك على مستوى التعليم الحكومي والأزهري والخاص مجتمعين. ويبين الجدول (١) إحصاءات الالتحاق برياض الأطفال.

جدول (٢) الملامح الإحصائية للالتحاق بمرحلة رياض الأطفال (٢٠١٣)

	بنات	بنين	المجموع
عدد الأطفال في سن الرياض المقيدون في رياض الأطفال	٢٠٣٠٣٤	٢٢٠٠١٦	٤٢٣٠٥٠
عدد الأطفال في سن رياض الأطفال	٩١٠٧٥٦	٩٦٣٨٤٤	١٨٧٤٦٠٠
صافي نسبة القيد في رياض الأطفال	٢٢,٣٪	٢٢,٨٪	٢٢,٦٪
الأطفال في سن رياض الأطفال المقيدون في الابتدائي	٨٤٢٢٢	٦٩٩٧٤	١٥٤١٩٦
صافي نسبة الالتحاق المعدلة برياض الأطفال	٣١,٥٪	٣٠,١٪	٣٠,٨٪

توضح الأشكال البيانية (٥،٤) التطور في حجم مجتمع الأطفال في مرحلة رياض الأطفال أو الطفولة المبكرة في ضوء عدد المدارس وعدد الأطفال المقيدين برياض الأطفال، ويلاحظ أن هناك نموًا مستمرًا في أعداد الأطفال المقيدين حيث بلغ معدل النمو المسجل خلال العشرية الماضية (٢٠٠٤-٢٠١٣) ما يزيد عن ٨ ٪ متجاوزًا النمو الديمغرافى المسجل للشريحة العمرية ٤ و٥ سنوات والذي كان في حدود ١,٦٪ وانعكس ذلك في تحسن نسبة الالتحاق بالتعليم قبل الابتدائي والتي صارت من ١٦,١٪ سنة ٢٠٠٤ إلى ٢٨,٥٪ سنة ٢٠١٣. يشير توزيع نسب الأطفال المقيدين في الحكومي والخاص والأزهر إلى أن النسبة الأكبر تقع في الحكومي حيث تمثل ٦٩,١٪ يليه الخاص ٢٤,٢٪ ثم الأزهر ويضم ٦,٧٥٪ وهى أقل نسبة . وقد بلغ عدد الفصول في مرحلة رياض الأطفال

٣٠١٣١ فصلاً في العام الدراسي ٢٠١٢/٢٠١٣ كان توزيعها : ٢٠١٤٩ فصلاً في التعليم الحكومي، ٨٣٧٤ فصلاً في التعليم الخاص، و١٦٠٨ فصول في التعليم الأزهري، كما بلغ عدد المدارس التي تحتوى على فصول لرياض أطفال ٩٦٣٤مدرسة (٧٤٤٦ مدرسة حكومية، ٤٢٥ مدرسة أزهرية، ١٧٦٣ مدرسة خاصة).

ويشير الشكل رقم (٣) إلى أن نسب توزيع الفصول والمعلمات والأطفال في مرحلة رياض الأطفال كانت أعلى في الحضر، وخاصة في المعلمين. وقد يرجع ذلك لزيادة الطلب الاجتماعي على رياض الأطفال في البيئة الحضرية. وبالنسبة للأطفال فقد كانت نسبة التحاق البنات في الحضر أعلى قليلًا من التحاق البنين.

شكل (٣) نسب توزيع الفصول والمعلمات والأطفال بين الريف والحضر في مرحلة رياض الأطفال عام ٢٠١٣/١٢

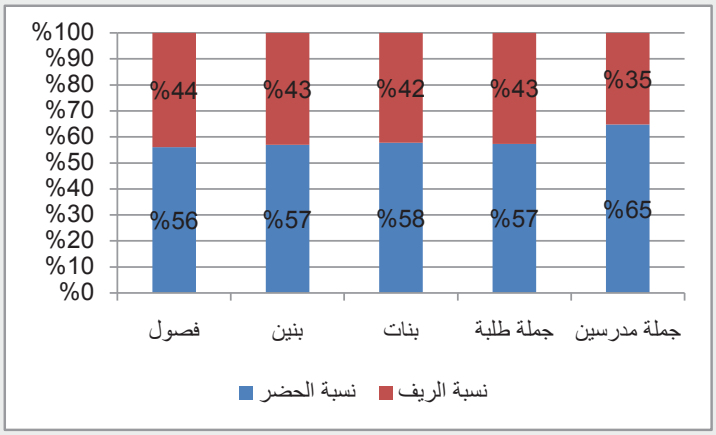

يشير إحصاء ٢٠١٢/٢٠١٣ إلى أن عدد المعلمات في رياض الأطفال قد بلغ ٤٧١٩٩ معلمة حكومي وخاص، (٣٤٦٣٩ معلمة دائمة، ٨٦٨٨ معلمة متعاقدة، ٣٨٧٢ بالتعليم الأزهري).

شكل (٤) المرحلة قبل الابتدائي: تطور أعداد المدارس

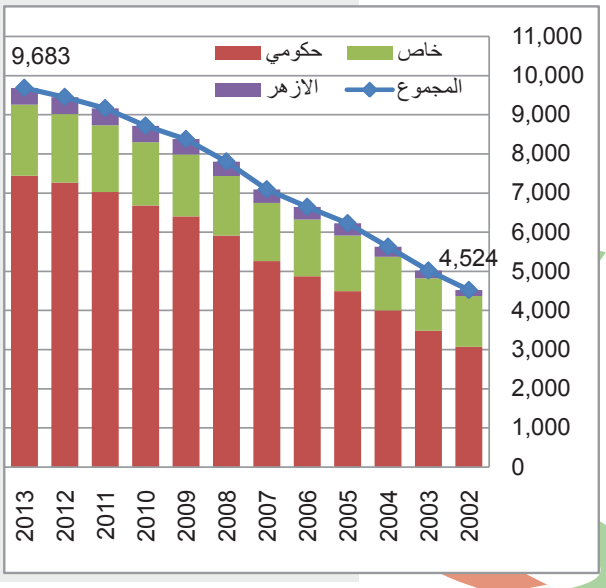

شكل (٥) المرحلة قبل الابتدائي: تطور أعداد الأطفال المقيدين

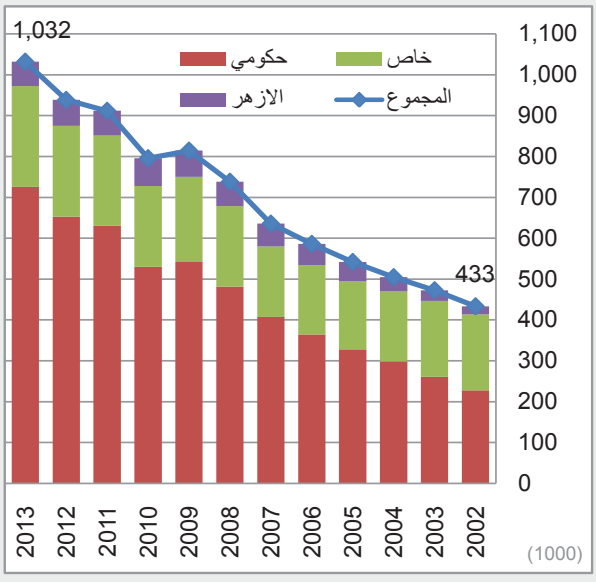

تقديم تعليم جيد لكل طفل

٢ – الإتاحة بحلقة التعليم الابتدائي

يتعلم الطفل في حلقة التعليم الابتدائي مهارات القراءة والكتابة والحساب كأساس يؤهله لاستكمال مراحل تعليمه التالية بنجاح وكفاءة ، وعلى الرغم من الطبيعة المجانية والإلزامية للتعليم الأساسي في مصر، لم يتم التطبيق الكامل لقانون ١٣٩ لسنة ١٩٨١ والخاص بإلزام ولى الأمر بإرسال ابنه أو ابنته إلى المدرسة، هذا على الرغم من أن التعليم مجانى طبقًا لدستور ١٩٥٣ حيث ينص على أن التعليم في مصر ينبغي أن يكون مجانيًا من مستوى حلقة التعليم الابتدائي وحتى الجامعي.

شكل (٦) تطور أعداد المدارس الابتدائية

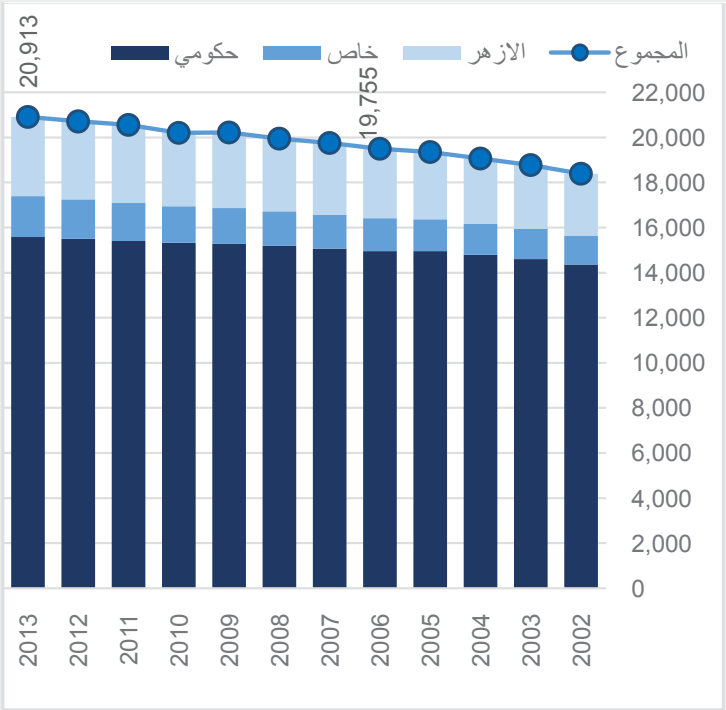

يوضح شكل رقم (٦) أن هناك نموًا كبيرًا قد طرأ في أعداد المدارس للمقيدين بحلقة التعليم الابتدائي على مدار السنوات السابقة، ولكن معدل الزيادة قد أخذ في التباطؤ خلال الفترة السابقة نتيجة للاقتراب من الاستيعاب الكامل للأطفال في عمر التعليم الابتدائي، ويعطي جدول (٣) صورة إحصائية عن وضع مدخلات التعليم الابتدائي في ٢٠١٢/٢٠١٣ . ويلاحظ أن عدد المقيدين يقترب من ١١ مليون تلميذ، ويخص البنات نسبة ٤٩٪ من القيد وهي نفس نسبتهم في مجتمع السكان لهذه الشريحة العمرية. ومن الملاحظ من الجدول رقم (٤) أن معدل الاستيعاب الصافي (حكومي وخاص وبدون الأزهر) قد ارتفع ليصل إلى ٨٥,١٪ بزيادة ٧,٣٪ عن العام السابق له. وقد يرجع سبب تدنى هذا المعدل في العام السابق ٢٠١١/٢٠١٢ إلى الظروف الاستثنائية التي أحاطت بمصر بعد ثورة يناير ٢٠١١.

جمهورية مصر العربية
وزارة التربية والتعليم

جدول (٣) إجماليات الفصول والمعلمين والتلاميذ الملتحقين بحلقة التعليم الابتدائى وفق التبعية الإدارية عام ٢٠١٣/١٢.

تبعية	مدارس / معاهد	الفصول	المدرسين		
			نساء	رجال	المجموع
حكومي	١٥٥٨٧	٢٠٠٣٤٠	٢٠٢٨٩٧	١٥٣٣٦٢	٣٥٦٢٥٩
أزهري	٣٤٣٩	٣١٨٠٤	٢٩٤١٢	٣٦٨٦٢	٦٦٢٧٤
خاص	١٨١٢	٢٦٨١٣	٢٧٣١٥	٧١٧٥	٣٤٤٩٠
خاص أزهري	٧٥	١٤١٣	٢١٢٣	٩٨٢	٣١٠٥
جملة	٢٠٩١٣	٢٥٨٩٥٧	٢٦١٧٤٧	١٩٨٣٨١	٤٦٠١٢٨

شكل (٧) توزيع تلاميذ حلقة التعليم الابتدائي وفق عدد ونسبة البنين والبنات في التبعيات الإدارية

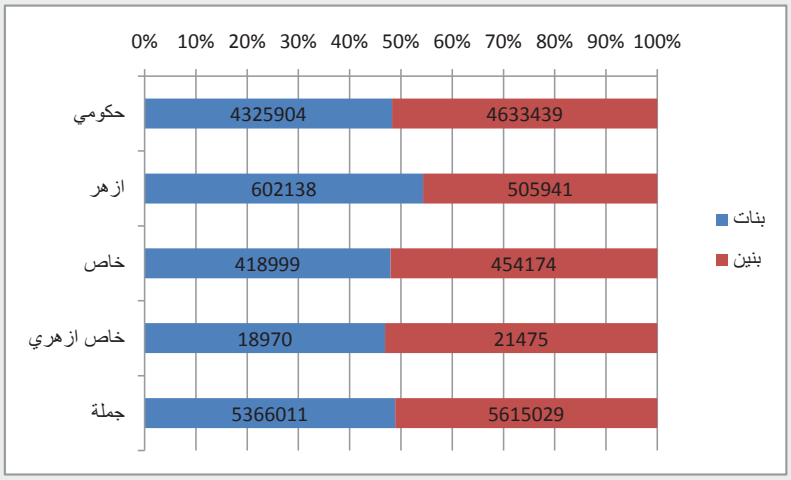

جدول (٤) الملامح الإحصائية لمعدلات القيد بحلقة التعليم الابتدائي ٢٠١٣/٢١٠٢

	بنات	بنين	المجموع
عدد السكان في سن الابتدائي المقيدين في التعليم الابتدائي	٥ ٠٨١ ٢١٢	٥ ٣٩١ ٨٦٦	١٠ ٤٧٣ ٠٧٨
عدد السكان في سن الابتدائي	٥ ٢٨٣ ٥٧٧	٥ ٥٦٨ ٠١٤	١٠ ٨٥١ ٥٩٠
صافي نسبة الالتحاق في التعليم الابتدائي	٪٩٦,٢	٪٩٦,٨	٪٩٦,٥
عدد الطلاب في سن الابتدائي المقيدون في التعليم الإعدادي	٣٦ ٦٠٨	٢٢ ٧٧٨	٥٩ ٣٨٦
صافي نسبة الالتحاق المعدلة في التعليم الابتدائي	٪٩٦,٩	٪٩٧,٢	٪٩٧,١
الأطفال خارج المدارس			
نسبة الأطفال خارج المدارس -أ خ م الابتدائي	٪٣,١	٪٢,٨	٪٢,٩
عدد الأطفال خارج المدارس -أ خ م الابتدائي	١٦٥ ٧٥٧	١٥٣ ٣٧٠	٣١٩ ١٢٦

يلاحظ من الجدول رقم (٥) أن معدلات القيد الصافي (حكومي وخاص و الأزهر) قد تخطت ٩٥٪ عام ٢٠١٣/٢٠١٢ سواء على مستوى البنين أو البنات أو الجملة.

كما يلاحظ من ذلك الجدول أيضًا أن الفجوة بين الجنسين في معدل القيد الصافي تكاد تنعدم؛ فهي تقل عن الواحد في المائة، ولكن هذا لا ينفي وجود فجوات في بعض المحافظات. ويلاحظ من الشكل (٧) أن نسبة البنات الملتحقات بالتعليم الابتدائي كانت أعلى بوضوح من البنين في المعاهد الأزهرية.

شكل (٨) نسب توزيع الفصول والمعلمين والتلاميذ وفق (ريف –حضر) في حلقة التعليم الابتدائي عام ٢٠١٣/١٢

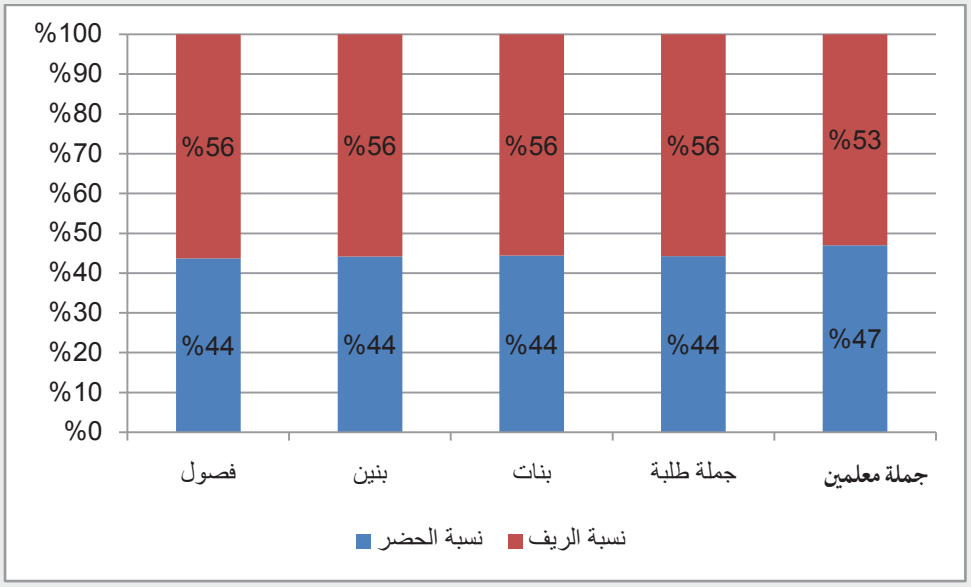

إن الشكل رقم (٨) يوضح أن توزيع الخدمة التعليمية من معلمين وفصول بين الريف والحضر في المرحلة الابتدائية يغاير صورة التوزيع في مرحلة رياض الأطفال، حيث بات الريف يحصل على نسبة أعلى من الفصول و المعلمين

جدول (٥) تطور معدلات الاستيعاب الإجمالي والصافي في الفترة ٢٠٠٧ /٢٠٠٨ – ٢٠١٢ / ٢٠١٣

السنوات	القيد في الصف الأول	معدل الاستيعاب الإجمالي	القيد في الصف الأول ٦ سنوات	معدل الاستيعاب الصافي
٢٠٠٧ / ٢٠٠٨	١٥٤٥١٥٤	٪٩٢,٩	١٤١٥٩٩٩	٪٨٥,١
٢٠٠٨ / ٢٠٠٩	١٥٤٣٢٤٠	٪٩٥,٩	١٣٧٠٦٠٧	٪٨٥,٢
٢٠٠٩ / ٢٠١٠	١٥٦١٢٩٥	٪٩٥,١	١٣٣٥٢١١	٪٨١,٤
٢٠١٠ / ٢٠١١	١٦١٥٣٧٤	٪٩٦,٨	١٣٦٧٩٤٥	٪٨٢,٠
٢٠١١ / ٢٠١٢	١٦٠٩٠٩٦	٪٩٢,٢	١٣٥٨٦٦٤	٪٧٧,٨
٢٠١٢ / ٢٠١٣	١٦٧٩٧٦٢	٪٨٩,٧	١٥٩٤٤٣٣	١٪٨٥,١

جمهورية مصر العربية
وزارة التربية والتعليم

٣ – الإتاحة بالتعليم المجتمعي

لقد تطور عدد مدارس التعليم المجتمعي التي تخدم المناطق المحرومة وتقدم فرصة ثانية إلى من تسرب أو لم يلتحق بالتعليم الأساسي لتغطي جميع المحافظات بعدد ٤٦١٤ فصل/مدرسة، تضم ١٠٠٢٨٦ من التلاميذ، منهم ٨٢٩٦٤ تلميذة و ١٧٣١٢ تلميذًا أي بنسبة ٨٢٪ بنات ومتوسط كثافة ٢٢ تلميذ/فصل . وقد ثبت نجاح (ستة) نماذج من هذا النوع من التعليم في مصر وهى: أ - مدارس المجتمع وتدعمها اليونيسيف منذ بدايتها في ١٩٩٢ وتبلغ (٤١٧ مدرسة) تضم ٤٢٤٩ تلميذًا و٧١٦٩ تلميذة بنسبة ٣٦٪ من البنات وكثافة ٢٧ تلميذ/ فصل، ب - مدارس الفصل الواحد (٣١٦٢ مدرسة) تضم ٦١٢٧٠ من التلاميذ، منهم ٦٣٥٦ تلميذًا و ٥٤٩١٤ تلميذة بنسبة ٩٠٪ من البنات ومتوسط كثافة ١٩ تلميذًا/فصل، جـ -المدارس الصديقة للفتيات (٩٤٥ مدرسة) تضم ٢٣٢٠٣ من التلاميذ منهم ٤٠٤١ تلميذًا و ١٩١٦٢ تلميذة، بنسبة من البنات ٨٣٪ ومتوسط كثافة ٢٥ تلميذًا/فصل، د- مدارس أطفال الشوارع بعدد ٣٤ مدرسة تخدم ٣٢٩٩ تلميذة ؛ هـ - المدارس الصغيرة (من خلال هيئات خدمة تنمية المجتمع) إجمالي ٤٦ مدرسة، إضافة لما سبق، هناك مبادرة المدارس الجديدة وتتكون من ٧٠ مدرسة تضم ٧٧٠ فصلاً و ١٧٠ فصلاً متعدد المستويات لخدمة ٣٠٠٠٠ تلميذة.

إن أبرز مميزات مدارس المجتمع إلى جانب إتاحتها فرصة ثانية للتعليم، قربها من المجتمعات المستهدفة، فرص مناسبة للبنات، كثافة منخفضة، إلى جانب تقديم بعض المزايا العينية للتلاميذ وأسرهم، وهي تمثل حلاً مناسبًا لاحتواء ما تبقى خارج التعليم من الأطفال في عمر التعليم الأساسي (جدول-٣)

٤ – الإتاحة بحلقة التعليم الإعدادي

شكل (٩) حلقة التعليم الإعدادى: تطور أعداد المدارس ٢٠١٣/١٢

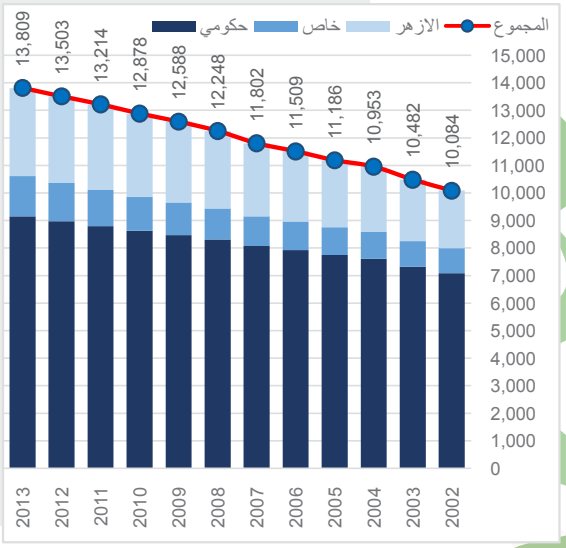

شكل (١٠) حلقة التعليم الإعدادى: تطور عدد التلاميذ ٢٠١٣/١٢

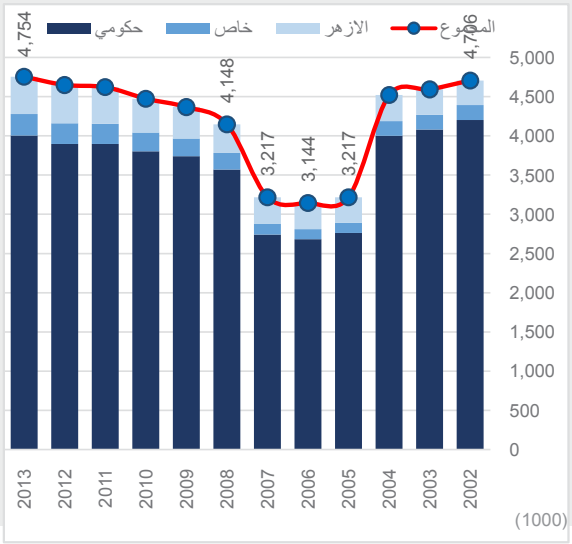

التزمت مصر أمام المجتمع الدولي من خلال توقيعها على مبادرة التعليم للجميع وكذلك أهداف الألفية، بأن تتيح فرص الالتحاق وإتمام التعليم الإعدادي لكل من البنين والبنات للشريحة العمرية (١٢-١٤) بحلول عام ٢٠١٥، يشير الشكل رقم (٩) إلى التطور المستمر في أعداد المدارس الإعدادية كاستجابة للطلب الناتج عن الزيادة السكانية[٤] وهو ما يظهر في مسار التطور في أعداد الطلاب المقيدين (شكل رقم ١٠)، أن عودة الصف السادس للمرحلة الابتدائية في العام ٢٠٠٦ قد أدت إلى خلخلة في أعداد المقيدين بالمرحلة الإعدادية لمدة ثلاث سنوات كما هو واضح من رسم نفس الرسم، ولكن المسار استعاد اتجاهه الطبيعي بعد ذلك ليواصل تقدمه ويصل بجملة المقيدين إلى ما يقرب من ٥ ملايين تلميذ. ويشير الشكل رقم (١١) إلى أن نسب البنات المقيدات كانت متقاربة مع نسب البنين، وذلك على مستوى جملة القيد بحلقة التعليم الإعدادي، إلا أنه كان هناك تفوقًا واضحًا لصالح البنات في التعليم الأزهري، وهو ما يتسق مع ما تم ملاحظته في الحلقة الابتدائية. يوضح جدول رقم (٦) الموقف الحالي من مدخلات الحلقة الإعدادية من مدارس وفصول وقيد تلاميذ، وفق بيانات الإحصاء بوزارة التربية والتعليم، وقد بلغ عدد معلمى الحلقة الإعدادية ٣٩٣ ٢٤٠ معلمًا ومعلمة بنسبة زيادة (٤٪) في المعلمين عن المعلمات عام ١٣/١٢م، ويشير الشكل رقم (١٢) إلى أن توزيع الفصول والمعلمين لم يكن يقل في الريف عن الحضر بل تعداه بوضوح وينعكس ذلك على أعداد المقيدين من الجنسين. يوضح جدول (٧) أن معدل القيد الصافي بالتعليم الإعدادي في كل من المدارس الحكومية والخاصة، والتعليم الأزهري في عام ٢٠١٣، قد تخطى ٨٠٪ في حين تخطى معدل القيد الإجمالي للسكان في سن المرحلة الإعدادية نسبة ١٠٠٪، ويلاحظ من نفس الجدول أن هناك عددًا من التلاميذ في سن التعليم الإعدادي مازال في التعليم الإبتدائي وعدد أقل ملتحق بالصف الأول الثانوي. وهذا يعني أن هناك شريحة من الأطفال في سن التعليم الإعدادي قد تصل إلى ٧٪ مازالت خارج التعليم.

شكل (١١) توزيع تلاميذ حلقة التعليم الإعدادى وفق عدد ونسب البنين والبنات في التبعيات الإدارية ١٢ /٢٠١٣

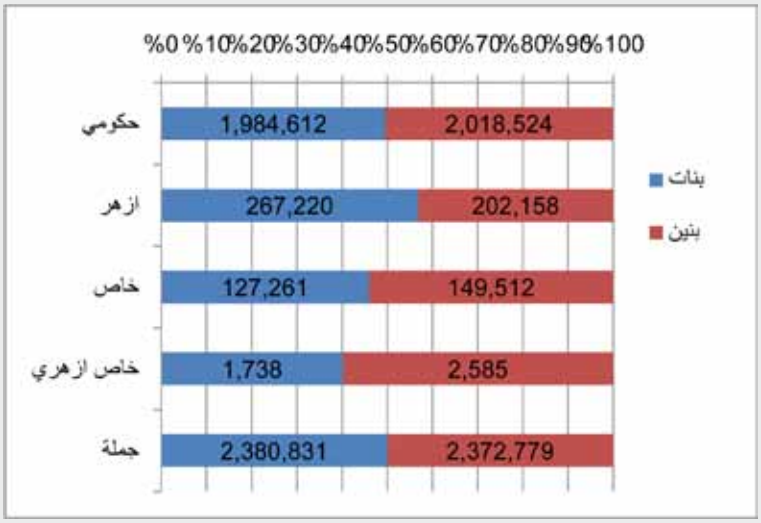

٤ يقدر عدد سكان تلك الشريحة العمرية بحوالي ٥ ٠٣٤ ٣٤٥ نسمة في عام ٢٠١٣.

جمهورية مصر العربية
وزارة التربية والتعليم

جدول (٦) إجمالى المدارس والفصول والمعلمين المقيدين بحلقة التعليم الإعدادية وفق التبعية الإدارية ٢٠١٣/١٢

تبعية	مدارس / معاهد	الفصول	المدرسين		
			نساء	رجال	المجموع
حكومي	٩١٥٤	٩٥٦٩٨	١١١٦٢٦	١١٤٣٦٧	٢٢٥٩٩٣
أزهري	٣١٤٢	١٤٦٢٩	١٥٥٤٣	٢٦٩٠٤	٤٢٤٤٧
خاص	١٤٥٤	٩٣٧٩	٧٣٤٨	٧٠٥٢	١٤٤٠٠
خاص ازهري	٥٩	٢٣٢	٦٧٦	٥٦٣	١٢٣٩
جملة	١٣٨٠٩	١١٩٩٣٨	١٣٥١٩٣	١٤٨٨٨٦	٢٨٤٠٧٩

جدول (٧) الملامح الإحصائية لمعدلات القيد بحلقة التعليم الإعدادية ٢٠١٣/٢١٠٢

	بنات	بنين	المجموع
عدد السكان في سن الإعدادي المقيدين في التعليم الإعدادي	٢ ٠٨٦ ٨٧٣	٢ ١٢٩ ٢١١	٤ ٢١٦ ٠٨٤
عدد السكان في سن الإعدادي	٢ ٤٥٦ ٠٠٣	٢ ٥٧٨ ٣٤١	٥ ٠٣٤ ٣٤٥
صافي معدل الالتحاق بالتعليم الإعدادي	٪٨٥,٠	٪٨٢,٦	٪٨٣,٧
عدد الطلاب في سن الإعدادي المقيدين في التعليم الابتدائي	١٧٥ ٣٤٥	٢٥٤ ٠٥٤	٤٢٩ ٣٩٩
عدد الطلاب في سن الإعدادي المقيدين في التعليم الثانوي	٢٧ ١٧٤	٣٠ ٦١٤	٥٧ ٧٨٨
صافي نسبة الالتحاق الإجمالية في سن التعليم الإعدادي	٪٩٣,٢	٪٩٣,٦	٪٩٣,٤
الأطفال خارج المدارس			
نسبة الأطفال خارج المدارس -أ خ م الإعدادي	٪٦,٨	٪٦,٤	٪٦,٦
عدد الأطفال خارج المدارس -أ خ م الإعدادي	٦١١ ١٦٦	٤٦٢ ١٦٤	٠٧٤ ٣٣١

شكل (١٢) نسب توزيع الخدمة التعليمية بين الريف و الحضر في الحلقة الإعدادية١٢ /٢٠١٣

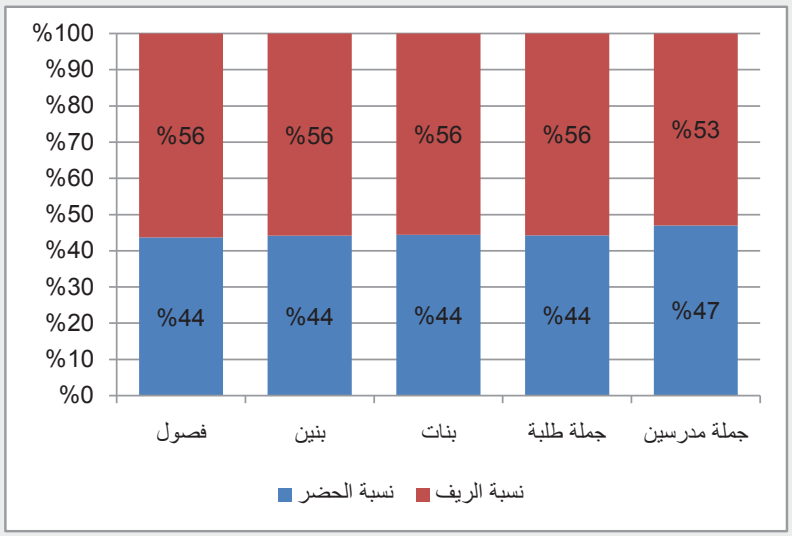

تقديم تعليم جيد لكل طفل

٥ – الإتاحة بمرحلة التعليم الثانوي:

ينقسم التعليم الثانوي إلى قسمين: الأول التعليم الثانوي العام. والثاني هو التعليم الثانوي الفني. بلغ حجم المقيدين بالتعليم الثانوي في العام ٢٠١٢/٢٠١٣ عدد ٣,٠٧٧,١٢١ طالبًا وطالبة تقريبًا، وقد كان ٢,١٤٦,٢٨٢ في بداية الخطة السابقة ٢٠٠٦/٢٠٠٧ أي بزيادة ٣٠٪ مما يدل على أن الطلب على التعليم الثانوي العام في زيادة والعرض في استجابة مقابلة.

شكل (١٣) معدلات القيد بالمرحلة الثانوية موزعة بين التعليم الثانوي العام و التعليم الثانوي الفني ٢٠١٣/١٢

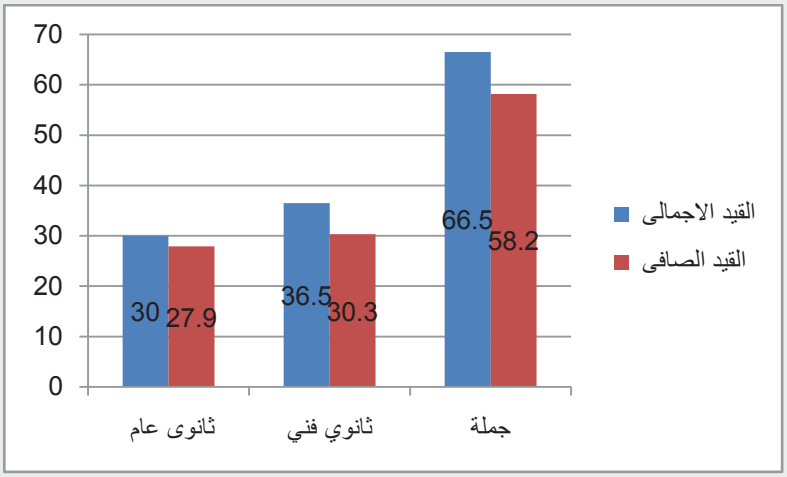

ويوضح الشكل رقم (١٣) أن معدل القيد الإجمالي بالمرحلة الثانوية قد تخطى نسبة ٦٦٪ في حين يقبع معدل القيد الصافي للشريحة العمرية (١٥-١٧) قريبًا من نسبة ٦٠٪ ،يخص التعليم الفني منها أكثر من النصف بقليل ٦٣٪ ، إن هذا الفارق بين معدلات القيد الصافية والإجمالية يشير إلى وجود ما يقرب من ٦٪ من الطلاب ممن هم لا ينتمون إلى هذه الشريحة العمرية بهذه المرحلة. كما يدل على أن الزيادة في حجم الفصول وما بها من طلاب ما تزال غير قريبة من الحجم المستهدف من السكان في سن التعليم الثانوي.

شكل (١٤) نسب توزيع الطلاب بين مسارات التعليم الثانوي ٢٠١٣/١٢

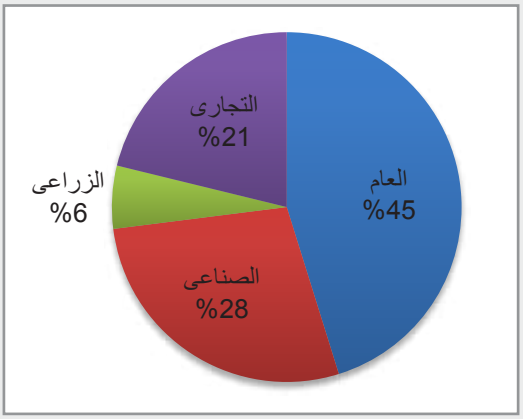

يستحوذ التعليم الثانوي العام حاليًا على ما يقرب من ٤٥٪ من جملة الطلاب الملتحقين بالتعليم الثانوي بنوعيه (شكل - ١٤)، وهي نسبة مرتفعة إذا قورنت بسنوات سابقة كان نصيب الثانوي العام منها في حدود ٣٣٪ مما يدل على نجاح في سياسة توسيع فرص الاختيار لخريجي المرحلة الإعدادية. لقد كانت نسبة المستجدين في الصف الأول في عام ٢٠٠٦/٢٠٠٧ في حدود ٣٧٪ للثانوي العام، وقد بلغت ٤٥٪ تقريبًا من جملة المستجدين في ٢٠١٢/٢٠١٣ أي بزيادة ٨٪ في ستة سنوات. ويعطي الشكل رقم (١٤) صورة للتوزيع النسبي للمقيدين بالمرحلة الثانوية وفق التخصصات المختلفة، ويتضح منها أن التعليم الصناعي احتل المرتبة الثانية بعد الثانوي العام يليه التجاري فالزراعي بنسبة ضعيفة.

شكل (١٥) أعداد ونسب البنين و البنات وفق مسارات التعليم الثانوي

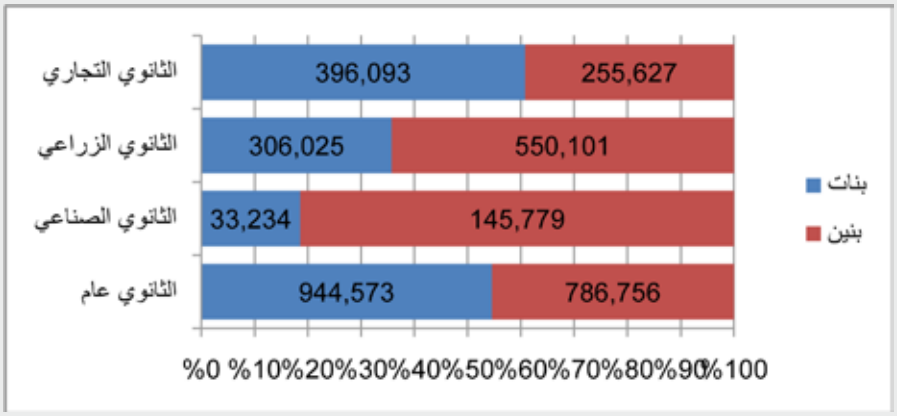

وإذا تم تحليل القيد بالتعليم الثانوي من الجنسين، نجد أن البنات قد احتللن نسبًا أعلى من البنين في كل من الثانوي التجاري والثانوي العام والعكس في الثانوي الصناعي و الثانوي الزراعي (شكل-١٥)

شكل (١٦) نسب توزيع خدمة التعليم الثانوي العام بين الريف والحضر

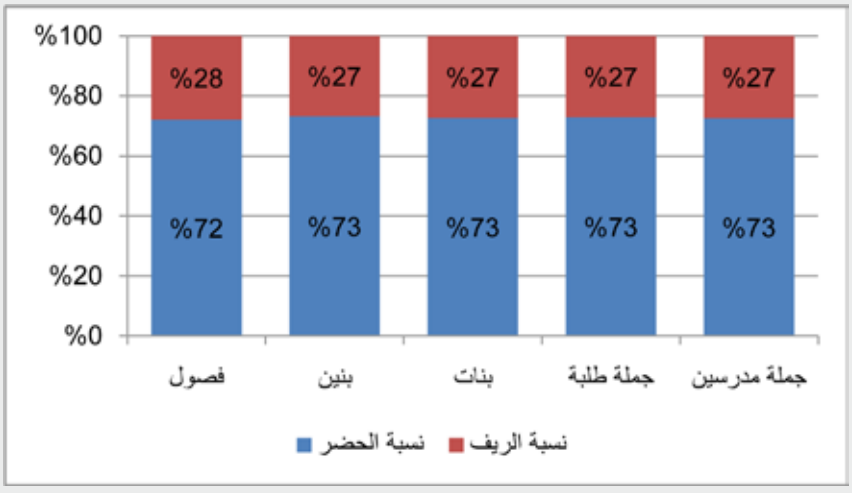

يوضح جدول(٨) أن التعليم الثانوي العام يحصل حاليًا على ما يزيد عن نصف عدد معلمين المرحلة الثانوية و٦٠٪ من المدارس، وإن كان يحصل على نسبة أقل من الفصول فذلك يرجع إلى أن متوسط عدد الفصول بمدرسة الثانوي العام (١٣) أقل من نظيرها في الفني (٢٤). إن تحليل توزيع مدخلات التعليم الثانوي من معلمين وفصول بين الريف والحضر، كما هو مبين بالشكل رقم (١٦)، نجد صورة مغايرة تمامًا عن شكل التوزيع في التعليم الأساسي، حيث يتضح أن الريف يحصل على أقل من الفصول ومعلمين المرحلة الثانوية، وهو وضع في حاجة إلى تقويم، بما يضمن عدالة وإتاحة الفرص المتاحة لخريجي المرحلة الإعدادية، كما أن الشكل رقم (٢) يشير إلى أن ٨٠٪ تقريبًا من التعليم الثانوى يقع تحت مظلة التربية والتعليم ويتوزع الباقى بين التعليم الخاص والأزهرى.

جدول (٨) توزيع مدخلات التعليم الثانوي وفقًا لنوع التعليم

نوع التعليم الثانوي	مدارس	٪ مدارس	فصول	٪ الفصول	معلمين			٪ المعلمين
					ذكور	اناث	جملة	
الثانوي العام	٢٨٧٤	٦٠٪	٣٦٩١٣	٤٤٪	٥٦٧١٤	٣٩٧٢٨	٩٦٤٤٢	٥٢٪
الثانوي الصناعي	٩٤٧	٢٠٪	٢٤٩٨٣	٣٠٪	٨٩٤٣	٤٩٣٢	١٣٨٧٥	٨٪
الثانوي الزراعي	١٨٨	٤٪	٤٧٥٦	٦٪	١٦٧٨٢	٢٠٠٩٢	٣٦٨٧٤	٢٠٪
الثانوي التجاري	٧٩٤	١٧٪	١٧٢٠٠	٢١٪	١٦٧٨٢	٢٠٠٩٢	٣٦٨٧٤	٢٠٪
جملة الثانوي الفني	١٩٢٩	٤٠٪	٤٦٩٣٩	٥٦٪	٤٢٥٠٧	٤٥١١٦	٨٧٦٢٣	٤٨٪
جملة الثانوي	٤٨٠٣	١٠٠٪	٨٣٨٥٢	١٠٠٪	٩٩٢٢١	٨٤٨٤٤	١٨٤٠٦٥	١٠٠٪

إن التوزيع الداخلي للقيد للتعليم الفني، يشير إلى ظهور تخصص رابع للتعليم الفني وهو الفندقي، إلا أنه مازال في بداياته، وتجدر الإشارة إلى أن تخصصات التعليم الفني تضم نوعين من البرامج، برنامج معتاد ومدته ثلاث سنوات وأخر ممتد ومدته خمس سنوات.

٦- الإتاحة لذوي الاحتياجات الخاصة

إن إتاحه الفرصة لذوي الاحتياجات الخاصة للالتحاق وإتمام تعليمهم بفاعلية، يشكل بعدًا أساسيًا لتطبيق مفهوم التكافؤ من منظور الإتاحة، خاصة إذا أخذ في الاعتبار أن تحليل المسح السكاني السابق (٢٠٠٦) قد أسفر عن وجود ٢ مليون طفل تقريبًا ينطبق عليهم التعريف الدولي لذوي الإعاقة. إن ذوي الاحتياجات الخاصة ليس هم المعاقون فحسب ولكن أيضًا أولئك الأطفال الموهوبون والفائقون الذين يحتاجون لرعاية خاصة. ويعرض الجدولان (٩، ١٠) ما يقدم حاليًا من خدمة تعليمية للموهبين رياضيًا والمتفوقين أكاديميًا على مستوى التعليم الإعدادي والثانوي، ومن الواضح أنها محدودة سواء من حيث العدد أو من حيث نوعية الموهبة التي تتم رعايتها.

جدول (٩) عدد الفصول والمدارس المخصصة للموهوبين رياضيًا ٢٠١٣/١٢

الفئة	مدارس	فصول	بنين	بنات
حلقة التعليم الإعدادية	٣٠	١٤٤	٢٢٩٨	١٢١٢
المرحلة الثانوية	٣٥	١٦٥	٢٣٥٣	١٢٣٣
الجملة	٦٥	٣٠٩	٤٦٥١	٢٤٤٥

جدول (١٠) عدد مدارس وفصول المخصصة للمتفوقين أكاديميًا ٢٠١٣/١٢

الفئة	مدارس	فصول	بنين	بنات
المرحلة الثانوية STEM	٢	٣٣	٤٥٠	٣٦٠
مدرسة المتفوقين بعين شمس	١	١٢	٢٨٨	-
الجملة	٣	٤٥	٧٣٨	٣٦٠

إن نوع ودرجة الإعاقة يحدد مدخل الخدمة التعليمية التي تقدم للطفل ذى الإعاقة، حيث تتضمن الدمج الكامل في مدارس مجهزة، أو التزويد بأدوات معينة كالسماعات أو التوجيه إلى مدارس متخصصة، ويوضح شكل رقم (١٧) أن معظم الخدمة التعليمية تقدم لذوي الإعاقة في المرحلة الابتدائية سواء على مستوى أعداد الفصول أو المعلمين.

من جدول رقم (١١) التالى يتضح أن هناك خطوات جادة قد اتخذت في تطبيق سياسة الدمج سواءً من حيث تجهيز مدارس أو توفير معلمين وإخصائيين، إلا أن مقارنة عدد المدارس التي تم تجهيزها بجملة المدارس بقطاع التعليم يشير إلى أن الدمج مازال في مرحلة التجريب والتي يجب تقويمها كبداية للتوسع، وتراعي هيئة الأبنية التعليمية حاليًا تجهيز جميع المدارس الجديدة لتكون معدة للدمج وكذلك المدارس التي تُستَهدَف بصيانة شاملة.

ويشير جدول رقم (١٢) التالى إلى أن مدارس التربية الفكرية أكبر مدارس ذوي الإعاقة سواءً من حيث عدد المدارس أو من حيث عدد التلاميذ، يليها الإعاقات السمعية فالبصرية، ولكنها جميعًا مازالت محدودة العدد .

شكل (١٧) توزيع فصول ومعلمين وتلاميذ التربية الخاصة وفق مراحل التعليم ٢٠١٢ / ٢٠١٣

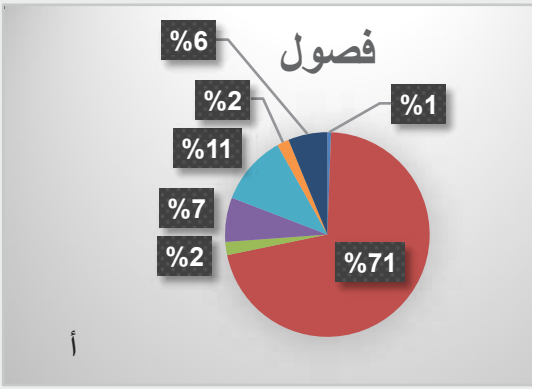

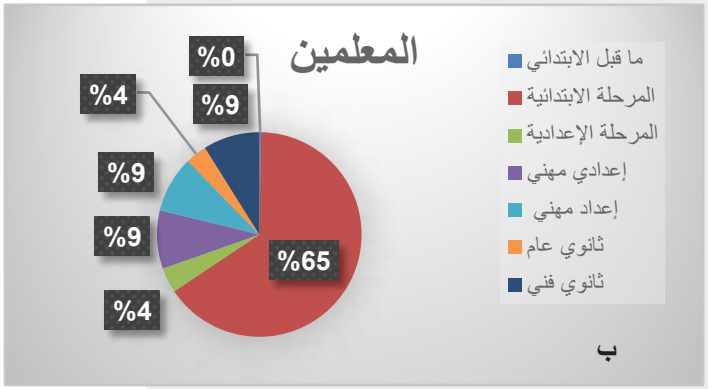

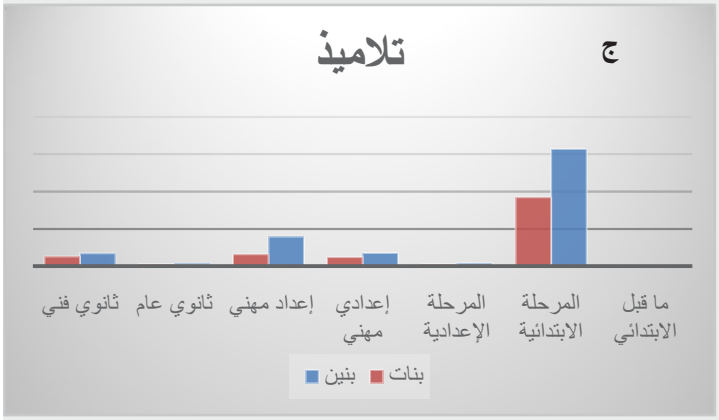

٧ – ١٠ ٪

نسبة المعاقين في المجتمع

إن الرعاية الجادة لذوي الاحتياجات الخاصة بأنواعها في داخل قطاع التعليم قبل الجامعي تتطلب مدخلات رئيسة على رأس أولوياتها، تجهيز المبنى المدرسي وتزويده بغرفة مصادر، وكذلك المعلمين والإخصائيين، إلى جانب تطوير المناهج وأدوات القياس التربوي، ووضع النظم والتشريعات التي تدعم تنفيذ سياسات رعاية ذوي الاحتياجات الخاصة وتفعل من حوافز الإثابة للعاملين في رعاية المعاقين بمختلف مستوياتهم

جدول (١١) ما تم إنجازه في مجال الدمج ٢٠١٢ / ٢٠١٣

	عدد
مدارس تم استهدافها للدمج	٧٩٦
تلاميذ مدمجون	٣٦٩٧
معلمون، و إخصائيون مدربون	٣٤٢٠
إخصائيون مدربون على تطبيق مقاييس الذكاء	٢٩
غرف مصادر	٧٠

جدول (١٢) ملخص إحصائي لمدخلات الخدمة التربوية للتلاميذ ذوي الإعاقة مصنفة وفق نوع الإعاقة ١٣/١٢

نوع الإعاقة	الفئة	مدارس، وأقسام	فصول	معلم تربوي	معلم غير تربوي	المقيدون		
						بنين	بنات	جملة
مدارس إعاقة بصرية (المكفوفين وضعاف البصر)	ما قبل الابتدائي	٦	١١	٨	١	٢٤	٢٠	
	التعليم الابتدائي	٣١	١٨٧	٣٤٤	٣٢	٦٦٧	٥٦٠	
	التعليم الإعدادي	٢٨	٨٧	٢٦٢	٩٩	٣٥٥	٢٢٩	
	المرحلة الثانوية	٢٦	٨٥	٢٢٦	٩٧	٣٠٧	٢٣٧	
	الجملة	٩١	٣٧٠	٨٤٠	٢٢٩	١٣٥٣	١٠٤٦	
مدارس الصم وضعاف السمع	ما قبل الابتدائي	٩	١٣	١٠	-	٢٤	١٧	
	التعليم الابتدائي	١١١	١٠٠٦	٢١٦٣	١٤٥	٤٦٦٩	٣٥٨٣	
	التعليم الإعدادي	٨٨	٣١٤	٧٣٤	١٥٣	١٧٦٦	١٢٢٠	
	المرحلة الثانوية	٦٤	٢٧٨	٦٣١	٢٢٨	١٧١٧	١٢٣٨	
	الجملة	٢٧٣	١٦١١	٣٥٣٨	٥٣٦	٨١٧٦	٦٠٥٨	
مدارس التربية الفكرية	ما قبل الابتدائي	١	٢	٨		٧	٧	
	التعليم الابتدائي	٣٦٣	١٩٨٦	٣٢٣٩	٣٤٩	١٠٣٠٣	٥٠٢٧	
	التعليم الإعدادي	١٤٣	٤٩٦	٦٦٧	١٩٤	٣٩٢٩	١٦٠٨	
	المرحلة الثانوية	١	١١	١٩		٤٥	٧	
	الجملة	٥٠٨	٢٤٩٥	٣٩٣٣	٥٤٣	١٤٢٨٤	٦٦٤٩	
مدارس المشافي	ابتدائي تربية خاصة	٢	١٣	٢٠	٥	٦٨	٥٥	
	إعدادي تربية خاصة	٢	٦	١٣	٩	٤٧	١٩	
	الجملة	٤	١٩	٣٣	١٤	١١٥	٧٤	

خلاصة الإتاحة:

يشير التحليل السابق لما هو متوفر من بيانات ومعلومات عمَّا تم إنجازه في مجال إتاحة الخدمة التعليمية لجميع الأطفال في سن التعليم إلى ما يلي:

- مازال معدل القيد برياض الأطفال بعيدًا عن ما تم استهدافه في الخطة الاستراتيجية السابقة، فهناك نقص كبير في قاعات رياض الأطفال، وما تستلزمه من كوادر مدربة، وهو ما يتطلب دعم مجتمعي لتدبير الموارد اللازمة، وكذلك تنشيط الطلب من خلال التوعية بأهمية مرحلة رياض الأطفال وخاصة في المناطق الريفية
- يوجد نسبة ٥٪ تقريبًا من الأطفال سن ٦ سنوات لم يلتحقوا بالصف الأول الابتدائي للعام ٢٠١٢/٢٠١٣، وقد يرجع ذلك لعدم قدرة النظام للوصول لجميع الأطفال في سن ٦ سنوات وعدم امتلاكه لعوامل الجذب اللازمة، بالإضافة إلى

الظروف الاقتصادية والاجتماعية مثل عدم قدرة الأسرة على تحمل نفقات التعليم، أو قد تفضل الأسرة ابقاء الطفل خارج التعليم ليقوم ببعض الأعمال التي توفر دخل يعين الأسرة، أو نتيجة لعدم توافر عوامل الأمن، مما يجعل بعض الأسر ترفض إرسال أطفالها للتعليم وبخاصة البنات.

- اقتربت معدلات الإتاحة للسكان في سن التعليم الأساسي من الاستيعاب الكامل، ، وهناك حاجة لحلول نوعية لاستيعاب ما تبقى من هذه الشريحة تأخذ في اعتبارها الأنماط الاقتصادية والاجتماعية، والتوزيع الجغرافي للمجموعات المستهدفة من الأطفال.
- تلاشي فجوة الإتاحة بين الريف والحضر وبين الجنسين وإن كانت قد انعكست في المرحلة الإعدادية لصالح البنات، إلا إنه مازالت هناك فجوة على المستوى الاقتصادي، فحوالى ٢٠٪ فقط من أطفال الشريحة الأفقر بالمجتمع تلتحق بالتعليم الإعدادي، بينما يلتحق ٨٠٪ من أطفال الأسر الغنية والمتوسطة بها[٥].
- تواضع مساهمة القطاع الخاص في إتاحة الخدمة التعليمية؛ فقد بلغت نسبة المدارس الخاصة من جملة المدارس بالتعليم الإعدادي ١٣,٤٪. بينما ضمت تلك المدارس فصولاً تقدر بـ ٨,٥٪ من جملة فصول المرحلة ككل عام ٢٠١٢.
- استقرار عدد المدارس الإعدادية المهنية عند ٢٦٩ مدرسة عام ٢٠١٢، حيث لم يتم خفضها إلا بعدد ١٣ مدرسة فقط منذ عام ٢٠٠٦/٢٠٠٧. وتجدر الإشارة إلى أنه كان من المستهدف تقليصها بنسبة ٥٠٪ خلال سنوات الخطة السابقة.
- هناك حاجة للتوسع في إتاحة التعليم الثانوي بشقيه وخاصة في المناطق الريفية، مع الأخذ في الاعتبار أن التعليم الثانوي قد أصبح إلزاميًا وفق للدستور الجديد (٢٠١٤)..
- محدودية الخدمة التعليمية لذوي الاحتياجات الخاصة مازالت محدودة كمًا وكيفًا وتوزيعًا جغرافيًا.
- عدم كفاية التغذية المدرسية مازالت لتغطية جميع المراحل التعليمية وعدد أيام السنة الدراسية.

ثانيًا: محور الجودة

لقد بدأ مفهوم جودة التعليم في الوضوح مع بداية برنامج تحسين التعليم الأساسي الممول جزئيًا من البنك الدولي والاتحاد الأوروبي، وازداد لمعانًا مع بداية الألفية الجديدة ، معتمدًا على ركيزة أساسية للجودة التعليمية وهى إعلان المعايير القومية للتعليم في مصر عام ٢٠٠٣

وانطلاقًا من المعايير القومية تم طرح مفهوم الإصلاح المتمركز على المدرسة في عام ٢٠٠٤ من خلال عدد من المشروعات التجريبية. إلى أن أنشئت الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد، كما أنشئت إدارة للجودة بديوان وزارة التربية والتعليم تتبعها إدارات مناظرة على مستوى المديريات والإدارات التعليمية، هذا وقد تم تأهيل و إعتماد ما يقرب من ثلاثة آلاف مدرسة.

٥ برنامج الأمم المتحدة الإنمائى: (تقرير التنمية البشرية:مصر القاهرة 2010.

وخلال الخمسة عشر عامًا الماضية، تطور نظام التعليم في مصر في نقلات تاريخية محددة من الإتاحة، ثم الجودة، و إدارة النظم إلا أن الجودة الآن تقع في بؤرة التركيز لتطوير العملية التعليمية، وهنا تجدر الإشارة إلى أن الفصل بين الجودة والإتاحة هو فصل نظري من أجل التحليل وتخصيص الموارد، فالإتاحة بدون جودة لا تعني كثيرًا من المنظور التربوي.

لقد تم في الجزء السابق تناول كمي للمدخلات التربو ية وما نتج عنه من مخرجات وعوائد كمية، وفي هذا الجزء سوف يتم التعرض للجانب الكيفي لتلك المدخلات و العمليات كضمان للجودة، وكذلك تحليل للجانب النوعي للمخرجات والعوائد لبحث مدى جودتها وذلك في ضوء المؤشرات والمعايير الشائعة محليًا وعالميًا.

السعة الكيفية للأبنية التعليمية

إن هناك نموًا مستمرًا في عدد الأبنية التعليمية تتغير وتيرته طبقًا للسياسات الوطنية من جانب وطبقًا لتوفر الموارد المالية والأرض التي تصلح للبناء من جانب آخر. و إن كانت المنظومة التعليمية تتميز حاليًا بمعدلات قيد جيدة خاصة في مراحل التعليم الأساسي فهذا لا يعني بالضرورة تناسب المساحات الفراغية مع أعداد التلاميذ بما يسمح بتطبيق طرق التعليم والتعلم التي ترتكز على التلميذ، من تعلم نشط وتفكير ناقد، وتقويم شامل، وكذلك الممارسة الفعالة للأنشطة الصفية واللاصفية. فعلى سبيل المثال توضح الأشكال البيانية (٥،٤) زيادة مضطردة في عدد المدارس صاحبت ترتيب الزيادة الكبيرة في أعداد التلاميذ، ولكن ترجمة عدد المدارس إلى مبان وحجرات دراسية، وترجمة أعداد التلاميذ إلى فصول تظهر أن عدد المباني المدرسية قد بلغ ١٤٠٠٠ مبنى وبلغ عدد الحجرات الدراسية ١٩٠٠٠٠ تقريبًا (مشتملة على فصول الابتدائي بمدارس التعليم الأساسي والمراحل المتعددة)[٦]، وذلك مقابل ١٥٤٩٦ مدرسة، تحتوى ١٩٨٠٣٦ فصلاً[٧]. إن تحليل تلك البيانات يوضح أن عدد المباني المدرسية أقل من عدد المدارس، وعدد الحجرات أقل من عدد الفصول/ مجموعات التلاميذ، مما يعنى أن هناك حجرات تستخدم لأكثر من مرة لتغطية الفصول، وأنه مازال هناك عدد من المدارس تستخدم لأكثر من فترة. إن النقص في عدد الحجرات الدراسية له انعكاساته على كثافة الفصول، و إن كان المتوسط العام في حدود ٤٣ تلميذًا/فصل إلا أن هناك ٢٧٪ من الفصول تزيد كثافتها عن ٤٧ تلميذًا /فصل وما يقرب من ٢٪ من الفصول يزيد عن ٧٠ تلميذًا/ فصل. من جانب

٦ الهيئة العامة للأبنية التعليمية، ٢٠١١/٢٠١٢.
٧ الإدارة العامة للمعلومات والحاسب الآلى ٢٠١١/٢٠١٢.

آخر ارتفع متوسط كثافة الفصل من ٣٨,٣ إلى ٤١,٣ طالبًا/ فصل، خلال الفترة من ٠٦/٢٠٠٥ حتى عام ١٢/٢٠١١. ونجد أن ١٥٪ تقريبًا من فصول المدارس الحكومية الإعدادية، بنوعياتها، مرتفعة الكثافة عند مستوى ٥٠ تلميذًا/ فصل فأكثر. وتفيد بيانات الهيئة العامة للأبنية التعليمية أن المباني التي تتسم بارتفاع الكثافات بدءًا من ٤١ طالبًا /فصل تمثل ٣٥,٩ ٪ من جملة المباني التعليمية. حيث يصل معدل الكثافة في نسبة ٧,٥٪ من تلك المباني من ٦١ طالبًا إلى أكثر من ٧٠ طالبًا / فصل ، وذلك على مستوى جميع المراحل التعليمية. وهذا يعني أن المتوسط العام يخفي تباينات كبيرة إذا تم التحليل على مستويات إدارية أدني كالمديرية على سبيل المثال كما يظهر في الشكل رقم(١٨) وهو يشير إلى وجود مديريات كالقليوبية يزيد متوسط كثافتها عن ٥٠ تلميذًا/فصل في مقابل مديرية كجنوب سيناء يقل متوسط الكثافة فيها عن ٢٠ تلميذًا/ الفصل. من جانب آخر يوضح تحليل الكثافات على مستوى مراحل وأنواع التعليم (شكل-١٩) أن هناك تباينات واضحة بين المراحل تأتي في المقدمة مرحلة التعليم الأساسي فالثانوي الزراعي والعام.

شكل (١٨) انحراف متوسط الكثافة عن المعدل المستهدف على مستوى المحافظات

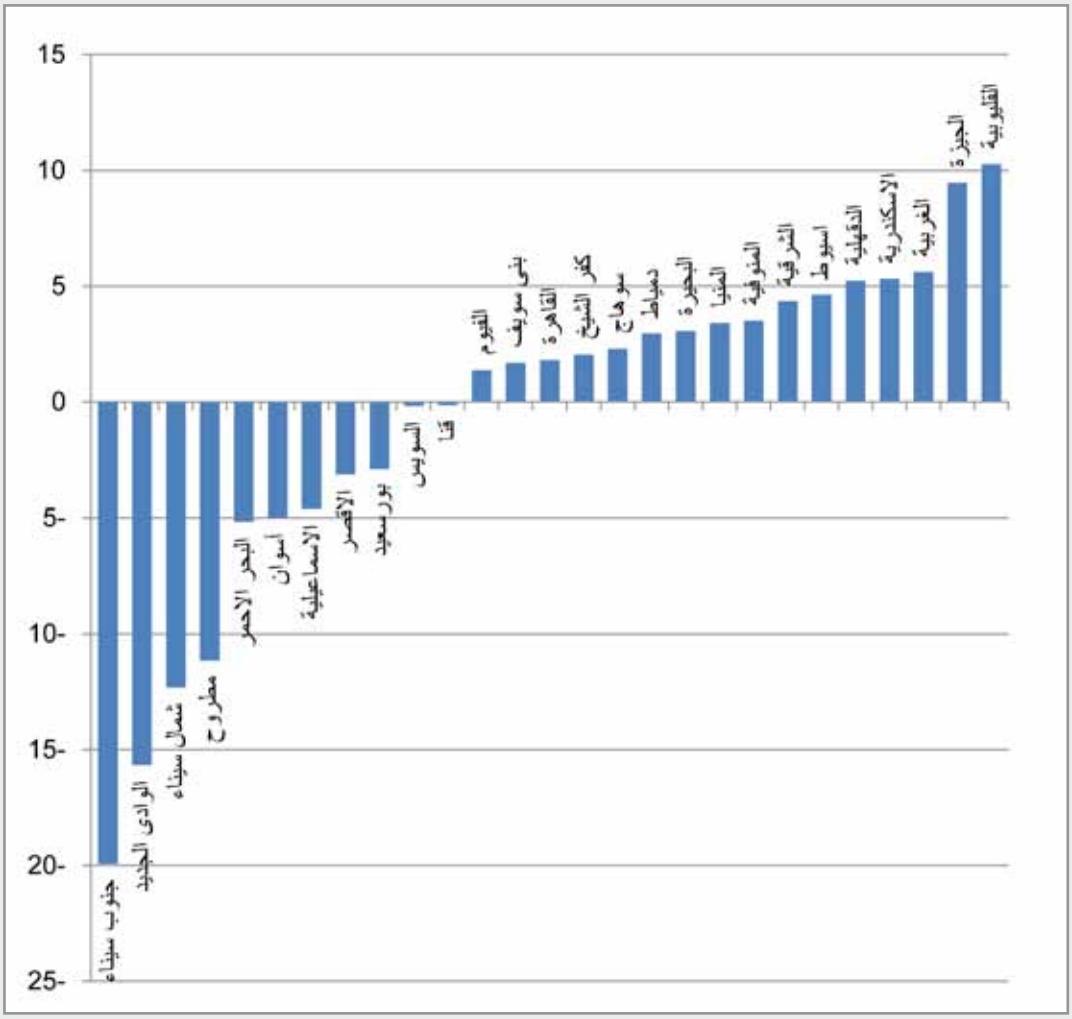

إن البعد الثالث لتحليل الكثافة يتمثل في تقسيمها إلى شرائح فالشكل رقم (٢٠) يعطي مثلاً لتحليل الكثافة إلى شرائح في مرحلة رياض الأطفال، حيث تشير الإحصاءات إلى أن متوسط الكثافة لسنة ٢٠١٢ كان ٣٤ طفلاً/فصل وهو و إن كان يقل عن المعيار المستهدف للهيئة العامة للأبنية التعليمية وهو ٤٠ طفلاً/فصل إلا أنه يتضح من الشكل رقم (٢٠) أن الشريحة (من ٣٠ وأقل من ٤٠) هي أكبر الشرائح وأن الشريحة (من ٦٠ وأقل من ٧٠) هي أقل الشرائح، وتجدر الإشارة إلى أن الشريحة (أقل من ٢٠) من نصيب المحافظات الحدودية مثل محافظة الوادي الجديد ومحافظة سيناء وكذلك محافظة مطروح.

شكل (١٩) توزيع متوسط كثافات الفصول وفق مراحل التعليم ٢٠١٣/١٢

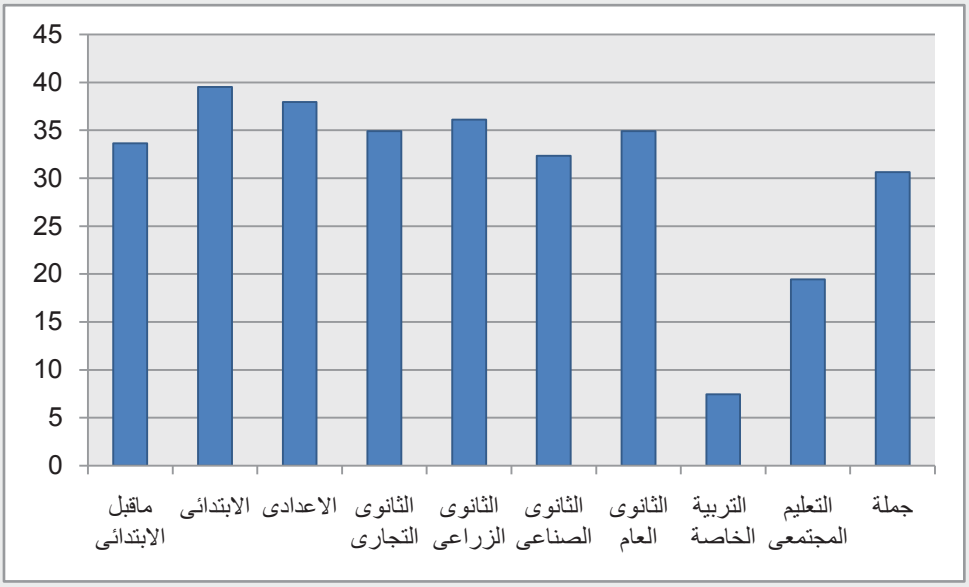

شكل (٢٠) : توزيع شرائح الكثافة بفصول رياض الأطفال١٢ /٢٠١٣

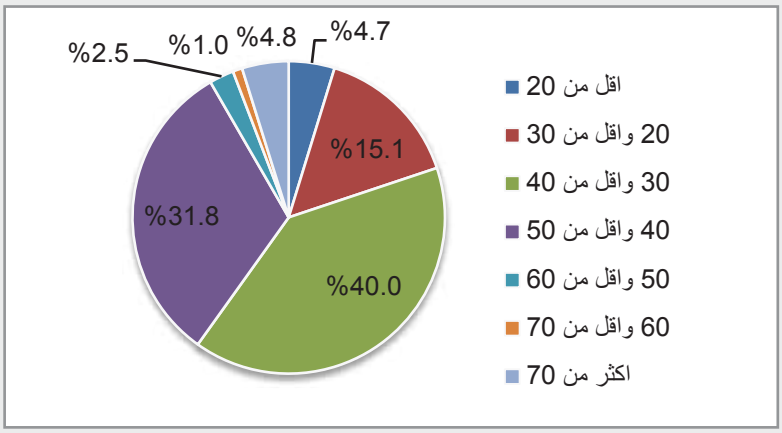

مظهر آخر للعجز في الأبنية التعليمية وهو تعدد الفترات الدراسية، وقلة عدد المدارس التي تعمل بنظام اليوم الكامل مما يؤثر سلبًا على زمن التعلم الفعال، فقد

ورد في التقرير الصادر من الإدارة العامة للتعليم الابتدائي أن عدد المدارس الابتدائية التي تعمل بنظام اليوم الكامل ٦٥٥٨ مدرسة، عدد المدارس الصباحية والتي لا تعمل معها مدارس أخرى ٤٢٣ مدرسة، عدد المدارس الصباحية والتي تعمل معها مدارس أخرى ولكن من مراحل تعليمية أخرى مثل الإعدادي ٣٤١٥ مدرسة، عدد المدارس التي تعمل على فترتين (ممتدة) ٩٨٢ مدرسة، عدد المدارس التي تعمل في فترة ثانية ٨٤٢ مدرسة المدارس التي تعمل في فترة ثالثة ٢٩ مدرسة. أما بالنسبة للمدارس الإعدادية فقط ٣٦,٣٪ منها تعمل بنظام اليوم الكامل.

يضاف إلى ما سبق اختفاء قاعات الأنشطة والملاعب والصالات متعددة الاستخدامات من الكثير من المدارس للتوسع في الحجرات الدراسية، مما ضاعف من الأثر السلبي لتعدد الفترات على ممارسة الأنشطة اللاصفية، بل إنه قد قضي عليها تمامًا في كثير من الأحوال، وهذا لم ينتقص فقط من الوظيفة التربوية للمدرسة، ولكن أيضًا قضى على جاذبيتها لقطاع كبير من التلاميذ.

تأهيل المعلمين

يُعتبر المعلم في كل الأزمنة والأمكنة محور العملية التعليمية ومركزها الرئيس، إذ إن جميع العوامل المساندة له كالمنهج والطلبة والكتاب وغيرها لا تستطيع التأثير أو تطوير مسيرة التعليم دون أن تمر بالمعلم.

شكل (٢١) توزيع المعلمين في مستويات وأنواع التعليم وفق مؤشرات الكفاية والتأهيل التربوي٢٠١٢/٢٠١٣

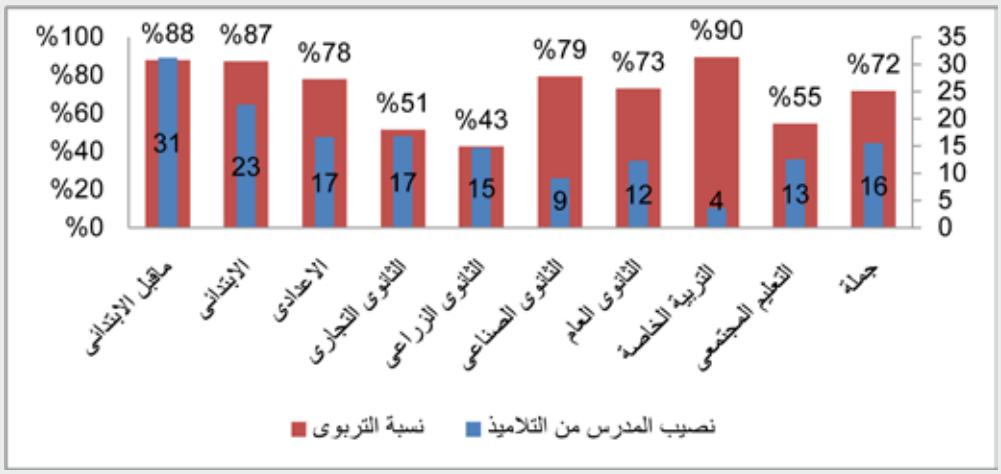

يوضح الشكلان (٢١،٢٢) أن هناك وفرة فى المعلمين من حيث العدد، حيث إن نسب المعلمين إلى التلاميذ متدنية في جميع المراحل باستثناء مرحلة رياض الأطفال، وفي جميع المحافظات باستثناء مطروح، وهي منخفضة بدرجة ملحوظة في التعليم الثانوي بأنواعه إلا أن هذه الوفرة

العددية في المعلمين لا يصاحبها تأهيل تربوي، فنسبة ٣٠٪ تقريبًا من جملة المعلمين غير مؤهلين تربويًا، كما أن هناك ما يقرب من ٢٥٪ تقريبًا من معلمي المدارس الحكومية الإعدادية والثانوي العام غير المؤهلين تربويًا. ولهذا الأثر السلبى المباشر على مدى جودة العملية التعليمية وخاصة في ظل برامج تنمية مهنية ضعيفة، وتأهيل تربوي غائب تمامًا. في المقابل ارتفعت نسبة المؤهلين تربويًا بالمدارس الخاصة من ٥٠,٢٪ إلى ٦٠٪ خلال خمس سنوات المنتهية في ١٢/٢٠١١. من جانب آخر تشير مؤشرات العجز والزيادة في مختلف مستويات التعليم إلى عدم اتساق المؤهلات والتخصصات مع الاحتياجات التدريسية الفعلية، إلى جانب سوء التوزيع الجغرافي (شكل ٢٢) لهذه القوة التدريسية يؤكده وجود عجز ملحوظ في العديد من المواد الدراسية يقابله زيادة كبيرة في مواد أخرى، فعلى الرغم من أن عدد معلمي المرحلة الابتدائية بلغ ٣٩٠٧٤٩ معلمًا في (٢٠١٣/٢٠١٢) منهم ٨٧٪ مؤهلين تربويًا، إلا أن هناك عجزًا في المعلمين يصل إلى ٨٦١١٦ معلمًا يشمل جميع التخصصات في حلقة التعليم الإبتدائى، وتشير البيانات المتاحة إلى أن هناك عجزًا في بعض المحافظات مقابل زيادة في محافظات أخرى على مستوى كل تخصص، مما يعطى مؤشرًا إلى أن المشكلة ليست عجز معلمين فقط، ولكنها مقترنة بسوء توزيع للمعلمين ويرجع ذلك لعدم دقة البيانات وضعف التخطيط، كما يرجع لأسباب سياسية واجتماعية.

شكل (٢٢) توزيع المعلمين على المحافظات وفق نسبة المؤهلين تربويًا ونصيب المعلم من الطلاب٢٠١٣/٢٠١٢

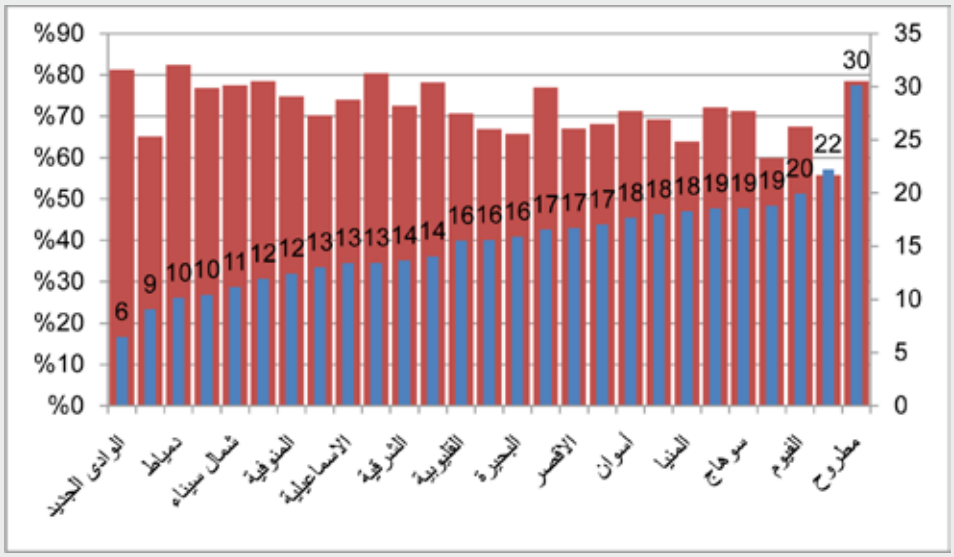

إن إنشاء وتطبيق كادر المعلمين يشكل أحد المداخل التي يتوقع أن يكون لها تأثيرًا إيجابيًا على التنمية المهنية للمعلمين، وتوفير طاقة توجيهية على مستوى المدرسة تتمثل في المستويات العليا من الكادر (معلم خبير/ كبير معلمين) إلى

جانب توفير حافز مادي للمعلمين كدافع لتحسين مستوى الأداء في الفصل، ويتضح من الشكل (٢٣) أن عدد الغالبية من المعلمين تقع في درجة معلم أول ومعلم أول أ، ويلاحظ أنها تتركز في المرحلة الابتدائية في حين تزيد الدرجات العليا من الكادر في المرحلة الثانوية.

شكل (٢٣) توزيع المعلمين في مستويات وأنواع التعليم وفق كادر المعلم٢٠١٣/١٢

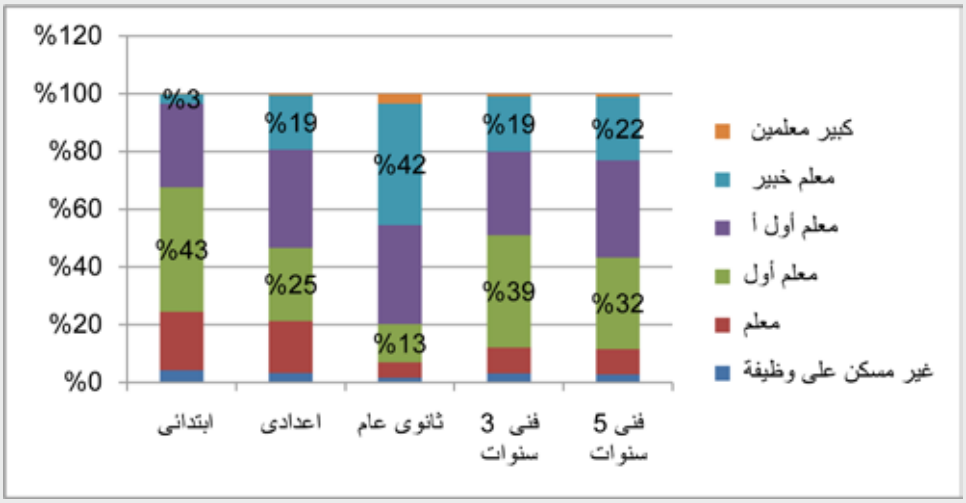

المنهج الدراسي وطرق وأساليب التعليم والتعلم:

تشكل المناهج الدراسية محور اهتمام جميع أصحاب المصلحة في النظام التعليمي من تلميذ ومعلم وموجه وإداري وولي أمر ، ومن خلفهم مجتمع يتطلع لما تنتجه هذه المناهج من كوادر جيدة التأهيل يستند عليها في التنمية بكل أبعادها. ومن هنا كان تطوير المناهج الدراسية قضية مطروحة في أية استراتيجية للإصلاح لضمان تحديثها بما يتماشى وخصائص ومتطلبات كل عصر.

إن أهداف المناهج ومحتواها وما يرتبط بها من طرائق التعليم والتعلم وأساليب للتقويم، تحدد المواد التعليمية وتكنولوجيا الاتصال الداعمة وبرامج تدريب المعلمين والموجهين، بل وتصميم وشكل الحجرة الدراسية، ومن هنا تقع المناهج الدراسية في مصر في بؤرة الاهتمام التربوي على المستويين المؤسسي والأكاديمي، إلا أنه مازالت هناك قضايا تبحث عن حلول:

- بعض المناهج تعاني من الجمود عن مسايرة الاتجاهات الحديثة وارتباطها بمجتمع التعلم واقتصاد المعرفة ، حيث لا تتيح للطالب فرصًا كافية للابتكار والإبداع والتفكير الناقد أو تبنى بداخله القدرة على المبادرة الفردية ، واحترامها ، والتنافس الشريف والعمل في فريق؛ إضافة إلى وجود القصور في البرامج التدريبية على التعلم الذاتي وتنمية المهارات طبقًا لمتغيرات سوق العمل ، وتحديد المهارات المطلوبة وتوصيف المهن.

- ضعف انتقال أثر تدريب المعلمين إلى القاعات الدراسية، فما زالت طرائق التدريس تستند في معظم الأحيان على مفهوم تقليدي للتدريس، يظهر فيه المعلم كمصدر وحيد للمعرفة والسلطة العلمية، وهى أساليب تكرس الحفظ والتلقين، وتكرس قيم الإذعان والطاعة السلبية وظاهرة هيمنة ثقافة الصمت في المجتمع.

إن هذه التحديات يمكن إرجاعها إلى غياب الرؤية الشاملة في تجديد المناهج، والارتكان فى عملية التحديث إلى مفهوم الاجتزاء الذي يقوم على خلط أجزاء من مناهج دولية غير متجانسة، وكذلك، انفصام المنهج وطرائق التعليم والتعلم عن الواقع الحالي للبيئة المدرسية، وبرامج تأهيل الكوادر التربوية المختلفة مع ضعف مشاركة المعلمين في المناقشات الخاصة بالمناهج والمهارات المطلوب تعلمها وضعف مساهمتهم في بناء المواد التعليمية المساعدة حتى داخل حجرات الدراسة.

مصادر التعلم:

إن من أهم القضايا الراهنة المتعلقة بالمصادر التعليمية وطرائق التدريس التركيز على الكتب المدرسية فقط، واعتبارها المصدر الوحيد للمعلومات، وتجاهل الحاجة إلى دمج تكنولوجيا المعلومات والاتصال في عملية التعليم والتعلم، كما أن نظام التقويم التقليدي يتحمل قسطًا كبيرًا في كون الكتاب المدرسي هو المصدر الوحيد للعملية التعليمية، حيث يعمل التلاميذ على الإتقان الكامل لمحتوى الكتاب عن طريق استظهار تلك الأجزاء التي أكد عليها المعلمون في أثناء عملية التدريس. وتفشل محاولات إدخال أنشطة إضافية في عملية التعليم، حيث ينصب اهتمام التلاميذ على ما سوف يحتويه الامتحان.

وقد صاحب الاعتماد التام على الكتاب المدرسي تفاقم لتحديات أخرى، وهي:

- زيادة الطلب على الكتب الخارجية المتاحة في الأسواق، والتي ينتجها القطاع الخاص، وتستخدم جنبًا إلى جنب مع الدروس الخصوصية ولا تضيف شيئًا سوى تكريس ثقافة الصمت وهدر الموارد.
- صعوبة الالتزام بالدورة الزمنية لتوزيع الكتب المدرسية، بما في ذلك كتاب دليل المعلم والتي غالبًا ما تصل بعد بدء العام الدراسي، وتنتج منفصلة عن الكتاب المدرسي، مما يقلل من فائدتها التربوية.

تناولت وزارة التربية والتعليم القضايا السابقة فيما يتعلق بالتدريس و المصادر، بإدخال طرائق وأساليب تدريس قائمة على مفهوم «التعلم النشط». وقد طبقت تلك الأساليب على السنوات الثلاث الأولى من المرحلة الابتدائية بدءًا من عام ٢٠٠٤/٢٠٠٥. ويتطلب التعلم النشط تطبيق «استراتيجيات التعلم المتمركز على التلميذ»، ويصاحب هذا التوجه تطبيق العديد من التقنيات منها: العمل الجماعي (أو عمل الأقران) والتعلم التعاوني، كم يتطلب «التعلم النشط»، تنمية قدرة المعلمين على دمج تكنولوجيا التعليم في عمليات التعليم والتعلم داخل حجرة الدراسة من ناحية، وإنتاج مواد تعليمية مساعدة وفق احتياجات التلميذ من ناحية أخرى كما يكتشفها المعلم في الموقف التعليمي، وبذلك يتفادى المعلم الاعتماد على الكتاب كمصدر وحيد للتعلم. هذا ويتطلب التعلم النشط نوعًا جديدًا من نظم التقويم وهو التقويم الشامل والمستمر للمتعلمين.

نظم التقويم

يوجد عدد من القضايا المرتبطة بتقويم تحصيل التلاميذ، ومن أكثرها أهمية الحاجة إلى دمج ممارسات التقويم في عمليات التعليم والتعلم، وخاصة إذا ما أخذ بتطبيق «مدخل التعلم النشط»، كما هو حادث الآن في الصفوف الثلاثة الأولى في التعليم الابتدائي. ويهدف دمج التقويم في عمليات التعلم والتعليم إلى التأكيد على قدرة التلاميذ على تجاوز حدود الكتاب المدرسي في تطبيقهم للمعارف وقدرتهم على تجاوز حدود الاستظهار، حتى يصبحوا متعلمين قادرين على البحث والوصول إلى المعلومات وتحليلها، وكذلك القدرة على التوصل إلى المعارف وممارسة التفكير الناقد والإبداعي. هذا مع تجنب التركيز على الامتحانات النهائية – ذات الفرصة الواحدة– والاهتمام بالتقويم البنائي وما له من مزايا تربوية.

لقد بُذِلت محاولات في الآونة الأخيرة لإحداث تغيير في نظام التقويم وخاصة في السنوات الأولى من المرحلة الابتدائية، والذى يرتكز على المعايير القومية؛ وهو التقويم الشامل حيث يعتمد التقدير النهائي في الصفوف الابتدائية (١-٣) على درجة الامتحان، إضافة إلى أداء التلميذ في الأنشطة ، وملف إنجازات التلميذ. ومن المأمول أن يصبح التقويم الشامل بمثابة نموذج لإصلاح أساليب التقويم في المستويات التعليمية المختلفة، والتي تتكامل مع التعلم النشط الذى تجرى الآن ممارسته في الصفوف الثلاثة الأولى.

وعلى الرغم من أنه لم يتحدد بعد مدى نجاح تطبيق نظام التقويم الشامل في المراحل التعليمية الأعلى، فإنه من المؤكد أن إدخال أي تغييرات في المجالات التربوية مثل إعداد المعلمين أو إصلاح المناهج الدراسية لا بد وأن تتسق وتغيير نظام التقويم كجزء من هذا التغيير، بحيث يضمن دمج عملية التقويم ضمن عمليات التعليم والتعلم ذاتها، في شكل تقويم مستمر. ولذلك تعنى هذه الخطة

الاستراتيجية بتحديث وتجديد وإصلاح نظام الامتحانات بالكامل، بما في ذلك نظام امتحان الثانوية العامة، وبناء نظم حديثة للتقويم على نحو يدعم تنمية التلاميذ ويؤدى إلى نجاح الجهود الحالية للتطوير.

تكنولوجيا التعليم:

على الرغم من الاهتمام بتزويد المدارس بتكنولوجيا المعلومات والاتصال منذ ما يزيد عن عقدين من الزمان واستثمار الكثير من الموارد المالية فى هذا الاتجاه، فإنه مازال هناك قصورٌ في البنية التحتية للتكنولوجيا بالمدارس ، فعلى سبيل المثال، تصل نسبة المدارس الابتدائية غير المجهزة بالتكنولوجيا إلى نحو ١٤٠٠٠ مدرسة بنسبة حوالى ٨٥٪ من عدد المدارس الحكومية؛ كما ورد بخطة والتنمية الاقتصادية والاجتماعية لعام ٢٠١٣/٢٠١٢، كما أن ٢٧,٤٪ فقط من مدارس التعليم الإعدادى مزودة بمعامل للحاسب الآلى، فمن بين ٩٠٠٥ مدرسة تشغل ٧٩٠٠ مبنى مدرسى، هناك ٢١٦٣ معملاً للحاسب الآلى، هذا على الرغم من أن مادة الحاسب الآلى من المواد العملية الآساسية بتلك الحلقة التعليمية. مع الأخذ فى الاعتبار أن مجرد توفير المعامل لا يفى بتحقيق جودة التعليم ما لم توظف تكنولوجيا المعلومات والاتصال بالشكل الأمثل، وبما يدعم عملية التعليم والتعلم بالفصل المدرسى.

الكفاءة الداخلية:

- يمثل الغياب والرسوب والتسرب من التعليم مشاكل خطيرة تهدد كفاءة النظام في حلقة التعليم الابتدائي. لقد بلغ متوسط عدد أيام غياب التلميذ في المرحلة الابتدائية ٥,٤يوم/تلميذ في ٢٠١٠/٢٠٠٩ ، كما تشير إحصاءات وزارة التربية والتعليم للعام ٢٠١٢/٢٠١١ إلى أن نسبة التلاميذ المنقطعين لمدة عامين متتاليين تقل عن ١٪ من جملة الطلاب حيث بلغت ٠,٧٢٪ بمعدل ٠,٩٪ للبنين و٠,٦٪ للبنات. هذه النسب وأن بدت صغيرة إلا أن ترجمتها إلى أعداد في منظومة تضم ملايين التلاميذ يظهر أن هناك مشكلة تحتاج لسياسات جادة لحلها، فعدد التلاميذ المنقطعين عن التعليم في حلقة التعليم الابتدائي قد وصل إلى٩٦٤٤٠ منهم ٤٣٨٠١ بنين و ٢٥٦٣٩ بنات. وبنسب مئوية ٦٣٪ و٢٧٪ من جملة التلاميذ المنقطعين على الترتيب، وهو ما يؤشر إلى أن نسبة المنقطعين من البنين في شريحة المنقطعين في المدارس الابتدائية تزيد بشكل جوهري على نسبة البنات، وذلك على الرغم من أن نسبة البنات المقيدات لا تختلف بشكل كبير

عن نسب البنين المقيدين، حيث كانت ٤٨٪ للبنات في مقابل ٥٢٪ للبنين، وكما سبقت الإشارة لا توجد فروق في معدلات القيد[٨].

- ارتفاع معدلات التسرب؛ حيث بلغ المعدل الإجمالي للتسرب في التعليم الإعدادى ٦٪، الأمر الذى يعنى أن نسبة الفاقد بهذه الحلقة التعليمية مرتفعة إلى حد ما. وكانت أكبر المحافظات من حيث معدل التسرب (مطروح- سيناء الجنوبية- بنى سويف)، حيث بلغت معدلاتها ١٣,٨٪- ١٢,٣٪- ١١,٥٪ على التوالى.
- الغش في الامتحانات أحد الظواهر السلبية التي تنتشر بين تلاميذ التعليم الأساسي وترتفع النسبة في الريف عنها في الحضر، كما ترتفع بين الفقراء عن الأغنياء، (التقرير النهائي لمسح النشء والشباب في مصر الذى صدر في يناير ٢٠١١ بالتعاون بين مجلس الوزراء ومجلس السكان الدولي).

المخرجات:

إن أحد المؤشرات الرئيسة التى يعتمد عليها فى تقيم جودة المخرجات فى مراحل التعليم قبل الجامعى يتمثل فى مستوى أداء التلاميذ، وتقتصر البيانات المتاحة على تقييم المجال المعرفى، وقد تم تلخيصها فيما يلى:

- ٣٥٪ أو يزيد من تلاميذ حلقة التعليم الإعدادية لا يجيدون القراءة والكتابة. يعكس هذا المعدل ضعف مستوى الخدمة التعليمية بهذه الحلقة التعليمية من جانب، وناتج الحلقة التعليمية السابقة عليها من جانب آخر، بما فى ذلك الأدوات والمعايير التى سمحت بانتقال تلاميذ من مرحلة إلى آخرى، وهم لم يحققوا الحد الأدنى من المهارات الأساسية المطلوبة بنهاية الحلقة.
- من بين ٤٨ دولة، حققت مصر المرتبة الـ ٣٨ في الرياضيات، والـ ٤١ في العلوم في المسابقة العالمية TIMSS في عام ٢٠٠٧. بوجه عام، فقد كان أداء الغالبية العظمى من التلاميذ في مادتى الرياضيات والعلوم منخفضًا، حيث جاء أداء معظم التلاميذ المصريين عند مستوى أقل من المتوسط الدولي المنخفض.
- وفقًا لنتائج الاختبار القومي المقنن SAT ٢٠١٠، كان متوسط تحصيل التلاميذ في مدارس العينة أقل من ٥٠٪، في مواد (اللغة العربية، والعلوم، والرياضيات). كان الاختلاف بين المحافظات، وحتى داخل المحافظات والإدارات ذاتها، واسعًا في مادتي الرياضيات والعلوم. وكان أداء محافظات الوجه البحري أفضل من أداء محافظات الوجه القبلي.
- هناك عزوف من خريجي التعليم الإعدادي عن الالتحاق بالمسار العلمي بالتعليم الثانوي

٨ http://services.moe.gov.eg/books/012013/main_book2013.html

العام؛ فهناك ١٠٪ فقط من بين خرجيه يسلكون ذلك المسار، بينما يسلك البقية مسار التعليم الفني، أو المسار الأدبي بالتعليم الثانوي العام. ويظهر من الأعداد المقيدة فى القسمين العلمي والأدبي، حيث لم تبلغ نسبة الطلاب الملتحقين بالقسم العلمي سوى (٢٨,٢٪) في العام الدراسي (٢٠١١/٢٠١٢)، بينما بلغت النسبة المئوية للطلاب الملتحقين بالقسم الأدبي (٧١,٨٪)، مما يؤدى إلى غلبة الجانب النظري على الجانب العملي في خريجي المرحلة، مما يعوق تحقيق الأهداف المرتبطة بالجوانب العملية والتطبيقية، كما يتعارض مع أهمية التوجه العلمي الذى يجب التوسع فيه

الكفاءة الخارجية

إذا كان التقويم يهتم بقياس مدى قيام المؤسسة التعليمية بتحقيق أهدافها، فإن الإنجاز هو تقويم لأداء المؤسسة التعليمية ولكن من قبل أطراف ترتبط بمخرجات هذه المؤسسة أو الأبناء الذين تخرجوا منها، وفي مقدمة هذه الأطراف، يأتي سوق العمل الذي يحتاج إلى ما توفره المؤسسة التعليمية من أفراد يستطيعون النهوض بمتطلبات هذا السوق، وتشير الإحصائيات إلى أن نسبة المتعطلين ممن أنهوا التعليم دون المتوسط تبلغ ٦,٥٪ من إجمالي عدد العاطلين، بينما تبلغ هذه النسبة لمن أتموا التعليم الثانوي ٢٨,٣٪، وتعكس هذه البيانات عدم ملاءمة مخرجات النظام التعليمي لمتطلبات سوق العمل . أما الطرف الأصيل الثاني الذي له حق تقدير كفاءة طلاب الثانوي العام فهي مؤسسات التعليم الجامعي التي يتم إعداد هؤلاء الطلاب لها، وتؤكد نتائج الدراسات العديدة لهذه القضية أن المدرسة الثانوية العامة لا تنجح في تهيئة طلابها لمواصلة الدراسة في الجامعة، وفي هذا الاتجاه تؤكد تقارير المجالس القومية المتخصصة قبول الجامعات خلال السنوات الأخيرة لطلاب لا يصلح مستواهم للتعليم الجامعي، مما أدى إلى فشل أكثرهم في دراستهم الجامعية، وهكذا فقد أخفقت المدرسة الثانوية العامة في تحقيق هدفيها الأساسيين: تهيئة الطلاب لدخول سوق العمل، وتهيئتهم لمواصلة التعليم في الجامعة .

إن السعى وراء الالتحاق بالتعليم العالي كهدف واحد للتعليم قبل الجامعي، حال دون تحقيق الأهداف الأخرى، بالرغم من أنه لم يتحقق هو ذاته بالشكل المنشود، «فنسبة الطلاب المقبولين بالجامعات المصرية والمعاهد العليا والمتوسطة من نسبة الناجحين لم تبلغ سوى (٧١,٢٪) فقط في العام الدراسي (٢٠١٠/٢٠١١)أي أن نسبة تبلغ (٢٨,٨٪) تمثل عدد (٩٨٣١٥) طالباً/طالبة من الناجحين في الثانوية العامة لم

يتحقق لهم الهدف، كما أن عددًا غير قليل من المقبولين بالجامعات لم يتم توزيعهم طبقًا لما يتناسب مع قدراتهم واستعداداتهم وحاجات المجتمع المصري فى ضوء المتطلبات العالمية.

خلاصة الجودة

وفقًا للعديد من التقارير الدولية المهتمة بشأن التعليم المصري، فإن مصر قد خاضت شوطًا كبيرًا في مجال إتاحة الخدمة التعليمية بشكل عام. وفيما يتعلق بمستوى جودة الخدمة التعليمية؛ فقد أشارت تلك التقارير إلى أن التحدي الحقيقي الذى يواجه نظام التعليم قبل الجامعي في مصر هو مدى قدرته على تحسين مستوى تلك الخدمة.

تواجه الجودة عدة أمور رئيسة أهمها: تقليل كثافة الفصول ومواجهة تدنى مستويات الأداء للطلاب في جميع مراحل التعليم، وخفض نسبة الرسوب والتسرب والغياب، ومواجهة ظاهرة الغش ومعالجة ضعف المستوى في القراءة والكتابة والحساب لدى بعض التلاميذ والاهتمام بممارسة الأنشطة المدرسية واستخدام التكنولوجيا بما يناسب كل مرحلة، وتطبيق التعلم النشط والتقويم الشامل، والتأكيد على التعلم المتمركز على الطفل ، وتأهيل المدارس والمعلمين والموجهين لتطبيق التعلم النشط كاستراتيجية لتحسين مستوى جودة العملية التعليمية.

ثالثًا : محور كفاءة نظم إدارة قطاع التعليم

لقد خضع قطاع التعليم قبل الجامعي مثله مثل قطاعات الدولة الأخرى للإدارة المركزية التى تمتد جذورها في مصر لما يزيد عن ٥٠٠٠ سنة (مايفيلد، ١٩٩٦)، ومضمونها: «أن الحكومة المركزية تجمع الأدوار الخاصة بعمليات التخطيط والموازنة والتمويل وتخصيص الموارد والتنظيم والمتابعة/ التقويم وتوصيل الخدمة». (تقرير التنمية البشرية ٢٠٠٤).

ومع ظهور برامج إصلاح التعليم الأساسي والثانوي في نهاية تسعينيات القرن الماضي، طغى على السطح مفهوم تحسين كفاءة النظم كمجال ثالث للإصلاح بجانب مجالي الإتاحة والجودة، وذلك كضرورة لترشيد كفاءة استخدام الموارد المتاحة وهي محدودة بالمقارنة بحجم النظام التعليمي، وكذلك كضمان الفعالية في تحقيق أهداف القطاع. خلال عام ٢٠٠٢ ظهر مفهوم اللامركزية محدودًا بتفويض سلطة وزير التربية والتعليم إلى محافظ الإسكندرية، وصاحب ذلك بداية تأسيس تجربة المشاركة المجتمعية بالإسكندرية وبعدها اتسع التفويض ليشمل محافظات أخرى إلى جانب الإسكندرية ليصل عدد المحافظات إلى ٧ محافظات مع اقتصار التفويض على مجال الإدارة التربوية ومحدود بسلطة وزير التربية والتعليم وفق الاتفاق مع سائر الوزارات المعنية، المالية، والتنمية الإدارية، على وجه الخصوص. واتسع الاهتمام باللامركزية عام ٢٠٠٥

ليمتد لبقية المحافظات حينما تقدمت الوزارة بمشروع تفعيل اللامركزية في ضوء نصوص قانون التعليم رقم ١٣٩ لسنة ١٩٨١ وقانون الإدارة المحلية رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩، وباعتبار أن اللامركزية حق لجميع المحافظات في حدود النصوص القانونية القائمة المشار إليها. وفي عام ٢٠٠٦ تبنت وزارة التربية والتعليم إطارًا عامًا للسياسات وفتح آفاقٍ جديدة للتطبيق الشامل لمفهوم كفاءة النظم والإدارة، في ظل التأصيل المؤسسي للامركزية، وفي إطار شامل يواكب التوجه الجديد للدولة نحو تأسيس المجتمع المدني والتوسع في اللامركزية وتعزيز فرص المشاركة المجتمعية. وقد توالت بعد ذلك خطوات ترسيخ اللامركزية من خلال تشريعات منها صلاحيات المدرسة في استخدام الرسوم المدرسية، وتطبيق معادلات التمويل والتغذية المدرسية وعمليات الصيانة. وقد صاحب ذلك بناء للقدرات على المستويات الإدارية المختلفة، كما تمت إعادة النظر في الهيكل الإداري لديوان عام وزارة التربية والتعليم.

رغم هذه الجهود فإنه مازالت هناك مركزية قوية في اتخاذ القرار؛ فالتطبيق الفعلي لا يزال محدودًا، فعلى سبيل المثال توضع السياسات العامة للبناء والأولويات، ومواصفات المبنى المدرسي والنماذج الهندسية مركزيًا. كما يعد المنهج شأنًا مركزيًا خالصًا لا تشارك أي من المحافظات في تصميمه، كذلك تتولى القيادات المحلية مناصبها بتوجيه من المركز إلى حد بعيد، وكذلك عملية التدريب وتصميم البرامج التدريبية المختلفة تتم بشكل مركزي.

لقد عانت المنظومة الإدارية لفترات طويلة من تحديات أضعفت من كفاءتها وفاعليتها في تحقيق النتائج المرجوة من القطاع، وهي:

خلل في توظيف الموارد البشرية يتمثل في العديد من المظاهر:

- تضخم في أعداد الإداريين انعكس في زيادة كبيرة في معدل الإداريين إلى المعلمين مقارنة بالمعدلات العالمية، مما يعني إنفاق حصة جوهرية من الأجور في أغراض غير مرتبطة بالتدريس، وقد تحسن الوضع نتيجة لتبني سياسات تقضي بوقف التعيينات الإدارية، كما أن تطبيق كادر المعلمين قد ساعد على عودة نسبة ملحوظة من الإداريين إلى مهنة التدريس.

- تعاني دواوين عموم الوزارة والمديريات والإدارات التعليمية الترهل الشديد في العمالة، وضعف الإنتاجية، وسوء جودة الخدمة بشكل مثير للانتباه. وتشير

المؤشرات إلى أن الزيادة في حجم الهيكل الإداري بقطاع التعليم قبل الجامعي المصري قد وصلت إلى مستويات غير مسبوقة عالميًا (World Bank, ٢٠٠٥). هذه إلى جانب عدم وجود وصف وظيفي لجميع الوظائف والمهام بالقطاع ككل، مع عدم إلمام العاملين بمهامهم ومسئولياتهم وسلطاتهم. كما أن أسلوب اختيار القيادات التعليمية قائم علي الأقدمية وليس الكفاءة مما يؤدى إلى غياب مفهوم القيادة التعليمية، ولا يوجد آلية واضحة لتبادل الخبرات والمعلومات بين المستويات القيادية المختلفة. إضافة لتضارب المسئوليات والاختصاصات والسلطات الحادث على جميع المستويات الإدارية وعلى المستويين المركزي واللامركزي.

- الفائض من المعلمين المعينين ويظهر ذلك المعدلات المنخفضة لنصيب المعلم من التلاميذ في معظم مراحل التعليم مع نقص في التأهيل التربوي.

- على الرغم من توافر بنية تحتية هائلة للتدريب لدى قطاع التعليم قبل الجامعي، لكنها ليست مستغلة الاستغلال الأمثل. لقد أصبح دور الإدارة المختصة بالتدريب قاصرًا فقط على تدريب العاملين بقانون ٤٧ للعاملين بالدولة، أما ما يندرج تحت قانون ١٥٥ وتعديلاته (المعلمين، والموجهين، ومدراء المدارس) فالمسئول عن تدريبهم هى الأكاديمية المهنية للمعلم.

- غياب نظام مؤسسي متكامل للمتابعة والتقويم قائم على النتائج، رغم أن هناك العديد من الإدارات التي تقوم بعناصر من المتابعة والتقويم لكنها تعمل في غياب كامل للتنسيق والتكامل نتيجة لعدم وجود هيكل تنظيمي يحدد الواجبات والمسئوليات عبر المستويات الإدارية المختلفة.

نظم المعلومات

تجتذب نظم المعلومات بوزارة التربية والتعليم اهتمام برامج واستراتيجيات الإصلاح التي يتبناها قطاع التعليم مدعومًا بالجهات المانحة منذ بداية التسعينيات ، حيث يتم تحديث المعدات والبرمجيات وتدريب الكوادر على المستوى المركزي على المستحدثات في مجال نظم المعلومات والإحصاءات التربوية، وقد انعكس ذلك في تطور قواعد البيانات لتشمل البيانات التفصيلية على مستوى الفرد سواء أن كان تلميذًا أو معلمًا أو غير عامل بالتدريس، وتمكنت الإدارة العامة للمعلومات والحاسب الآلي من تقديم العديد من خدمات الحكومة الإلكترونية، ولكن الطلب على المعلومات واستخدامها مازال أقل من المتوقع، فهناك حاجة لتدريب المستخدمين في القطاعات المختلفة بالوزارة على صنع القرارات المبنية على المعلومات.

من جانب آخر هناك حاجة لاستكمال قواعد البيانات لتصبح هناك نافذة واحدة للحصول على البيانات أمام المستفيدين والمتعاملين مع النظام، فهناك العديد من الجهات التي توفر بيانات مختلفة لأنشطة واحدة على سبيل المثال لا الحصر التدريب، وعناصر تكنولوجيا المعلومات بالمدارس.

الإنفاق على التعليم:

تشير البيانات التاريخية لمخصصات الإنفاق الفعلي على التعليم قبل الجامعي للسنوات الفعلية ٢٠٠٨/٠٧ – ٢٠١٣/١٢ (شكل-٢٤) أنها لم تتجاوز ٣٪ من الناتج المحلى الإجمالي بسعر السوق مقومًا بالأسعار الجارية طبقًا لبيانات وزارة التخطيط، كما أنها تدور حول نسبة ٩٪ من الإنفاق العام طبقًا لبيانات وزارة المالية.

ويمكن النظر إلى الفترة المشار إليها باعتبار أن عام ٢٠١٠/٠٩ يفصل ما بين فترتين الأولى تنتهى بذلك العام أي أنها تشمل السنوات الثلاث الأولى من الفترة المشار إليها وتتميز تلك السنوات بارتفاع معدلات النمو مقارنة بالفترة التالية، وقد بلغ متوسط معدل الزيادة في الإنفاق العام خلال تلك الفترة نحو ١٤٪ بينما تجاوز متوسط معدل الإنفاق على التعليم قبل الجامعي ليصل إلى نحو ١٦,٦٪ خلال نفس الفترة أي أن معدل الزيادة في الإنفاق على التعليم يفوق نظيره في الإنفاق العام ، أما السنوات الثلاث الأخيرة فقد ارتفع معدل الزيادة في الإنفاق العام إلى ١٧٪ - بما يعكس سياسة توسعية في الإنفاق بتأثيراتها التضخمية - في حين لم تتجاوز متوسط الزيادة في الإنفاق العام على التعليم ١٤٪، ويعكس ذلك ترجع الأهمية النسبية للقطاع فيما بين الفترتين.

شكل (٢٤) تطور الإنفاق على التعليم قبل الجامعي كنسبة من الناتج المحلي وكنسبة من الإنفاق العام

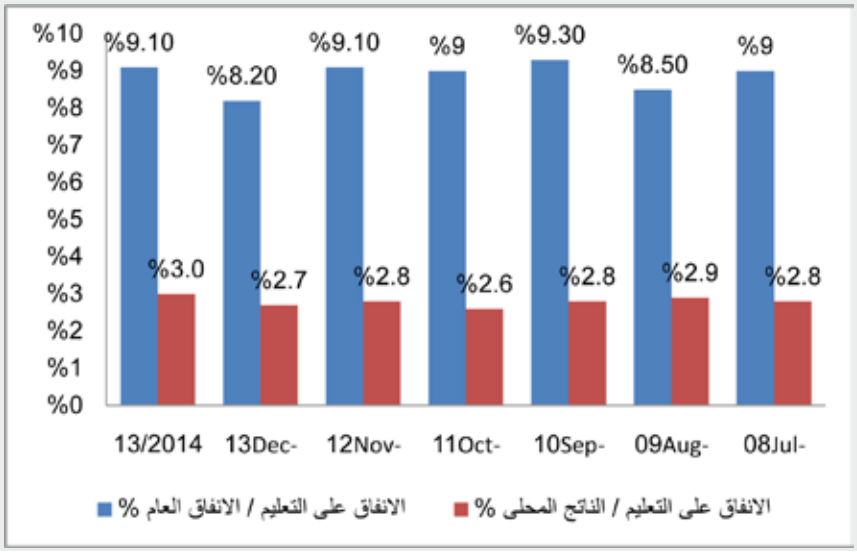

تقديم تعليم جيد
لكل طفل

وإجمالاً يمكن القول إن الثبات النسبي لمعدلات الإنفاق على امتداد الفترة سواء كان ذلك مقارنًا بالناتج المحلى الإجمالي أو الإنفاق العام يشى بعدم تغير الأهمية النسبية لقطاع التعليم بين القطاعات الأخرى ، وبمعنى آخر فإن سياسات المالية العامة ترى أن أولوية قطاع التعليم بين القطاعات الأخرى باقية على مستواها عند بداية الخطة الخمسية وهو ما يعنى على جانب آخر أهمية تحريك الأولوية ضمن سياسات المالية العامة إلى مستوى أعلى من ذلك لاستيعاب مستوى أفضل من التعليم وتحقيق إصلاح حقيقي بهذا القطاع المهم.

ويوضح الشكل (٢٤) أن ثمة تحسنًا محدودًا في معدل الإنفاق على التعليم قبل الجامعي للعام المالي ٢٠١٠/٠٩ والذى يصل نحو ٩,٣٪ ، ويمكن تفسيره بتراجع معدل الزيادة في الإنفاق العام إلى نحو ٤٪ في ذلك العام مقابل نحو ٢٥٪ فى الإنفاق للسنة المالية السابقة على إثر اتباع الحكومة لسياسة توسعية في الإنفاق العام لمواجهة الآثار السالبة للأزمة المالية العالمية في سبتمبر٢٠٠٨.

وتوضح تقديرات السنة الأخيرة ٢٠١٤/١٣ التي تعبر عن أرقام الموازنة لذلك العام الزيادة الكبيرة في الإنفاق العام على التعليم العام قبل الجامعي لتصل نحو ٣١٪ مقارنًا بفعلي العام السابق أي بما يتجاوز ضعف متوسط معدل الزيادة في الفترة ٢٠٠٨/٠٧ – ٢٠١٣/٢٠١٢ ويرجع ذلك إلى الطفرة الكبيرة في الأجور تطبيقًا لسياسة الحكومة بتحسين أجور العاملين بهذا القطاع الهام، ومن ناحية أخرى فإن أرقام الموازنة العامة للعام الأخير تعكس معدلاً للزيادة في الإنفاق العام عن السنة السابقة يقدر بنحو ١٧٪ مقابل ١٣٪ متوسط الزيادة في الفترة السابقة عليها، وتشير معدلات التنفيذ في الربع الأول من العام الحالي إلى أنها لم تتجاوز ١٧٪ من إجمالي الإنفاق العام تقل إلى ١٠٪ ، ٤٪ لكل من شراء السلع والخدمات والاستثمار.

جدول (١٣) ختامي وزارة التربية والتعليم للسنوات٢٠٠٨/٠٧ – ٢٠١٣/١٢ بحسب التقسيم الاقتصادي

أبواب ختامي الموازنة	٢٠٠٨/٠٧	٢٠٠٩/٠٨	٢٠١٠/٠٩	٢٠١١/١٠	٢٠١٢/١١	٢٠١٣/١٢
الأجور	٢٠٦٨١	٢٤٨٤١	٢٨٣٥٤	٣٠٩٨٠	٣٨١٧٤	٤٢٨١١,٨
السلع والخدمات	٢٤٣٤	٢٦٩١	٣٠٧٩	٢٥٧٦	٢٦٩٧	٣٣٥٩,١
الفوائد	٢٦	٢٣	٢٢	٢٢	٢٣	٢٢
الدعم والمنح	٢٦	٢٣	٢٢	٢٢	٢٣	٥٩
المصروفات الاخرى	١٦٣	١٥٦	١٩٢	١٩٩	١٣٩	١٣١,٣
الاستثمار	١١٩٠	١٩٢١	١٨٨٣	٢٠٣٨	١٩٧٨	٢٠٤٧,٩
جملة المصروفات	٢٤٥٢٠	٢٩٦٥٥	٣٣٥٥٢	٣٥٨٣٧	٤٣٠٣٤	٤٨٤٣١,١

ويشير التطور التاريخي للإنفاق العام على التعليم قبل الجامعي(جدول ١٣) إلى استئثار الأجور بنسبة متزايدة من هذا الإنفاق خلال الفترة ٢٠٠٨/٠٧ – ٢٠١٢/١١ ؛ حيث زادت من نحو ٨٤٪ :٨٩٪ من إجمالي موازنة القطاع في السنة الأولى إلى نحو ٨٩٪ في السنة الأخيرة وذلك تحت ضغط المطالب المتكررة بتحسين أجور العاملين في هذا القطاع، والتي زادت وتيرتها في العام الأخير من الخطة الخمسية السادسة «٢٠١٢/١١» والعام التالي لها، وفى المقابل فقد تراجعت باقي عناصر الإنفاق الجاري وكذلك الإنفاق على المشروعات من نحو ١٦ ٪ من جملة الإنفاق العام على التعليم قبل الجامعي إلى نحو ١١٪ في السنة التالية للخطة الخمسية السادسة، وهو ما يعبر من ناحية أخرى عن أن سياسات المالية العامة لم تعط نفس القدر من الاهتمام للمجالات المختلفة في الإنفاق باستثناء الأجور ، وهى مجالات لا تقل أهمية عن عنصر العمل.

وعلى النقيض مما سبق فقد تراجعت معدلات تنفيذ الاستثمارات (الشكل ٢٥)، بالديوان العام على مدى سنوات الخطة إلا أن التراجع الشديد كان للعامين الأخيرين حيث لم تتجاوز معدل التنفيذ ٤٠٪ لعام ٢٠١٢/١١ ونحو ١٣٪ للعام الأخير٢٠١٣/١٢ وتعكس معدلات تنفيذ الاستثمار بالهيئة العامة للأبنية التعليمية محدودية معدلات التنفيذ والتي تراجعت إلى ٦٠٪ في العام المالي ٢٠١٣/١٢ مقابل نحو ٦٧٪ في العام السابق. بالتالى فإن ارتفاع معدلات التنفيذ على مستوى قطاع التعليم قبل الجامعي، حيث تجاوزت الاعتمادات في السنوات التي حدث بها تجاوزات في الأجور ، وذلك رغم تراجع التنفيذ في الاستثمارات والتي بلغت أدناها في العام الأخير حيث لم تتجاوز ٤٦٪.

ولمقارنة الإنفاق بين التعليم قبل الجامعي والتعليم الجامعي، في عام ٢٠١١-٢٠١٢ كمثال، تم تخصيص ٤٨ مليار جنيه من ميزانية الدولة للتعليم في مصر، نال منها التعليم الجامعي ٣٠٪ في مقابل٧٠٪ للتعليم قبل الجامعي بما يعادل مليار جنيه مصرى. ويتضح أن هذا التوزيع في صالح التعليم الجامعي الذي يضم ٦٪ فقط من أعداد الدارسين في مصر. أما توزيع المبالغ المخصصة للتعليم قبل الجامعي والتي تبلغ (٣٤,٣ مليار جنيه)، فقد تم من خلالها تخصيص ١٠,٢٪ التعليم الثانوي العام، و ١٥,٣٪ للتعليم الثانوي الفني والمهني، و٤٨,٧٪ للتعليم الابتدائي، و٢٢,٤٪ للتعليم الإعدادي، أما نسبة ٣,٥٪ المتبقية فتذهب للتعليم قبل الابتدائي والتربية الخاصة ومدارس الفصل الواحد (وزارة التربية والتعليم – موازنة ٢٠١١-٢٠١٢).

تقديم تعليم جيد لكل طفل

شكل (٢٥) معدلات تنفيذ اعتمادات الموازنة بقطاع التعليم قبل الجامعي

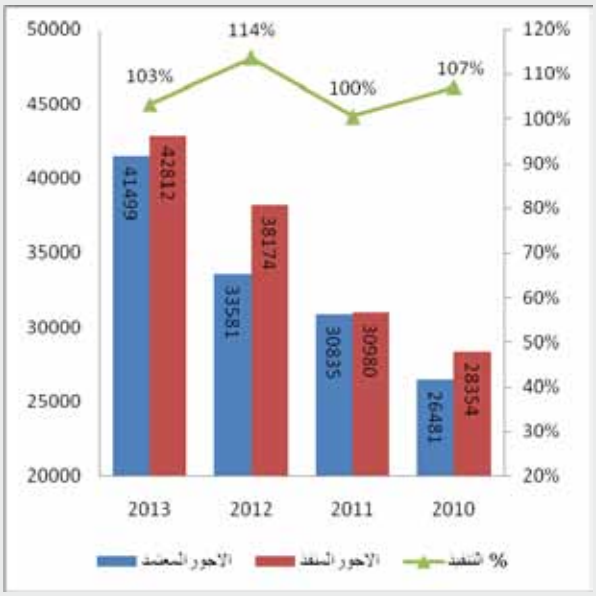

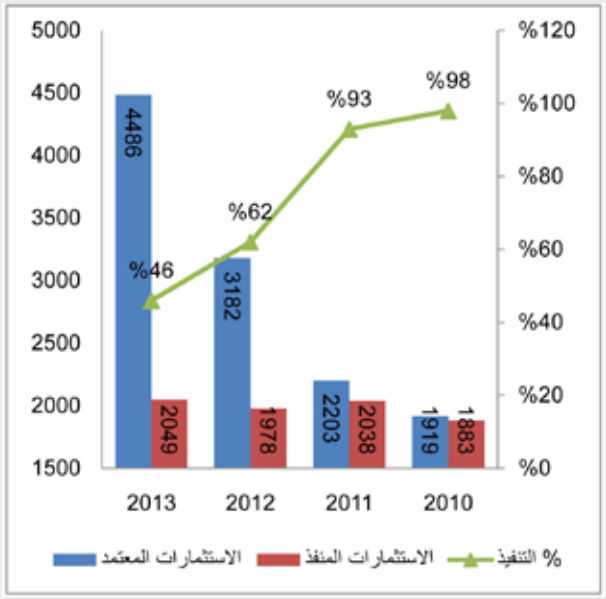

المشكلات والقضايا الملحة:

أولًا: قضايا الإتاحة:

- ضعف الإتاحة والإعداد المبكر للتعليم - مرحلة رياض الأطفال ومحدودية انتشارها.
- نقص الإتاحة والاستيعاب في مرحلة التعليم الأساسي .
- مشكلات التسرب والرسوب والغياب والغش في مرحلة التعليم الأساسي.
- نقص الإتاحة والاستيعاب و إنهاء مرحلة التعليم الثانوي .
- مشكلات الأبنية التعليمية وانعكاساتها على الأداء التعليمي (كثافة الفصول- الفترات الدراسية .....).

ثانيًا: قضايا الجودة:

- تدنى جودة نوعية التعليم في المرحلة الابتدائية وغياب المكون التكنولوجي فيها.
- ضعف المهارات الأساسية في الصفوف الثلاثة الأولى الابتدائية - القراءة والكتابة والحساب والاتصال - (التمكن).
- غياب الاهتمام بالتحسين الكيفي للمناهج، من خلال رؤية نقدية لعمليات التطوير القائمة، والنظرة المستقبلية التي يمكن تبنيها وخاصة في مجال العلوم الرياضيات واللغات، تطوير الكتاب المدرسي بشقيه الطباعي والتعليمي والبدائل التقنية له.
- غياب الأنشطة المدرسية وكيفية تفعيلها، كجزء هام وضروري لاستكمال عمليات التعليم والتعلم.
- نظم التقويم والامتحانات ومشكلاتها، والرؤية المستقبلية لتطوير منظومة التقويم التربوي، وعلى قمتها نظام الثانوية العامة الجديد والذي يعد من أهم أولويات التعليم في المرحلة المقبلة.
- غياب التوظيف الأمثل لتكنولوجيا التعليم .
- تفشى مشكلة الدروس الخصوصية.
- انفصال مخرجات التعليم العام عن حاجات المجتمع .
- ضعف التعامل مع المناطق الأكثر فقرًا والأدوار الجديدة المتوقعة للتعليم فيها.
- المواطنة وضعف التركيز على القضايا الأكثر احتياجًا لتكريسها.
- ضعف الإنتاجية والكفاءة التعليمية. والقصور في كل من الأداء المدرسي - والانضباط والانتظام في المدارس- وضعف القدرة على الاحتفاظ بالطلاب - انخفاض جاذبية المدرسة.

تقديم تعليم جيد لكل طفل

- غياب الخدمات المدرسية المقدمة للطلاب.
- ضعف الاهتمام بذوي الاحتياجات الخاصة.
- غياب المحاسبية والشفافية في النظام التعليمي.

ثالثًا: قضايا البنية التنظيمية التعليمية:

- عدم كفاءة البنى التنظيمية لأجهزة التعليم، وغياب إعادة الهيكلة، وضعف التركيز على الأعمال الأساسية للتعليم.
- ضعف تطبيق سياسات المركزية واللامركزية، للتوصل إلى صيغة مناسبة نحو اللامركزية والمركزية .
- عدم التركيز على الاستخدام الأمثل للموارد البشرية بأنواعها في الوزارة والمحليات.
- ضعف نظم الاتصال والمعلومات واتخاذ القرار .
- السلم التعليمي ومدى كفاءته ومرونته .
- تعدد أنظمة التعليم - الخاص والأجنبي وتعليم اللغات في التعليم العام .

المدخلات والمخرجات المتوقعة من تنفيذ الخطة الاستراتيجية:

يوضح شكل (٢٦) أهم المدخلات والمخرجات والنتائج المتوقعة من تنفيذ المرحلة التأسيسية قصيرة المدى للخطة الاستراتيجية للتعليم قبل الجامعى.

شكل (٢٦) أهم المدخلات والمخرجات المتوقعة من تنفيذ الخطة الاستراتيجية للتعليم قبل الجامعى

تقديم تعليم جيد
لكل طفل

الاستراتيجيات الحاكمة والموجهة لأنشطة الخطة

- تطوير المناهج بما يحقق ترسيخ الانتماء الوطني المصري، والحفاظ على الهوية، وصولاً إلى المنهج الفردي الشامل الذي يتيح مساحة واسعة من الاختيارات للطالب وتنمية الإبداع. وتمكينه من المهارات اللازمة لإتقان اللغة العربية، إضافة إلى تعلم لغة أجنبية عالمية على الأقل . وامتلاكه القدرة على العمل الجاد مع الآخرين بفعالية، و ذلك في إطار التركيز على بناء الشخصية أكثر من الاستيعاب وحفظ المعلومات.
- إتاحة الفرص المتكاملة لاستيعاب وتعليم جميع الأطفال من عمر (٥- ١٨)، وتحسين قدرة المدرسة على الاحتفاظ بهم والحد من تسربهم.
- التوصل إلى معالجات غير تقليدية لمواجهة القصور الشديد في كفاية المباني والتجهيزات المدرسية والتصدي للحد من الكثافات العالية للفصول (التمويل، الأراضي..) .
- التركيز على المدرسة الابتدائية بما يؤهلها لأن تكون قاعدة قوية للمراحل الأعلى، مع الاهتمام الشديد بتنمية قدرات التلاميذ للتمكن من أساسيات الحساب ومهارات الكتابة والقراءة والتعامل مع التقنية في إطار قيمي ينمي شخصية الطفل في جوانبها كافة.
- إكساب المتعلم الكفايات الأساسية لمجتمع المعرفة والقائمة على القدرة على التعلم المستمر واكتساب قيم المواطنة الرقمية. والتأكيد في منظومة المناهج على أن تنمية المعرفة و إنتاجها كعنصر إنتاجي حاكم لأنها هي المستقبل .
- الأخذ بالمناهج العالمية غير المحملة ثقافيًا، مثل: الرياضيات والعلوم واللغات والجغرافيا.
- مواجهة قضايا التقويم والامتحانات وصولاً إلى نظم تعيد التعليم إلى طبيعته ووظيفته الأساسية.
- التوصل إلى الصيغ التكنولوجية الأكثر فعالية في عرض المعرفة المستهدفة وتداولها بين الطلاب والمعلمين ومن يرغب من أبناء المجتمع.
- بنية محدثة لتخصصات التعليم الفني والتدريب المهني تتمشى مع الاتجاهات المعاصرة وتتوافق مع متطلبات سوق العمل من خلال منهج مطور لجميع التخصصات يستند على تكنولوجيا المعلومات والاتصال في عمليات التعليم و التعلم وتقويم الطلاب على أساس معايير الجودة في إطار من الحوكمة واللامركزية والتنمية البشرية المستدامة.
- إعادة الاعتبار للأنشطة الرياضية والثقافية والاجتماعية والفنية في مختلف مراحل التعليم، واعتبار وجود الملاعب والمسارح والمكتبات والقاعات المجهزة لتنمية المهارات في مختلف المجالات مسألة تتساوي في أهميتها مع بناء الفصول والمعامل البحثية (البدائل).
- توفير بيئة مدرسية جاذبة ومنضبطة وآمنة وخالية من العنف والسلوكيات غير المرغوب فيها، وتعمل كل الوقت على احتواء الطلاب و إشباع احتياجاتهم التربوية والتعليمية ـ وتوفير الخدمات والرعاية المتكاملة للطلاب.

- تطوير بيئة التعلم وتزويدها بالتقنيات المطلوبة لتحسين التعليم ببيئة تعليمية ثرية التقنية بدءًا من المرحلة الابتدائية من خلال تحسين المكون التكنولوجي فيها.
- تحقيق ميزات تنافسية على المستويات الإقليمية والعالمية في مجالات العلوم والرياضيات وعلوم وفنون الاتصال "أفضل طلاب على المستوى الإقليمي ومنافسين عالميًا على المراكز الخمسة عشر في العلوم والرياضيات". ومراكز تتفق والرؤية الوطنية للتعليم في الدراسة الدولية لقياس مدى تقدم القراءة في العالم (SLRIP).
- التنمية المهنية الشاملة والمستدامة المخططة للمعلمين، وبما يحقق التجديد المعرفي والمهني للمعلمين كل خمس سنوات وصولاً إلى المعلم المتجدد والمرشد والميسر للتعلم. والتركيز على المعالجات الشاملة لقضايا المعلمين و إيجاد الحلول المتوازنة لحاجاتهم، وبما يحقق تحسين الأداء التعليمي.
- إعادة هندسة النظام التعليمي لتحقق الفاعلية والانسيابية بين عناصره وحلقاته. إعداد وتنمية قيادات العمل التربوي والإداري، والتركيز على الإعداد المتميز لمدير المدرسة والقيادات في المستوى الأعلى، قائد متمكن من القدرات الإدارية والمالية والفنية والتكنولوجية المتقدمة من خلال نظام يدعم التمكين.
- التوجه نحو نظام تعليمي متوازن بين المركزية واللامركزية من خلال تطوير البنية التنظيمية للوزارة والمديريات والإدارات والمدارس؛ إعمالاً لتفعيل دور المدرسة كوحدة أساسية في التنظيم قادرة على إدارة ذاتها؛ بما يحقق تحسين حالة التعليم المقدم للطالب في مدرسته وفصله وتمركز العمليات التعليمية ومخرجاتها في النظام حول الطالب.
- بناء نظام متكامل ومتطور للمحاسبية قائم على الشفافية يعتمد على المتابعة الحقيقية للأداء وتقويمه المبني على مؤشرات ومحددات الأداء على المستويات التعليمية كافة للتأكيد على الجودة النوعية والكمية لمخرجات التعليم.
- توفير مستلزمات تنفيذ الخطة وتدبير متطلبات التمويل اللازمة لتحقيق برامجها ومشروعاتها، مع التأكيد على التوظيف الأمثل للموارد المتاحة، وتنمية الموارد الذاتية، والبحث عن مصادر فعالة غير تقليدية لمواجهة أزمة التمويل والأراضي والمباني، وتوفير متطلبات النجاح للبرامج والمشروعات .
- تطوير منظومة واستراتيجيات العمل في المراكز والهيئات الداعمة لوزارة

التربية والتعليم بما يدعم التطوير الحقيقي للعمل التعليمي في الفصل والمدرسة من خلال إجراء البحوث وعمليات التقويم والتدريب، وتوظيف نتائجها في عملية اتخاذ القرارات ورسم السياسات التربوية، وتقديم الحلول لمعالجة المشكلات المتعلقة بالعملية التربوية ميدانيًا.

- التأكيد على المشاركة الفعالة للأسرة والدعم المجتمعي من خلال مجالس الأمناء لعمليات التعليم والتعلم (بما يحقق المحاسبية الأفقية).
- تحديث منظومة التشريعات التعليمية وذات الصلة والمؤثرة فيها، بما يتفق وعمليات تطوير النظام التعليمي في جوانبه كافة.
- إعداد كل الطلاب للالتحاق بمؤسسات التعليم العالي والحياة المهنية، من خلال تحسين قدرة نظام التعليم على تحقيق الأداء المتميز داخل الفصول الدراسية على نحو مستمر بمعايير أكاديمية جيدة مع تقديم خدمات الدعم الفعالة.
- دعم وتعزيز قدرة نظام التعليم على مواصلة التحسن، من خلال الاستخدام الأفضل واسع النطاق للبيانات، والأبحاث، والتقويم، والشفافية، والتحديث، والتكنولوجيا.

وتوضح الأشكال (٢٧ أ - و) الاستراتيجيات والسياسات الحاكمة والموجهة لجهود تحقيق أهداف الخطة، كما يوضح شكل (٢٨) التحديات والمخاطر فى طريق تنفيذها.

شكل (٢٧-أ) السياسات الحاكمة للخطة الاستراتيجية للتعليم قبل الجامعى

سياسات الخطة

- إتاحة فرص متكافئة لجميع السكان في سن التعليم للالتحاق وإكمال التعليم مع استهداف المناطق الفقيرة كأولوية أولى
- التأكد من إتاحة الفرصة الثانية للاطفال خارج التعليم
- تحسين جودة وفاعلية الخدمة التربوية، من خلال توفير منهج معاصر ومعلم فعال لكل طفل في كل فصل، وقيادة فاعلة في كل مدرسة، وإعداد عالي المستوى ودعم مستمر وتقدير وفرص للتنمية المهنية لكل معلم وإداري ليتقدم ويتميز
- تدعيم البنية المؤسسية وبناء قدرة العاملين بالتعليم على تطبيق اللامركزية على وجه يضمن الحوكمة الرشيدة
- الاستفادة من الاتفاقيات والشراكات الدولية

شكل (٢٧-ب) السياسات الحاكمة للخطة الاستراتيجية للتعليم قبل الجامعى

شكل (٢٧-جـ) السياسات الحاكمة للخطة الاستراتيجية للتعليم قبل الجامعى

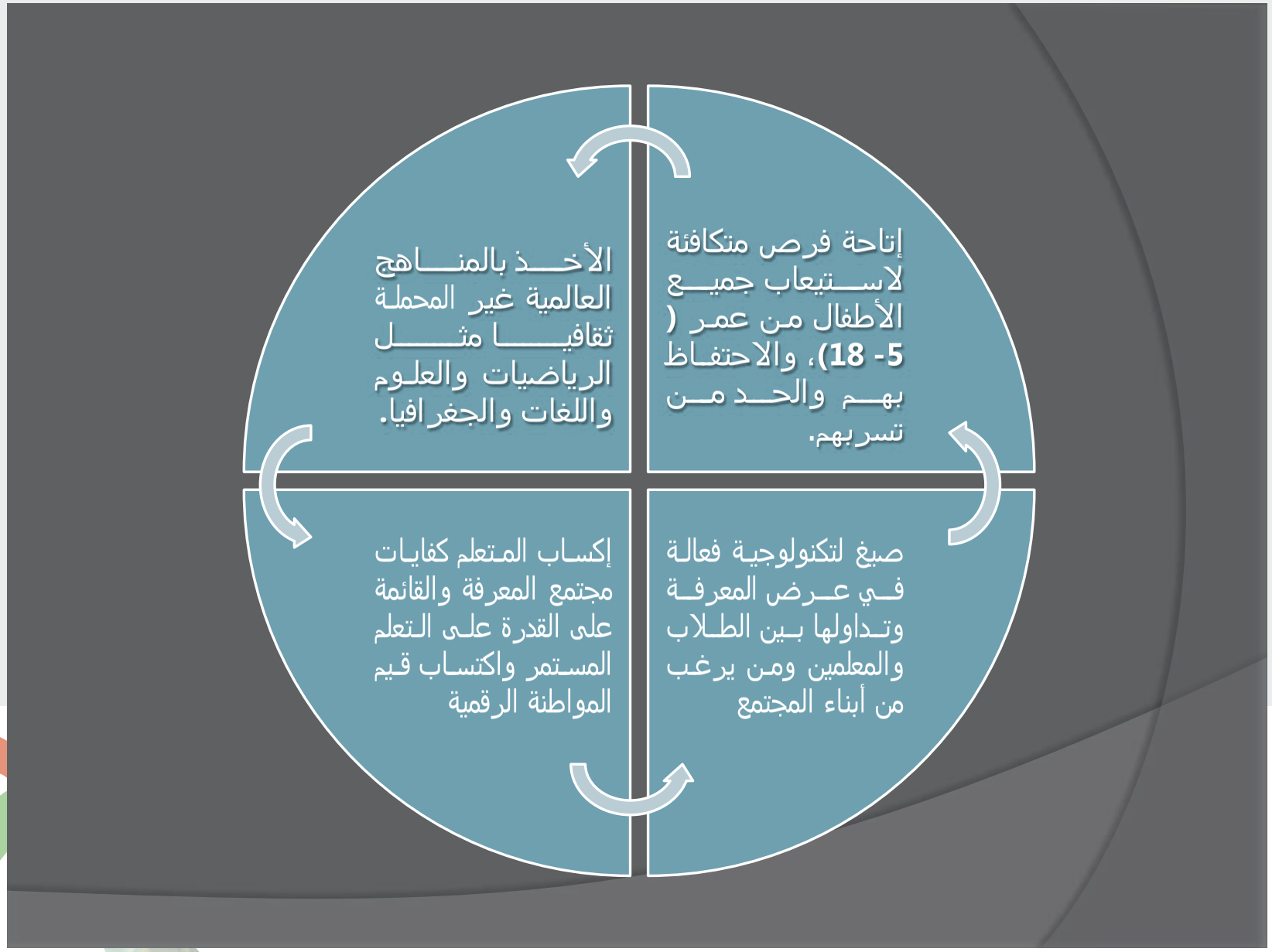

شكل (٢٧-د) السياسات الحاكمة للخطة الاستراتيجية للتعليم قبل الجامعي

شكل (٢٧-هـ) السياسات الحاكمة للخطة الاستراتيجية للتعليم قبل الجامعى

شكل (٢٧-و) السياسات الحاكمة للخطة الاستراتيجية للتعليم قبل الجامعى

المصفوفة التنافسية
على مستوى المراحل التعليمية

	المدرسة	الإدارة	المديرية	الجمهورية
التلميذ				أحسن لتلميذ
المعلم				أحسن معلم
الإداري				أحسن اداري
الأخصائي				أحسن اخصائي
الفني				أحسن فني
العامل				أحسن عامل
المجموع	أحسن مدرسة	أحسن إدارة	أحسن مديرية	

شكل (٢٨) تحديات ومخاطر فى طريق تنفيذ الخطة الاستراتيجية للتعليم قبل الجامعى

تحديات (مخاطر) في طريق التنفيذ

- توفير الأراضي لبناء المدارس
- الانضباط الجاد للنظام المدرسي
- توفير خطوط إنتاج للتغذية المدرسية
- صناعة الدروس الخصوصية
- سياسات إنهاء المرحلة الثانوية والالتحاق بالتعليم العالي
- ثقة المجتمع في التعليم الحكومي وتفهم التطوير وتقدير التعليم الفني

تقديم تعليم جيد لكل طفل

الركائز الرئيسة للخطة:

أولاً : الإتاحة :

- على كافة المستويات التعليمية:
  - بناء فصول جديدة للوفاء بمتطلبات التعليم الإلزامي.
  - تحقيق العدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص بين البيئات المختلفة ريف / حضر ، مناطق راقية وشعبية..... إلخ..
  - إنشاء المدارس بالتعاون مع المجتمعات المحلية لإتاحة فرص تعليمية لكل الأطفال خارج نظام التعليم.
  - توفير عدد كاف من المدراء والموجهين والميسرين والعمال المدربين في مجال التعليم المجتمعي.
  - التعاون مع وزارة الشباب ووزارة الرياضة لاستغلال مراكز الشباب والمراكز الثقافية.
  - التعاون مع كافة الوزارات والهيئات والجمعيات والجهات المانحة لسد الفجوة في المباني التعليمية.

ثانيًا: الجودة:

١. تحسين المباني المدرسية : التأكد من أن الأبنية المدرسية والأماكن المتاحة والتجهيزات والموارد التي تؤدي إلى تدريس أصيل ترتكـز على المعايير القوميـة.

٢. المناخ المدرسي: تحسين جودة الحياة المدرسية لجميع المستويات التعليمية.

٣. تطوير المناهج: بما يسمح بزيادة قدرة التلاميذ على استخدام التفكير الناقد، ومهارات البحث، والمهارات التحليلية والحياتية، ودمج تكنولوجيا المعلومات والاتصال.

- مسايرة المناهج الدولية في العلوم والرياضيات واللغات الأجنبية .
- التوسع في مشروع مناهج القرائية ودعم تعليم اللغة العربية.

٤. تحسين أداء وتحفيز المعلمين والموجهين والإداريين في تطبيق المناهج الجديدة المطورة التي تتضمن التعلم النشط، والتقويم الشامل وتكنولوجيا المعلومات والاتصال.

٥. خفض معدلات الغياب والرسوب والانقطاع عن التعليم .

ثالثًا: إدارة النظام التعليمي :

١. البيئة التشريعية و التنظيمية:

- إعادة النظر في القوانين واللوائح للتمشي مع منظومة الإصلاح.
- إعادة هيكلة ما يلزم في ضوء أهداف منظومة الإصلاح.

٢. التخطيط والتمويل للتعليم :

- تحسين نوعية وكفاءة التخطيط والتقويم والمتابعة للخطط على المستويين المركزي واللامركزي.
- تبنى إطار الإنفاق متوسط المدى ودراسات متابعة الإنفاق العام.
- تعظيم الموارد المالية لقطاع التعليم واستثمار المرافق و المنشآت والمدارس الفنية كمصادر للدخل.

٣. أساليب التقويم والمتابعة:

- تبنى نظام للتقويم يتصف بالشمولية والاستمرارية.
- متابعة وتقويم نمو/أداء المتعلم في ضوء مؤشرات الإنجاز لقياس مهارات التفكير الناقد والتحليلي والمهارات الحياتية والبحثية.
- متابعة وتقويم الأداء المدرسي في ضوء المعايير القومية لضمان الجودة.
- إعداد المدارس لممارسة الإدارة القائمة على المدرسة .
- ضمان الحوكمة الرشيدة من خلال المشاركة المجتمعية ومشاركة جميع المعنيين بالعملية التعليمية في عملية دعم واتخاذ القرار داخل المدارس.
- التوسع في تطبيقات نظم المعلومات و الاتصال في التخطيط والمتابعة والتقويم واتخاذ القرارات على جميع المستويات.

البرامج المختلفة للخطة:

يوضح شكل (٢٩) البرامج الرئيسة والفرعية والمتقاطعة للخطة الاستراتيجية للتعليم قبل الجامعى.

شكل (٢٩) البرامج الرئيسية والفرعية والمتقاطعة للخطة الاستراتيجية للتعليم قبل الجامعى

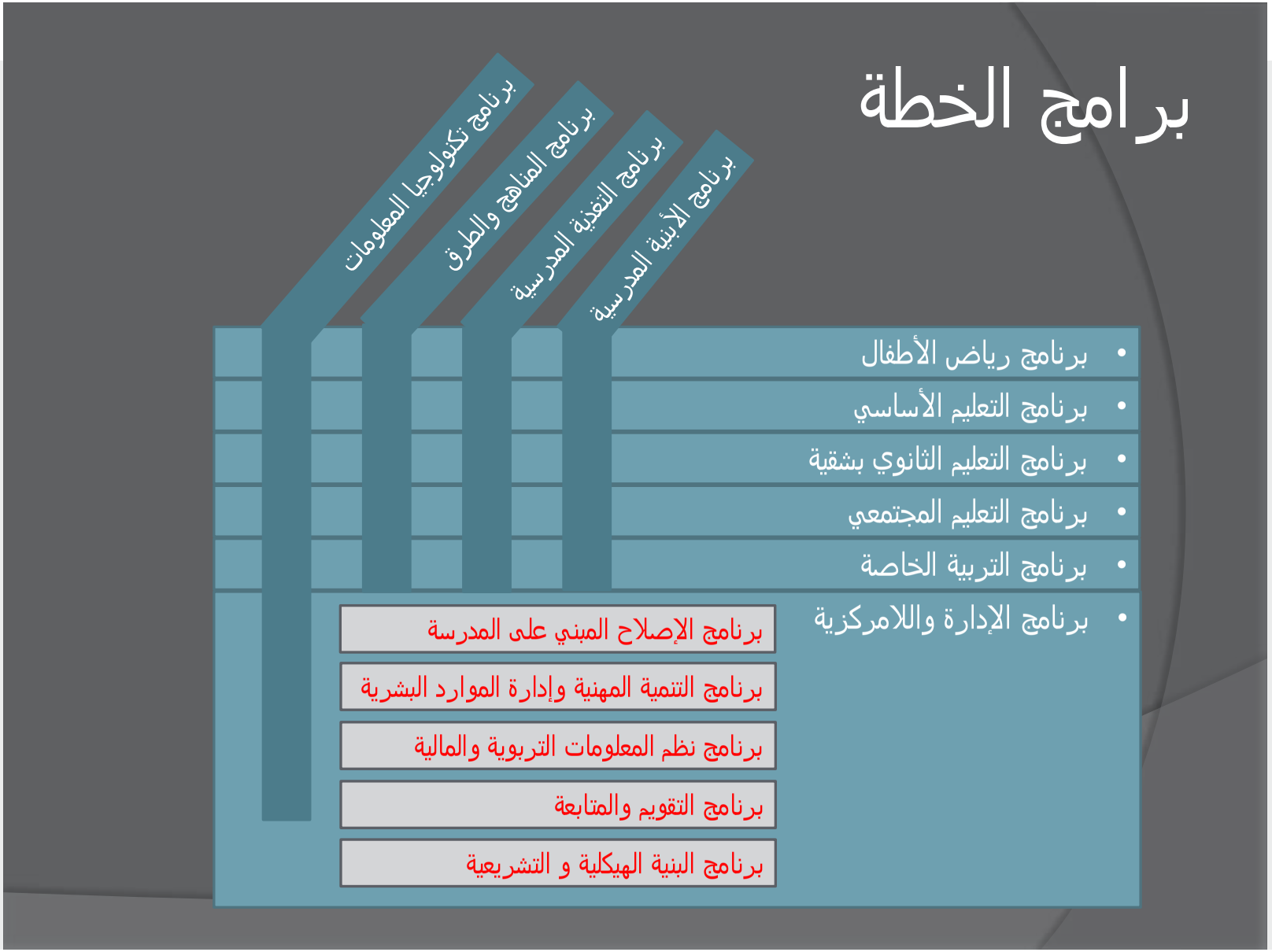

جمهورية مصر العربية
وزارة التربية والتعليم

برنامج مرحلة رياض الأطفال:

الهدف العام: التوسع في مرحلة رياض الأطفال كمًا وكيفًا لضمان تقديم تعليم عالي الجودة لتنمية الطاقات الإبداعية والمعرفية والبدنية للأطفال في الشريحة العمرية ٤-٥ سنوات، وخاصة في المناطق المحرومة.

مقدمة:

مرحلة رياض الأطفال هي بداية الخروج من بوتقة الأسرة إلى التفاعل مع أقرانهم في المدرسة والتعامل مع المعلمات، وفى هذه المرحلة يجب تنمية مهارات الطفل الإبداعية والوجدانية والتعلم والاكتشاف المبكر لقدراتهم وتوجيههم للتعلم من خلال اللعب. تؤكد الدراسات السابقة أن الأطفال الذين التحقوا بمراحل التعليم التالية لمرحلة رياض الأطفال كانت قدراتهم على الاستيعاب أكبر من أقرانهم في نفس المراحل الذين لم يلتحقوا برياض الأطفال. ويبلغ معدل القيد بهذه المرحلة حاليًا ما يقرب من ٣٠٪ من جملة الأطفال في المرحلة العمرية ٤-٥ موزعة بين مدارس وزارة التربية والتعليم والأزهر الشريف والتعليم الخاص.

الأهداف الاستراتيجية:

- رفع معدل القيد الإجمالي إلى ٨٠٪ من جميع الأطفال في الشريحة العمرية(٤-٥ سنوات) .
- رفع كفاءة وتحسين جودة العملية التربوية التعليمية بجميع رياض الأطفال
- الارتقاء بمستوى الخدمة التعليمية المقدمة للأطفال ذوي الإعاقة المدمجين برياض الأطفال.
- تحسين القدرة المؤسسية بما يحقق المرونة والاستقلال بمرحلة رياض الأطفال في إطار الإصلاح المتمركز حول الروضة.

الأهداف التنفيذية بنهاية ٢٠١٦/٢٠١٧:

- سياسة الإتاحة:

١. وضع بدائل مختلفة لجانبي العرض والطلب، تضمن رفع معدلات القيد الإجمالي بنسبة ٥٪ سنويًا مع البدء بالمناطق النائية والفقيرة ذات معدلات الالتحاق المنخفضة (أقل من ٢٠٪)، وإعفاء الأطفال في هذه المناطق من المصروفات.

تقديم تعليم جيد لكل طفل

٢. تنمية الوعي المجتمعي بأهمية رياض الأطفال ونوعية برامجها و بأهمية دمج حالات ذوي الإعاقة البسيطة في رياض الأطفال.
٣. وضع وتطبيق آلية لزيادة مشاركة المجتمع المدني والقطاع الخاص في توفير فصول لرياض الأطفال.

- سياسة الجودة:

١. رفع معدل معلمة/فصل إلي ٢ معلمة لكل فصل تزيد كثافته عن ٣٠ طفلًا.
٢. إعداد البيئة المادية المناسبة للأطفال المدمجين وفقًا للقرار الوزاري ٢٦٤ لسنة ٢٠١١.

- سياسة تدعيم البنية المؤسسية وبناء القدرة على تطبيق اللامركزية:
  - وضع تشريع يسمح بإشراف وزارة التربية والتعليم على رياض الأطفال المصرح بها من وزارة التضامن الاجتماعي لضمان جودة الخدمة المقدمة وفقًا لمعايير ضمان الجودة القومية.

ماذا نقيس (المؤشرات) بنهاية ٢٠١٦/٢٠١٧:

١. معدل القيد برياض الأطفال.
٢. منهج مطور.
٣. عدد فصول رياض أطفال – وزارة التربية والتعليم.
٤. عدد فصول رياض أطفال – الأزهر والخاص.
٥. عدد فصول رياض أطفال – المجتمع المدني و الجهات (في حال توفرها يرتفع معدل القيد إلى ٥٠٪).
٦. عدد المعلمات الجدد.
٧. عدد المعلمات المدربات.

جمهورية مصر العربية
وزارة التربية والتعليم

برنامج: مرحلة التعليم الأساسي:

يستغرق التعليم الأساسي ٩ أعوام، وتنص المادة (٦٠) من قانون التعليم رقم١٣٩ لسنة ١٩٨١ على أن التعليم الأساسي يهدف إلى تنمية قدرات واستعدادات التلاميذ، وإشباع ميولهم، وتزويدهم بالقدر الضروري من القيم والسلوكيات، والمعارف والمهارات، العلمية والمهنية التي تتفق وظروف بيئاتهم المختلفة، بحيث يمكن لمن يكمل مرحلة التعليم الأساسي أن يواصل تعليمه في مرحلة تعليمية أعلى، وأن يواجه الحياة بعد تدريب مهني مناسب، وذلك من أجل إعداد الفرد لكي يكون مواطنًا منتجًا في بيئته ومجتمعه. ولقد التزمت الدولة من خلال دساتيرها المختلفة بتوفير مقعد لكل تلميذ في سن الإلزام (٦-١٤)، مع إلزام ولى أمره بإرسال ابنه للمدرسة مع كفالة انتظامه بها على مدار السنوات المقررة لهذه المرحلة التعليمية. وينقسم التعليم الأساسي إلى حلقتين تعليميتين، حلقة التعليم الابتدائية ومدتها ست سنوات ويلتحق بها التلميذ في سن ست سنوات، وينتهى منها في عمر أحد عشر عامًا. والحلقة الثانية هي حلقة التعليم الإعدادى، ويلتحق بها التلميذ الذي أتم الحلقة الابتدائية، ومدتها ثلاث سنوات، وهي تعد التلميذ للالتحاق بمرحلة التعليم الثانوي.

تقديم تعليم جيد لكل طفل

أ: حلقة التعليم الابتدائي

الهدف العام: توفير تعليم عالى الجودة لجميع الأطفال من بداية المرحلة الابتدائية حتى انتقالهم للمرحلة التالية بكفاءة وفاعلية.

مقدمة:

أخذت مصر كمعظم الدول بإلزامية التعليم كمبدأ أساسي في تحقيق تكافؤ الفرص بين جميع المواطنين، والعمل على تحرير المواطن من الجهل، وسد منابع الأمية التي تشكل عائقًا أمام أي تقدم حضاري، وقد نصت لائحة حقوق الإنسان على أن "لكل شخص الحق في التعلم وأن التعليم في مراحله الأولى والأساسية على الأقل يجب أن يكون بالمجان وأن التعليم الابتدائي يجب أن يكون إلزاميًا"، وكذلك ينص إعلان حقوق الطفل على أن للطفل الحق في الحصول على التعليم والذي يجب أن يكون مجانيًا و إلزاميًا" في المرحلة الابتدائية على الأقل. يستقبل التعليم الابتدائي الأطفال في سن السادسة و يستمر فيه الطفل ستة صفوف دراسية، و يتعلم خلالها القراءة والكتابة والحساب.

الأهداف الاستراتيجية:

- توفير خدمة تعليم ابتدائي جيدة لجميع الأطفال في سن التعليم الابتدائى.
- ضمان توفير خدمة تعليمية جيدة متكافئة لأطفال المرحلة الإبتدائية والاحتفاظ بهم حتى إتمام المرحلة.
- القضاء على الفجوات بين المدارس في مستو يات الأداء والتحصيل.
- رفع كفاءة منظومة إدارة المرحلة الابتدائية.

الأهداف التنفيذية بنهاية ٢٠١٦/٢٠١٧:

سياسة الإتاحة:

٨. رفع معدل الاستيعاب الصافي إلى ١٠٠٪ بدءًا بالمناطق المحرومة.
٩. رفع معدل القيد الصافي إلى ٩٨٪.
١٠. التوسع في أعداد المدارس المهيأة للدمج لتصل إلى ١٠٪.
١١. توفير برامج توعية لزيادة مساهمة القطاع الخاص والمجتمع المدني والجمعيات الأهلية في توفير الخدمة التعليمية خاصة في المناطق المحرومة.
١٢. دعم الأسر الفقيرة فيما يتعلق بالمصروفات المباشرة وغير المباشرة للتعليم.

سياسة الجودة:

١. تقديم مناهج تتماشى مع المعايير العالمية من حيث المحتوى، وطرائق التدريس، والتقويم في مواد العلوم والرياضيات واللغة الإنجليزية.
٢. تحديث وتطوير اللغة العربية والتربية الدينية والمواد الاجتماعية، بما يتماشى مع تعميق مفاهيم المواطنة والهوية.

٣. إعداد وتطبيق نظام للتقويم الأصيل على جميع سنوات المرحلة الابتدائية يضمن رصد نواتج التعلم، ويتماشى مع واقع كثافات الفصول، ومعدلات التلاميذ للمعلمين .
٤. استيفاء احتياجات جميع مدارس المرحلة الابتدائية من المعلمين المدربين قبل وأثناء الخدمة وفقًا للتخصصات المختلفة .
٥. تنظيم برامج علاجية لضعاف التحصيل وخفض معدلات الغياب والانقطاع والرسوب والتسرب.
٦. توفير عوامل الأمن والسلامة، ومعالجة أسباب العنف المدرسي بجميع المدارس الابتدائية.
٧. وضع دليل وتطبيق منظومة من البدائل والحوافز لتقديم حزم من الأنشطة التربوية في جميع مدارس المرحلة الابتدائية تتناسب مع ظروف المدرسة وتستجيب للفروق الفردية بين التلاميذ.
٨. القضاء على جميع الكثافات التي تزيد عن ٦٠ طالبًا / فصل .

سياسة تدعيم البنية المؤسسية وبناء القدرة على تطبيق اللامركزية:

١. التوسع في صلاحيات المدرسة كوحدة مستقلة مسئولة عن إدارة عملياتها التعليمية ، مع تطبيق نظام حوكمة جيد، وتوفير قيادة فاعلة، و إدارة متميزة مدعومة بنظام كفء يعمل على تحسين إدارة الموارد، وتعزيز التخطيط، ويوفر برامج تدريبية في مجال الإدارة التعليمية.
٢. إعادة النظر في القواعد الخاصة بانقطاع التلاميذ عن المدرسة، والنقل التلقائي مع الاستفادة بقواعد المعلومات المركزية.
٣. ربط قواعد المعلومات بوزارة التربية والتعليم بقواعد المعلومات بالسجل المدني للتخطيط للاستيعاب الكلي وتقدير حجم الأطفال خارج التعليم.
٤. وضع دليل وتطبيق منظومة من البدائل والحوافز لتقديم حزم من الأنشطة التربوية الداعمة للتنمية الشاملة للتلميذ، والكاشفة لمواهبه، في جميع مدارس المرحلة الابتدائية بما يتناسب مع إمكانات وبيئة المدرسة.

ماذا نقيس (المؤشرات) بنهاية ٢٠١٦/٢٠١٧:

١. منهج جديد للعلوم والرياضيات واللغة الإنجليزية.
٢. منهج مطور للغة العربية و التربية الدينية و المواد الاجتماعية.
٣. نظام للتقويم لجميع سنوات التعليم الابتدائي.
٤. عدد الحجرات الدراسية الجديدة.
٥. نسبة المعلمين المدربين.
٦. عدد المدارس المزودة بتكنولوجيا تعليم ملائمة.

ب: حلقة التعليم الإعدادى

الهدف العام: حلقة تعليمية توجه جهودها نحو خريج يتقن المهارات اللغوية، والرياضيات، والعلوم، والاتصال، بما يؤسس لانتقاله ونجاحه في المرحلة التالية، وتنمية قدراته الابتكارية والإبداعية، والتواصل على مستوى عالمي، مع تأكيد ترسيخ قيم المواطنة، والهوية العربية والقيم الدينية، والتكامل مع الآخر وقبوله والتفاعل معه

مقدمة:

تعد حلقة التعليم الإعدادي الحلقة الثانية من التعليم الأساسي، وهذه الحلقة تستكمل تنمية شخصية التلميذ في المرحلة العمرية من ١٢-١٤ سنة، وتكسبه المعارف والمهارات التي تعده للالتحاق بالمرحلة التالية، وهي التعليم الثانوي.

الأهداف الاستراتيجية:

- إتاحة فرصة تعليمية جيدة لجميع التلاميذ المنقولين إلى حلقة التعليم الإعدادي، بتوفير بيئة تعليمية داعمة للتعلم، غير مرتفعة الكثافة، عادلة، تراعى البعد المجتمعي والبيئي والاقتصادي المتفاوت للمتعلمين.
- توفير قوة تدريسية كافية، و على درجة عالية من المهنية لتقديم المناهج المطورة والأنشطة المدرسية بما يضمن التنمية الشاملة للتلميذ في المرحلة الإعدادية.
- التركيز على المدرسة لتصبح محور إصلاح، وتحسين حقيقي في تحصيل الطلاب، ومستوى تعلمهم، والاحتفاظ بالطلاب حتى نهاية الحلقة.
- الارتقاء بمستوى تحصيل الطلاب إلى مستوى الإتقان، وخاصة في اللغة العربية، والرياضيات، والعلوم والتكنولوجيا، و إجادة إحدى اللغات العالمية.
- تنمية قيادة مدرسية داعمة للتغيير، قادرة عليه، وموجهة لطاقات العاملين لتحقيق أهداف التعليم، قادرة على استغلال الموارد المتاحة وفق معايير حقيقية صارمة للاختيار.

الأهداف التنفيذية بنهاية ٢٠١٦/٢٠١٧:

سياسة الإتاحة:

١. استيعاب جميع التلاميذ المنقولين من التعليم الابتدائي.
٢. إنهاء ظاهرة المناطق المحرومة من المدارس الإعدادية.

سياسة تحسين الجودة:

١. الاستعداد للاشتراك في المسابقات الدولية في العلوم والرياضيات على مستوى جميع المدارس الإعدادية.
٢. خفض كثافات الفصول لتصل إلى ٤٢ طالبًا/ فصل كحد أقصى بجميع المدارس الإعدادية
٣. تقليص عدد المدارس العاملة بنظام الفترات إلى حدها الأدنى.
٤. توفير حد أدنى من المرافق الأساسية لعمليات التعليم والتعلم بجميع المدارس الإعدادية مع زيادة متناسبة في مخصصات الصيانة.
٥. القضاء على ظاهرة الغش، وتقليل معدلات الرسوب والتسرب والانقطاع عن التعليم .
٦. استحداث نماذج للمدارس التي تدعم التميز في الرياضيات والعلوم والتكنولوجيا من خلال نوادي العلوم والرياضيات، ومعامل الإبداع ومعامل اللغات.
٧. القضاء على فجوة التحصيل بين المدارس بتطبيق برامج علاجية للطلاب المتعثرين مع التركيز على المناطق التي تعانى من ضعف مستوى تحصيل واضح.
٨. وضع دليل وتطبيق منظومة من البدائل والحوافز لتقديم حزم من الأنشطة التربوية الداعمة للتنمية الشاملة للتلميذ والكاشفة لمواهبه في جميع المدارس الإعدادية، بما يتناسب مع إمكانات وبيئة المدرسة.

سياسة تدعيم البنية المؤسسية وبناء القدرة على تطبيق اللامركزية:

١. توزيع عادل للخدمة التعليمية، وفق الاحتياج بين المنتفعين قائم على معادلات تمويل مع إعطاء الأولوية للمناطق المحرومة، ثم الفصول المكتظة.
٢. تفعيل دور مجالس الأمناء، في ضبط أداء الإدارة المدرسية بجميع المدارس الإعدادية.
٣. تفعيل اختيار القيادات المدرسية وفقًا لمعايير الكفاءة لا الأقدمية.

ماذا نقيس (المؤشرات) بنهاية ٢٠١٦/٢٠١٧:

١. نماذج تفاعلية للمسابقات الدولية متاحة للطلاب والمعلمين على الإنترنت.
٢. دليل الأنشطة المدرسية في حلقة التعليم الإعدادية يتماشى مع البيئات المختلفة.
٣. عدد الحجرات الدراسية الجديدة اللازمة لخدمة المناطق المحرومة وزيادة القيد، وتقليل الكثافة، وتقليل الفترات.
٤. نسبة المدارس الإعدادية التى تعمل بنظام اليوم الكامل.

تقديم تعليم جيد لكل طفل

برنامج التعليم الثانوي

برنامج التعليم الثانوي العام

الهدف العام: تطوير التعليم الثانوي بما يتوافق مع المعايير العالمية، وبما يضمن جاهزية الخريجين لمرحلة التعليم العالى.

مقدمة:

إن الأساس الذي بني عليه البرنامج هو توفير نظام لتحسين عمليات التعليم والتعلم يتماشى مع المعايير العالمية، و تقويم بنائي ونهائي، عالي الجودة، ومنهج فعال يضمن اكتساب الطالب مهارات التفكير الناقد، والكفايات، والأدوات الأخرى التي تساعده على أن يكون عضوًا فعالاً في اقتصاد المعرفة.

الأهداف الاستراتيجية:

- زيادة استيعاب التعليم الثانوي ليفي بمتطلبات التعليم الإلزامي.
- تدعيم قدرات المعلمين والقيادات المدرسية وكوادر التوجيه الفني في تطبيق منظومة تحديث التعليم الثانوي .
- تطوير نظام الإدارة و المتابعة والتقويم، على مستوى التعليم الثانوي بما يضمن انضباط سير العملية التعليمية .
- تحسين جودة الحياة المدرسية لطلاب مرحلة التعليم الثانوي.
- تقديم نماذج إبداعية بمثابة أساس لاستمرار تطوير نظام التعليم الثانوي العام.

الأهداف التنفيذية بنهاية ٢٠١٦/٢٠١٧:

سياسة الإتاحة:

١. استيعاب الراغبين المؤهلين من خريجى حلقة التعليم الإعدادى.
٢. استيفاء الاحتياجات البشرية اللازمة للتعليم الإلزامي.

سياسات الجودة:

١. وضع الإطار العام وضوابط ومعايير المحتوى ومصادر وطرق التعليم والتعلم وتقويم الطلاب.
٢. تجريب واعتماد المناهج الجديدة مع الأخذ في الاعتبار التكامل المعرفي بين طلاب قسمي الثانوي العام (الأدبي والعلمي) و تكييف المناهج بما يسمح بذلك.

٣. تطوير نظم التقويم و نظام اختبار الثانوية العامة، مع الاستفادة بالتكنولوجيا الحديثة في هذا الشأن.
٤. توفير البنية التكنولوجية، والفصول الافتراضية اللازمة لدعم الممارسات التربوية وتطبيق المناهج وطرق التعليم والتعلم مع ضمان الصيانة الدورية والتكلفة الجارية لجميع المدارس الثانوية.
٥. توفير جهاز تابلت لجميع طلاب التعليم الثانوي.
٦. تدريب المعلمين والقيادات المدرسية وكوادر التوجيه الفني على جميع المستويات على النظام المطور ووفق المعايير العالمية لكفايات كوادر التعليم الثانوي.
٧. سد الفجوة بين المدارس في مستويات التحصيل .
٨. وضع دليل وتطبيق منظومة من البدائل والحوافز لتقديم حزم من الأنشطة التربوية الداعمة للتنمية الشاملة للتلميذ والكاشفة لمواهبه في جميع مدارس المرحلة الثانوية بما يتناسب مع إمكانات وبيئة المدرسة.
٩. تقويم مدارس تعليم العلوم والرياضيات للمتفوقين (STEM)، ونموذج المدارس كثيفة البرامج وتبنى ما تثبت فاعليته.

سياسة تدعيم البنية المؤسسية وبناء القدرة على تطبيق اللامركزية:

١. وضع حزمة تحفيزية تضمن الاستمرار والتنمية المهنية لكوادر التعليم الثانوي بناءً على تقويم منتظم مبني على النتائج.

ماذا نقيس (المؤشرات) بنهاية ٢٠١٦/٢٠١٧:

١. عدد الفصول الجديدة.
٢. مناهج جديدة للعلوم (فيزياء، كيمياء، أحياء) والرياضيات واللغات.
٣. مناهج مطورة في جميع المواد الأخرى تستجيب للاتجاهات المعاصرة .
٤. دليل للأنشطة التربوية للمرحلة الثانوية.
٥. جهاز تابلت لجميع طلاب التعليم الثانوي.
٦. عدد المدارس المزودة ببيئة تكنولوجية للتعليم والتعلم.
٧. نسبة المعلمين المدربين على المناهج الجديدة.
٨. نسبة الموجهين المدربين على المناهج الجديدة.
٩. تشريع للانضباط المدرسي يستفيد من تكنولوجيا المعلومات والاتصال .

تقديم تعليم جيد
لكل طفل

برنامج التعليم الثانوي الفني

الهدف العام: إعداد فنى ماهر قادر على المنافسة بالسوق المحلية و الإقليمية والعالمية، و يشارك بإيجابية في تقدم ورُقِّى الوطن .

مقدمة:

إن التعليم الفني في مصر هو أحد الأدوات الرئيسة لتحقيق برامج التنمية الشاملة، بل أنه يعتبر قاطرة التنمية ، ودعامة هامة من دعامات منظومة التعليم؛ حيث يسعى بنوعياته المختلفة إلى إعداد القوى العاملة الماهرة اللازمة لخدمة خطط التنمية الاقتصادية، والاجتماعية للدولة حيث يصب مباشرة في سوق العمل. وتهدف منظومة التعليم الفني إلى تنمية القدرات الفنية لدى الدارسين في مجالات الصناعة، والزراعة، والتجارة، والإدارة والخدمات السياحية ومتماشيًا مع توجه الدولة الذى انعكس فى دستور ٢٠١٤، حيث تنص المادة (٢٠) على "تلتزم الدولة بتشجيع التعليم الفنى والتقنى والتدريب المهنى وتطويره، والتوسع في أنواع التعليم الفني كافة، وفقًا لمعايير الجودة العالمية، وبما يتناسب مع احتياجات سوق العمل" وهو مايربط التعليم والتدريب بالتشغيل (شكل ٣٠،٣١).

شكل (٣٠) مخرجات وحدات التوظيف والتدريب والجودة المدرسية التابعة لبرامج دعم التنافسية المصرية

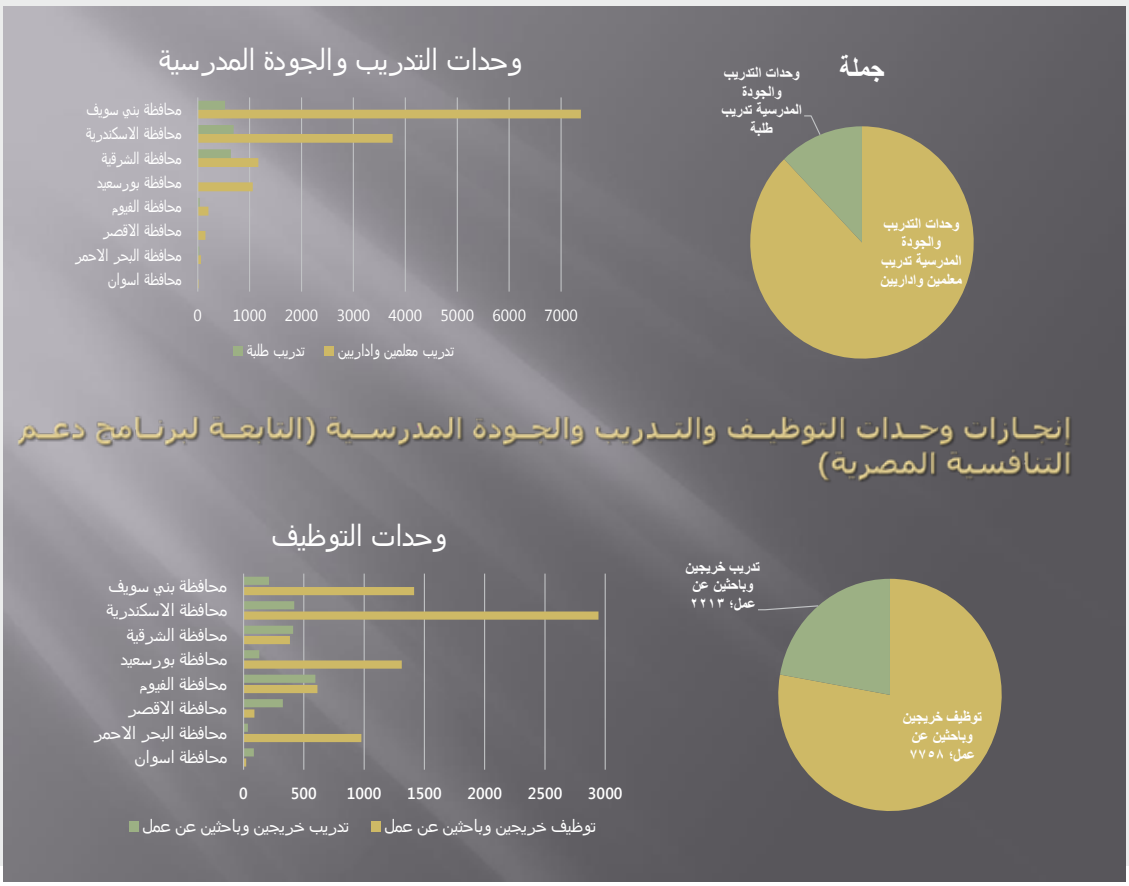

الأهداف الاستراتيجية:

- التوسع في فرص وتحديث تخصصات التعليم الفني في مصر والمدارس المصرية في دول حوض النيل.
- تقديم برنامج تكميلي لمن يرغب من الحاصلين على الثانوية العامة لإعدادهم لسوق العمل.
- تطوير المناهج في ضوء المتطلبات المتجددة لمواكبة سوق العمل، ولواقع البيئة المحلية مع تطبيق منظومة حديثة للتقييم والتقويم الشامل والتراكمى.
- إتاحة التجهيزات وتكنولوجيا التعليم بما يتناسب مع نوعية التعليم الفني وعدد الطلاب وفق معايير معدة لذلك.
- الارتقاء بالمستوى المهني والمادي والمعنوي للمعلم.
- دعم أسلوب الحوكمة والمحاسبية في إدارة التعليم الفني على جميع المستويات
- تحديث تشريع وهيكلية مشروع رأس المال الدائم في إطار التعليم المزدوج والعائد الاقتصادي .
- تفعيل الشراكات (محليًا – عالميًا) والتوسع في العمل مع الجهات المهنية والتحفيز لها.
- تفعيل مبادرة المجلس الأعلى للتعليم الفنى والتدريب المهنى.
- التدريب من أجل التشغيل.

الأهداف التنفيذية بنهاية ٢٠١٦/٢٠١٧:

سياسة الإتاحة:

١. التوسع فى أعداد مدارس التعليم الفنى، بما يضمن توافر فرص متكافئة لكل من يرغب من خريج المرحلة الإعدادية فى الإلتحاق بالتعليم الفنى وفق دستور ٢٠١٤.
٢. تجريب إنشاء عدد من المدارس الفنية المتخصصة فى شكل تعليم مجتمعى لخدمة المناطق النائية والبعيدة عن العمران.
٣. تقديم برنامج تكميلى لمن يرغب من الحاصلين على الثانوية العامة لإعدادهم لسوق العمل.
٤. تقديم مسار للتعليم الفنى يقود للالتحاق بالتعليم العالى التقنى استرشادًا بالدول الأخرى .
٥. توفير تجهيزات بالمباني لذوى الاحتياجات الخاصة وفق المعايير الخاصة بذلك وصيانتها دوريًا.
٦. توعية المجتمع بمميزات التعليم الفنى وما ينطوى عليه من فرص للتوظيف.

سياسة الجودة:

١. تطوير المناهج الدراسية في ضوء المهن واحتياجات سوق العمل، واستخدام التكنولوجيا في التعليم و توفير مصادر التعلم.
٢. تقديم مقرر دراسى فى اقتصاديات وآليات إنشاء وتمويل المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر .
٣. توفير كل مايلزم لضمان فاعلية ممارسة الأنشطة التربوية الرياضية وغير الرياضية.
٤. إعداد منهج لمن يرغب من خريجين الثانوية العامة لإعدادهم مهنيًّا لسوق العمل.
٥. استكمال التجهيزات وصيانة البنية التحتية لمدارس التعليم الفني.
٦. توفير الإمكانات المادية والبشرية والمعدات والآلات والعدد والخامات والتدريبات المهنية اللازمة لتفعيل العملية التعليمية بالمدارس بما يتناسب مع عدد الطلاب وفق معايير معدة لذلك.
٧. إنشاء مركز للابتكار والإبداع والفنون تتيح الاهتمام بالموهوبين بالتخصصات الفنية.
٨. مراجعة بروتوكولات التعاون بين حكومتي مصر والسودان بشأن المدارس الفنية و إعادة النظر في التخصصات، بما يتناسب مع التطورات والأحداث العالمية ومنطقة الشرق الأوسط .
٩. تعميم إنشاء وحدات التوظيف والتدريب والجودة المدرسية التابعة لبرنامج دعم التنافسية المصرية بجميع محافظات الجمهورية.
١٠. تحويل مدارس التعليم الفني إلى تعليم قائم على التعليم والتدريب المزدوج في إطار مدرسة في كل مصنع، مع إصدار القواعد المنظمة للتعاون بين إدارة المدرسة والمؤسسات الإنتاجية في المجتمع المحلي.
١١. التوسع في خطوط الإنتاج الاقتصادية في إطار مبادرة مصنع في كل مدرسة مع توفير آليات التسويق المناسبة في إطار مشروع رأس المال بعد تعديل ما يلزم من القوانين المنظمة.
١٢. تحديث منظومة توجيه وتقييم وتحفيز واختيار وانتقاء برامج التنمية المهنية للمعلمين بناءً على معايير جودة المعلم.

سياسة تدعيم البنية المؤسسية وبناء القدرة على تطبيق اللامركزية:

١. التعاون مع الجهات والوزارات والمؤسسات المعنية في إنشاء وتفعيل المجلس الأعلى للتعليم الفنى والتدريب المهنى .
٢. وضع دليل إرشادي لتعظيم الاستفادة من الجهات المانحة ورجال الأعمال.
٣. إنشاء وحدة لمتابعة المسارات المهنية لخريجى التعليم الفنى
٤. تطبيق نظم إدارة مدرسية تتناسب مع طبيعة التعليم الفني.

٥. تفعيل آليات متطورة للتصرف في المعدات القديمة وغير الصالحة
٦. إنشاء خطوط تدوير المخلفات الورقية والخشبية.

ماذا نقيس (المؤشرات) بنهاية ٢٠١٦/٢٠١٧:

١. عدد المدارس المضافة للتعليم الفنى .
١. بنية محدثة لتخصصات التعليم الفني تتماشى مع الاتجاهات المعاصرة للتعليم الفني.
٢. منهج مطور لجميع تخصصات التعليم الفني يستند على تكنولوجيا المعلومات والاتصال في التعليم و التعلم، وتقويم الطلاب على أساس معايير خريج التعليم الفني.
٣. عدد مدارس التعليم الفنى التى تفعل الأنشطة الرياضية وغير الرياضية سواء في داخل المدرسة أو خارجها.
٤. دليل للحوكمة اللامركزية والتنمية البشرية لقطاع التعليم الفني بما يزيد من كفاءة إدارة القطاع ويرفع من فعالية الإشراف والتوجيه على جميع المستويات.
٥. تشريع ودليل لإدارة مشروع رأس المال تضمن زيادة الكفاءة والفعالية ودافعية مشاركة الطلاب والمعلمين والإداريين.
٦. عدد المدارس التى بداخلها مصنع منتج.
٧. عدد المصانع التى بداخلها مدارس.
٨. عدد خطوط إنتاج وصيانة التابلت و المصابيح الموفرة بالمدارس الفنية.
٩. عدد معامل اللغات الأجنبية بمدارس التعليم الفني.
١٠. عدد المدارس التجارية المحولة إلى مدارس فندقية.
١١. عدد المدارس التجارية المحولة إلى مدارس تكنولوجية.
١٢. عدد المدارس النوعية للمياه و الصرف الصحي.
١٣. عدد المدارس الصناعية المطورة نظام ٥ سنوات.
١٤. عدد مراكز التدريب الإقليمية للتنمية المهنية.
١٥. عدد وحدات التوظيف والتدريب والجودة المدرسية بجميع المحافظات.
١٦. عدد المدارس المطورة والمجهزة بالسودان وحوض النيل .
١٧. عدد الإتفاقيات مع الدول والجهات المانحة لتوأمة المدارس الفنية وتشغيل خريجيها.
١٨. معدل استيعاب سوق العمل لمخرجات التعليم الفنى.
١٩. تقارير متابعة لتوظيف خريجى التعليم الفنى.

شكل (٣١) مجالات تطوير مخرجات التعليم الثانوى الفنى فى الخطة الاستراتيجية للتعليم قبل الجامعى

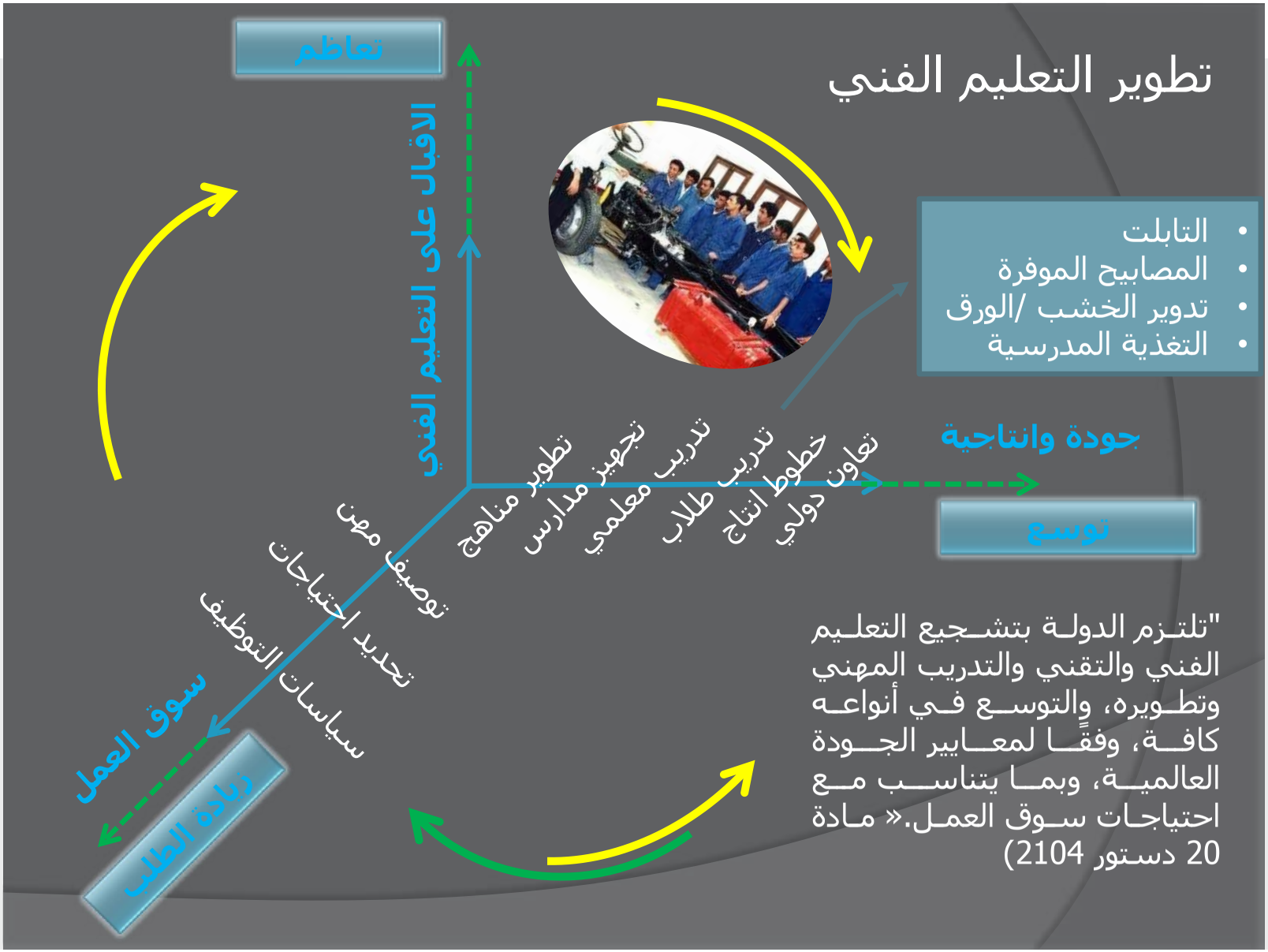

جمهورية مصر العربية
وزارة التربية والتعليم

برنامج التعليم المجتمعي

الهدف العام: توفير تعليم مجتمعي لكل الأطفال في سن (٦ – ١٤) الذين لم يلتحقوا بالتعليم الأساسي أو الذين تسربوا منه، وخاصة الفتيات والأطفال في المناطق الحضرية والريفية الفقيرة.

الأهداف الاستراتيجية:

- توفير خدمة تعليمية (فرصة ثانية) تتسم بالجودة لإلحاق جميع الأطفال (سن ٦ إلى ١٤ سنة) الذين تعدوا السن الرسمي للالتحاق والمتسربين من التعليم.
- توفير صيغ من التعليم المجتمعي تتناسب مع البيئات المجتمعية والجغرافية المختلفة.

الأهداف التنفيذية بنهاية ٢٠١٦/٢٠١٧:

سياسة الإتاحة:

١. التوسع في إنشاء وتشغيل مدارس التعليم المجتمعي التي تعتمد على مفهوم المدرسة صديقة الطفل وتتناسب مع البيئة والظروف المحلية لتغطي جميع الاحتياجات والبدء من المناطق المحرومة.
٢. توعية مؤسسات المجتمع المدني ورجال الأعمال بأهمية التعليم المجتمعي والمشاركة في تنميته.
٣. توعية أولياء الأمور والمجتمع المحيط بدور مدارس التعليم المجتمعي وكيفية الالتحاق بها.

سياسة الجودة:

١. توفير معلمات مؤهلات ومدربات على الأساليب الحديثة للتعلم النشط والتقويم الشامل واستخدام تكنولوجيا المعلومات و الاتصال .
٢. تزويد فصول التعليم المجتمعي بعناصر تكنولوجيا المعلومات و الاتصال .

سياسة تدعيم البنية المؤسسية وبناء القدرة على تطبيق اللامركزية:

١. إصدار تشريع بنقل التعليم المجتمعي كإدارة مستقلة ماليًا إلى مظلة التعليم العام.
٢. إنشاء نظام معلوماتي لرصد مواطن الحاجة للتعليم المجتمعي.

تقديم تعليم جيد
لكل طفل

ماذا نقيس (المؤشرات) بنهاية ٢٠١٦/٢٠١٧:

١. عدد الفصول الجديدة.
٢. عدد الموجهين المؤهلين.
٣. عدد العمال .
٤. عدد الميسرات المؤهلات.
٥. عدد الفصول المزودة بحاسب آلي محمول متصل بشبكة المعلومات.
٦. حزمة حوافز للعاملين بمدارس التعليم المجتمعي بأنواعها.

جمهورية مصر العربية
وزارة التربية والتعليم

برنامج : التربية الخاصة

أ: الموهوبون والفائقون

الهدف العام: تزويد المتعلمين الموهوبين والفائقين بتعليم عالي في جودته النوعية في مجالات المعرفة والمهارات المتقدمة، بما يتناسب وقدراتهم الفردية بجميع مراحل التعليم قبل الجامعي.

مقدمة

توجه وزارة التربية والتعليم اهتمامها في رعاية الموهوبين والفائقين بين المتعلمين وفقًا لمهاراتهم وقدراتهم واستثمار الذكاءات المتعددة لديهم؛ إلى جانب دعم وتنمية ما لديهم من مواهب واستعدادات وقدرات؛ تمكنهم من قيادة سفينة الوطن في عالم المعرفة (شكل ٣٢).

الأهداف الاستراتيجية:

- دعم ورعاية المتعلمين الموهوبين والفائقين في مدارس التعليم قبل الجامعي.
- تطوير جودة التعليم بمدارس الموهوبين والفائقين القائمة و إنشاء مراكز لاكتشاف ورعاية الموهوبين.
- توفير بيئة داعمة للموهبة والتفوق بمدارس التعليم قبل الجامعي والمجتمع ككل.
- تطوير منظومة الموهبة والتفوق في ضوء الخبرات الداعمة.

الأهداف التنفيذية بنهاية ٢٠١٦/٢٠١٧:

سياسة الإتاحة:

١. تهيئة مدارس لرعاية المتعلمين الموهوبين والفائقين، موزعة على الإدارات التعليمية (مدرسة لكل من المرحلة الابتدائية، والإعدادية، والثانوية في عدد ٢٧٣ إدارة تعليمية).
٢. دعم البنية الأساسية لجميع مدارس الموهوبين والفائقين القائمة بالتعاون مع المجتمع المدني.
٣. إنشاء مراكز لاكتشاف ورعاية الموهوبين والفائقين في كافة المحافظات وتطوير القائم .

سياسة الجودة:

١. تقديم برامج إثرائية للموهوبين وبرامج علاجية لبطيئي التعلم وذوى

مستويات التحصيل المنخفض لضمان تحقيق الحد الأدنى لمستوى الإنجاز المطلوب في المدارس المستهدفة في جميع المراحل التعليمية لكل تلميذ.

٢. توفير فرص التنمية المهنية للمعلمين والإخصائيين النفسيين والاجتماعيين بمدارس الموهوبين والمتفوقين.

٣. بناء نظام تقييم المتعلمين المتقدمين لمدارس الموهوبين والمتفوقين وتقويم التقدم الذي يحققه المتعلمون الموهوبون والفائقون.

٤. تطوير منظومة القياس والتقويم والمحتويات التعليمية لجميع مدارس الموهوبين والمتفوقين.

سياسة تدعيم البنية المؤسسية وبناء القدرة على تطبيق اللامركزية:

١. بناء تشريعات داعمة للموهبة والتفوق بمدارس التعليم قبل الجامعي .

٢. تأسيس نظام وطني لدعم الموهبة والتفوق .

٣. تخطيط وتنفيذ حملات عامة وأنشطة لرفع الوعي بالموهبة والتفوق تستهدف صانعي القرار وأولياء الأمور والمعلمين والمهتمين من المجتمع المحلى .

٤. بناء شراكات محلية و إقليمية ودولية لدعم الموهبة والتفوق .

ماذا نقيس (المؤشرات) بنهاية ٢٠١٦/٢٠١٧:

١. عدد المدارس المجهزة لرعاية الموهوبين والمتفوقين.

٢. حزمة تشريعات داعمة للموهبة والتفوق بمدارس التعليم قبل الجامعي.

شكل (٣٢) أهم مخرجات تعليم الموهوبين والفائقين أكاديميًا بالخطة الاستراتيجية للتعليم قبل الجامعى

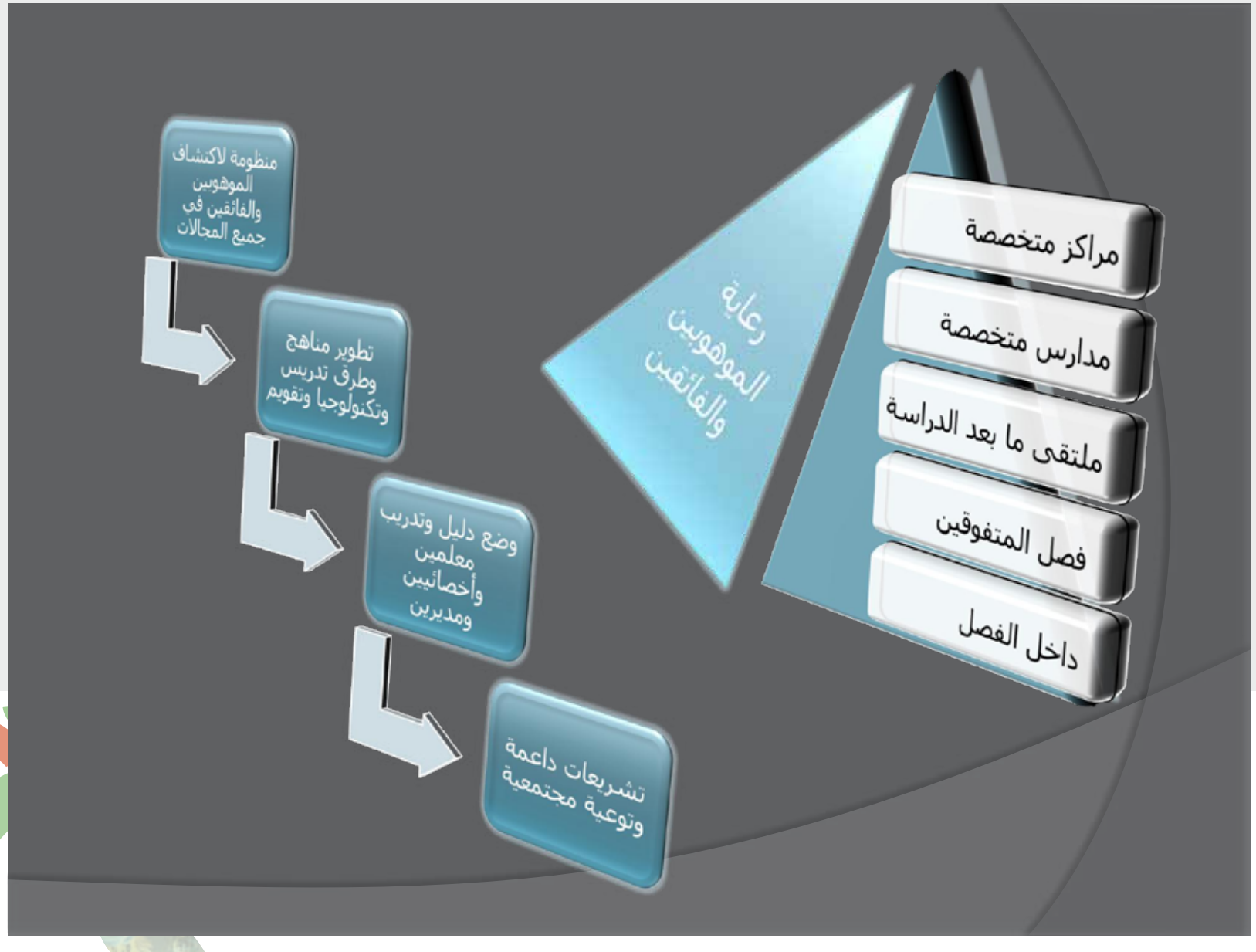

تقديم تعليم جيد لكل طفل

ب: الدمج و مدارس ذوي الإعاقة

الهدف العام: تزويد المتعلمين ذوي الإعاقة بفرص تعليمية عالية في جودتها النوعية، ومتكافئة مع أقرانهم من غير ذوي الإعاقة، ودمج ذوي الإعاقة البسيطة بجميع مدارس التعليم قبل الجامعي

مقدمة

يأتي الاهتمام بدمج ذوي الإعاقة البسيطة بجميع مدارس التعليم العام على اختلاف أنواعها وكذلك تطوير مدارس التربية الخاصة ضمن أولويات وزارة التربية والتعليم؛ الأمر الذي ينطوي على تضافر كافة الجهود داخل المجتمع لدعم عملية التعليم والتعلم لجميع أبناء مصر على اختلاف إمكاناتهم وقدراتهم (شكل ٣٣).

الأهداف الاستراتيجية:

- دمج الأطفال ذوى الإعاقة البسيطة بمدارس التعليم قبل الجامعي.
- دمج الأطفال ذوى الإعاقة البسيطة بمدارس التعليم قبل الجامعي وتحسين جودة التعليم المقدَم.
- تحسين جودة التعليم بمدارس التربية الخاصة القائمة.
- توفير بيئة شاملة داعمة لعملية دمج ذوي الإعاقة البسيطة بمدارس التعليم قبل الجامعي.
- تطوير منظومة الدمج والتربية الخاصة في ضوء الخبرات الداعمة.

الأهداف التنفيذية بنهاية ٢٠١٦/٢٠١٧:

سياسة الإتاحة:

١. التوسع في عدد المدارس المخصصة لذوي الإعاقة على مستوى المراحل وعلى مستوى الإدارات التعليمية.
٢. تجهيز ١٠٪ من المدارس بغرف مصادر وبوسائل تعليمية لذوي الإعاقة البسيطة .
٣. تجهيز جميع المدارس الجديدة بمتطلبات دمج لذوي الإعاقة.
٤. تحويل جميع مدارس ذوي الاعاقة (مدارس التربية الخاصة) إلى مراكز مصادر ودعم.
٥. وضع وتطبيق نظام لتوصيل الأطفال ذوي الإعاقة من و إلى المدرسة.
٦. تخطيط وتنفيذ حملات توعية وأنشطة متنوعة لرفع الوعي تستهدف صانعي القرار ومديري الإدارات التعليمية والمعلمين وأولياء الأمور والمهتمين من المجتمع المحلى، فيما يتعلق بدمج ذوي الإعاقة البسيطة بمدارس التعليم العام .
٧. بناء شراكات محلية و إقليمية ودولية لدعم منظومة الدمج والتربية الخاصة.

جمهورية مصر العربية
وزارة التربية والتعليم

سياسة الجودة:

١. توفير فرص التنمية المهنية للمعلمين والكوادر الفنية والإدارية العاملة في المدارس التي يتم تجهيزها للدمج.
٢. تدريب معلمين مساندين لمنظومة الدمج (معلم/مدرسة) يتناسب مع عدد المدارس المدمجة.
٣. توفير دليل معلم لاستراتيجيات التعليم والتعلم للأطفال المدمجين.
٤. تطوير المناهج الدراسية بمدارس ذوي الإعاقة وما يرتبط بها من طرق تدريس وتقويم، مع الاستفادة من نظم تكنولوجيا المعلومات والاتصال الخاصة بالإعاقات المختلفة.

سياسة تدعيم البنية المؤسسية وبناء القدرة على تطبيق اللامركزية:

١. وضع تشريعات داعمة لذوي الإعاقة بمدارس التعليم قبل الجامعي.
٢. تدعيم صلاحيات منظومة الدمج على المستوى المركزي .

ماذا نقيس (المؤشرات) بنهاية ٢٠١٦/٢٠١٧:

١. معدل المدارس المجهزة في كل إدارة بدءًا بالإدارات المحرومة.
٢. عدد المدارس المزودة بغرفة مصادر سنويًا ومتطلبات الدمج.
٣. عدد المعلمين والإخصائيين النفسيين والاجتماعيين المدربين سنويًا على كيفية التعامل مع التنوع والاختلاف لدى ذوي الإعاقة.
٤. تشريع لدعم انتقالات المتعلمين المدمجين بمدارس الدمج والمتعلمين بمدارس ذوي الإعاقة من و إلى مدارسهم.

شكل (٣٣) أهم نواتج تعليم ذوى الإحتياجات الخاصة بالخطة الاستراتيجية للتعليم قبل الجامعى

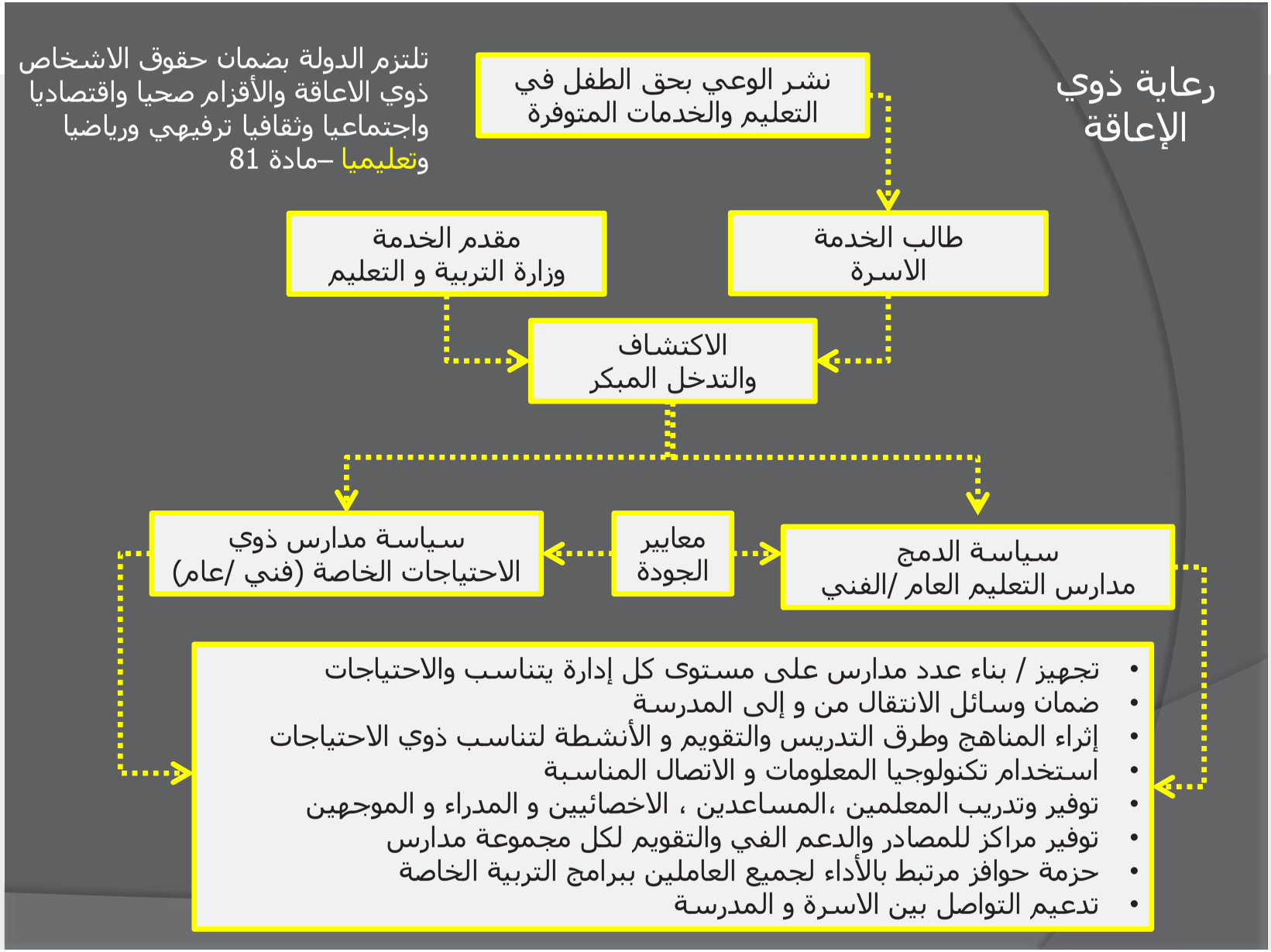

جمهورية مصر العربية
وزارة التربية والتعليم

برنامج: تطوير البنية المؤسسية لمنظومة قطاع التعليم قبل الجامعي في إطار مركزي/لامركزي

الهدف العام: تطوير البنية المؤسسية لإدارة قطاع التعليم قبل الجامعي من منظومة تقوم على توفير المدخلات إلى منظومة تقوم على النتائج، تعظم من الكفاءة في استغلال الموارد والفاعلية في تحقيق العوائد في إطار متوازن بين المركزية واللامركزية.

مقدمة:

لقد ثبت بما لا يدع مجالاً للشك أن إدارة قطاع التعليم قبل الجامعي بمركزية خالصة وعلى أساس توفير المدخلات المادية والبشرية اللازمة لتسيير منظومة التعليم على مختلف المستويات، دون ربط المدخلات بالنتائج ودون اعتبار للتباينات المحلية وعدم الاستفادة من الآليات اللامركزية، ينعكس سلبًا على الكفاءة الداخلية والخارجية، وعلى مستوى جودة المنتج النهائي للنظام التعليمي وهو التلميذ، الذى يتوقع أنه قد أُعد معرفيًا و مهاريًا ووجدانيًا للالتحاق بالتعليم العالي أو بسوق العمل بعد أن أمضى في النظام التعليمي ١٢ عامًا على الأقل. من هنا فإن تطوير ممارسات هذه الأنماط من التنظيم والإدارة بات حتميًا خاصة وأن الضغوط الاقتصادية التي تمر بها البلاد لا تسمح برفاهية الهدر في أي مورد يمكن أن يستغل في برامج الإصلاح والتحسين. و إذا أخذ في الاعتبار أن نظام التعليم حاليًا يضم ما يزيد على ٤٧ ألف مدرسة تنتشر في ٢٧ مديرية تعليمية، بها ٢٧٣ إدارة تعليمية، منظومة يسيرها حوالى ١,٥ مليون معلم، وحوالى ٦٠٠ ألف إداري، وتضم ١٨,٥ مليون طالب، يتضح أن عملية إدارته بكفاءة تحدٍ كبير بأي بمقياس.

الأهداف الاستراتيجية:

- تدعيم بنية مؤسسية مركزية / لامركزية ، توازن بين صلاحيات الجهاز المركزي لقطاع التعليم قبل الجامعي في وضع المنهج القومي والسياسات والاستراتيجيات العامة ومعايير ضمان الجودة وتقويم المنظومة التعليمية على المستوى الوطني، وبين تدعيم صلاحيات مالية و إدارية للمدارس والإدارات والمديريات التعليمية في تنفيذ السياسات والخطط القومية ومتابعتها على المستويات المحلية.
- توفير بنية معلوماتية تربوية ومالية عالية الجودة لجميع الأطراف المعنية

بالتخطيط والمتابعة والتقويم على كافة المستويات، بما يضمن كفاءة وفاعلية كل منها في القيام بما هو منوط به من مهام وواجبات في إطار من الشفافية المعلوماتية.

- تأسيس منظومة بناءة ومتاحة للرأي العام للمساءلة والمحاسبية الرأسية والأفقية تضمن الكفاءة في استغلال الموارد والفعاليه في تحقيق النتائج .

ينطوي تحت برنامج التطوير المؤسسي خمسة برامج فرعية ، وهي:

١. تعديل البيئة التشريعية وهيكلة قطاع التعليم.
٢. برنامج تطوير نظم المعلومات التربوية والمالية.
٣. برنامج إدارة وتنمية الموارد البشرية.
٤. برنامج المتابعة والتقويم.
٥. برنامج الإصلاح المتمركز حول المدرسة.

جمهورية مصر العربية
وزارة التربية والتعليم

برنامج فرعي- أ: تعديل البيئة التشريعية وهيكلة قطاع التعليم

الهدف العام: إعادة النظر في التشريعات والقوانين والقواعد والقرارات القائمة، و تعديل ما يحتاج منها، واستصدار ما يلزم من جديد لتوفير بيئة تشريعية مناسبة تضمن كفاءة وفعالية منظومة إدارة التعليم قبل الجامعي في إطار من الحوكمة الرشيدة.

مقدمة:

يخضع التعليم قبل الجامعي لمجموعة كبيرة من التشريعات والقوانين والقواعد والقرارات المتشابكة والمتعارضة أحيانًا والمفعلة وغير المفعلة أحيانًا أخرى ، والتى تراكمت منذ عدة عقود. الأمر الذي قد يجعل منها معوق لبرامج الإصلاح بدلاً من مساندتها. ولهذا فإن إعادة النظر فيها وتنقيتها والإضافة إليها لمواكبة التطور في السياسات التربوية والإدارية بات حاجة ملحة.

الأهداف الاستراتيجية:

- توفير بيئة تشريعية مستقرة لتنظيم و إدارة قطاع التعليم قبل الجامعي تتناسب وتطور السياسات والمستجدات التربوية، بما يضمن تحقيق أهداف القطاع بكفاءة وفعالية.

الأهداف التنفيذية بنهاية ٢٠١٦/٢٠١٧:

الإتاحة:

١. وضع تشريعات ملزمة بإشراف وزارة التربية والتعليم على رياض الأطفال التي تنشأ خارج مظلة الوزارة.
٢. وضع تشريعات ملزمة لدمج ذوي الإعاقة البسيطة و إنشاء مدارس متخصصة لمختلف أنواع الإعاقات.
٣. إعادة النظر في قواعد الانتقال من المدارس التجريبية واللغات إلى المدارس العادية والعكس.
٤. إصلاح الآليات التنظيمية والتشريعية المعنية بتحديد وتفعيل عمليات إدارة الموارد.

تقديم تعليم جيد
لكل طفل

سياسة الجودة:

١. إعادة النظر في قانون التعليم لسنة ١٩٨١بما يتماشى والتطورات المعاصرة في التعليم.
٢. وضع التشريعات المناسبة للتطوير في برامج التعليم الثانوي بشقيه العام والفني.
٣. تأسيس نظام وطني لدعم الموهبة والتفوق في المجالات المختلفة.
٤. وضع تشريعات داعمة لذوي الإعاقة وللمتفوقين في مراحل التعليم المختلفة.
٥. وضع قواعد تسمح بالتسريع في الانتقال من صف إلى آخر .
٦. تعديل قانون الكادر رقم ١٥٥ بتعديلاته لقانون ٩٣ ليشمل مرحلة رياض الأطفال بوظائفها المختلفة.

سياسة تدعيم البنية المؤسسية وبناء القدرة على تطبيق اللامركزية

١. وضع تشريعات تسمح بنقل المعلمين والكوادر الإدارية الأخرى بين المديريات التعليمية للتغلب على مشاكل العجز والزيادة وما يرتبط بها من حوافز.
٢. قرار لهيكلة إدارة رياض الأطفال بالمديريات والإدارات التعليمية على نمط هيكلتها بالوزارة.

ماذا نقيس (المؤشرات) بنهاية ٢٠١٦/٢٠١٧:

١. حزمة تشريعات معدلة/جديدة موازية لبرامج الخطة .

جمهورية مصر العربية
وزارة التربية والتعليم

برنامج فرعي- ب: تنمية نظم المعلومات التربوية و المالية

الهدف العام: توفير نظام متكامل للمعلومات التربوية والمالية على درجة عالية من الجودة متاحة للاستجابة الفورية لصناع القرار وأصحاب المصلحة تستند على بنية راقية من تكنولوجيا المعلومات والاتصال

الأهداف الاستراتيجية:

- توفير نظام معلومات متكامل راقى الجودة، يقوم على البيانات التربوية والمالية التفصيلية، ينتج مؤشرات نوعية تحليلية لأداء قطاع التعليم قبل الجامعي، على مستوى المدخلات والمخرجات والنتائج، تتسق والمفاهيم والمعايير الدولية، ومتاحة للقائمين على التخطيط والمتابعة والتقويم وصناع القرار بمختلف المستويات وكذلك أصحاب المصالح من هيئات ومنظمات ومجتمع محيط وأولياء الأمور.
- بناء تشريعات تختص بتنظيم مصادر جمع وتدقيق ومعالجة ونشر المعلومات، وتدعيم الثقافة والقيم المعلوماتية بقطاع التعليم قبل الجامعي.

الأهداف التنفيذية بنهاية ٢٠١٦/٢٠١٧:

أولاً: نظم إدارة المعلومات التربوية

١. استكمال وتدقيق قواعد البيانات التفصيلية.
٢. ربط قواعد البيانات المدرسية بالخريطة التعليمية وبقواعد نتائج الامتحانات.
٣. ربط قواعد البيانات المدرسية بقواعد معلومات السجل المدني وبوزارة الصحة.
٤. إعداد خريطة لإتاحة البيانات والمعلومات والتقارير الإحصائية وفقًا للاحتياجات الإدارية ومستويات اللامركزية بكامل القطاع.
٥. بناء وتوفير تقارير دورية لمؤشرات التعليم تستجيب لاحتياجات الجهات والمبادرات والمنظمات المختلفة كل حسب احتياجاته.
٦. تدعيم القدرات التحليلية بإدارات المعلومات والإحصاء على جميع المستويات.

تقديم تعليم جيد لكل طفل

ثانيًا: نظم الإدارة المالية:

١. وضع آلية تضمن التنسيق المؤسسي بين مختلف الجهات التي تقع تحت المظلة المالية لقطاع التعليم قبل الجامعي، بما في ذلك المحليات في جميع أبواب الموازنة لضمان الكفاءة في إعداد المقترح المالي للقطاع ، على أن تنشأ آلية مناظرة ومكملة على مستوى المديريات التعليمية، والتأكيد على العلاقة الوظيفية بين إدارات الموازنة وإدارات التخطيط من خلال موازنات البرامج وإطار الإنفاق المتوسط المدى.

٢. إنشاء وإتاحة قواعد بيانات متجددة لوحدات التكلفة لجميع السلع والخدمات التي يتعامل بها قطاع التعليم لمعاونة أجهزة التخطيط والمتابعة والتدقيق المالي والإداري، وكذلك حساب ونشر تقارير دورية للمؤشرات المالية المرتبطة بالتعليم وفقًا للمنهجيات الدولية.

٣. التوسع في تطبيقات اللامركزية المالية، وإطار الإنفاق متوسط المدى والموازنة القائمة على برامج الأداء.

٤. إصلاح الآليات التشريعية والتنظيمية المعنية بتحديد وتفعيل عمليات تقييم احتياجات الموازنة؛ وتخطيط ووضع الموازنات؛ وتخصيص الموازنات؛ وإدارة التدفقات النقدية؛ وتنظيم التوريدات والمشتريات الحكومية، بالتعاون مع (”وزارة المالية“ و”وزارة التخطيط“ و”وزارة الإدارة المحلية“).

ماذا نقيس (المؤشرات) بنهاية ٢٠١٦/٢٠١٧:

١. مصفوفة مؤشرات تربوية وقاعدة بيانات مالية محدثة متكاملة ومتاحة بدرجات من التفصيل تناسب الاحتياجات الإدارية والفنية لكل مستوى من المستويات المركزية/ اللامركزية.

جمهورية مصر العربية
وزارة التربية والتعليم

برنامج فرعي- ج: التنمية المهنية وإدارة الموارد البشرية

الهدف العام: «بناء نظم لإدارة الموارد البشرية متطورة وديناميةة، توفر برامج التنمية المهنية كمحور رئيس داعم لإصلاح نظام التعليم قبل الجامعي في إطار من اللامركزية والحوكمة الرشيدة، وفى إطار دولي متميز».

مقدمة:

تعتمد منظومة التعليم بالدرجة الأولى على الكوادر البشرية في تحقيق أهدافها من إنتاج أجيال على درجة رفيعة من الخلق و المهنية تبنى مجتمعًا يقوم على التعلم واقتصادًا يقوم على المعرفة. و يعد قطاع التعليم قبل الجامعي المصري أحد أكبر نظم التعليم في العالم، والأكبر بإقليم شمال إفريقيا، والشرق الأوسط (طلابًا، وعمالة). يستحوذ قطاع التعليم في مصر على ما يناهز ثلث العاملين بالجهاز الحكومي للدولة، فهو يشكل قطاع خدمي كثيف العمالة. إلا أن بعضًا من هذا الكبر في حجم القطاع يعتبر نوعًا من الترهل نتيجة عدة سياسات متراكمة خطأ ، وهو ما يفرض الحاجة إلى تطوير مستمر لمنظومة الإدارة وتنمية قوة عمل بهذا الحجم بدرجة عالية من الكفاية الكمية والنوعية تضمن خريج على مستوى عالٍ بمعايير الجودة وبكفاءة مناسبة في استغلال الموارد (شكل ٣٤،٣٥).

الأهداف الاستراتيجية:

- تحول مفاهيمي تدريجي وبنائي نحو تفعيل نظم إدارة الموارد البشرية كأساس إيجاد بيئة عمل ملهمة ومحفزة على الإبداع، والعمل التعاوني والجماعي نحو تحقيق أهداف قطاع التعليم.
- بنية مؤسسية وتكنولوجية قوية ديناميةة لإدارة الموارد البشرية، يضطلع بإدارتها أكفأ المدراء.
- أداء منضبط للعاملين بمنظومة التعليم وفق مبادرات وتوجيهات إدارات الموارد البشرية.
- مجتمع تعليمي (معلمين وغير معلمين) متنامي معرفيًا ومهاريًا، متنامى القدرة والكفاءة الذاتية، ومن خلال برامج تنمية مهنية موجهة للطاقات.

الأهداف التنفيذية بنهاية ٢٠١٧/٢٠١٦

١. إعادة هيكلة إدارات الموارد البشرية وبناء القدرة والتنسيق بين الإدارات المختصة على جميع المستويات في إطار فلسفة ورؤية ورسالة لتطوير الموارد البشرية تتبناها القيادات وجميع العاملين.
٢. بناء نظام معلومات وحوكمة إلكترونية لإدارة ومتابعة وتقويم وتنمية الموارد البشرية ودعم اتخاذ القرار على المستوى المركزي واللامركزي والقضاء على كافة أشكال التكرار الوظيفي والازدواجية التنظيمية.

٣. توجيه مسارات تنمية الموارد البشرية وفقًا لأهداف الخطة الاستراتيجية للقطاع واحتياجات التعليم قبل الجامعي، وفق المعدلات العالمية للقيادات التربوية والإدارة المدرسية والتدريس و التوجيه والإخصائيين والإدريين والعمال .
٤. إعداد ونشر برامج متكاملة للتنمية المهنية ومصادر للتدريب لمختلف المسارات الوظيفية، وخرائط زمنية لخطط ومواقع وطرق التدريب وفتح المجال لاعتماد التنمية المهنية الذاتية.
٥. وضع قواعد تربط التنمية المهنية في مختلف المواقع بمنظومة من الحوافز المادية والأدبية.
٦. وضع آلية للتقويم المنتظم لكفاءة وعوائد التدريب على المستويات كافة، مع إعداد وتفعيل آليات المساءلة والمحاسبية الرأسية والأفقية تقوم على نواتج التعلم ومعايير جودة أداء النظام.

ماذا نقيس (المؤشرات) بنهاية ٢٠١٦/٢٠١٧:

١. هيكل معدل ونظام معلومات لإدارة وتنمية الموارد البشرية.
٢. استيفاء احتياجات مراحل التعليم من معلمين مدربين على المناهج الحديثة والمطورة، وما يرتبط بها من مهارات تكنولوجيا المعلومات والاتصال.
٣. استيفاء احتياجات كوادر التعليم الفني المدربة على المناهج المطورة وطرق تقويم المعلمين الحديثة، وما يدعمها من تكنولوجيا المعلومات والاتصال
٤. استيفاء احتياجات مراحل التعليم و إدارات التعليم المركزية واللامركزية من القيادات التربوية المدربة على المداخل الحديثة للإدارة المرتبطة بالأهداف.
٥. برامج للتنمية المهنية مبرمجة زمنيًا ومصادر للتدريب لجميع التخصصات، متضمنة لوائح للحوافز المرتبطة بالنمو المهني.
٦. آلية مستدامة لمتابعة وتقويم برامج التنمية المهنية.

شكل (٣٤) أهم نواتج تنمية الكوادر والقيادات التربوية بالخطة الاستراتيجية للتعليم قبل الجامعى

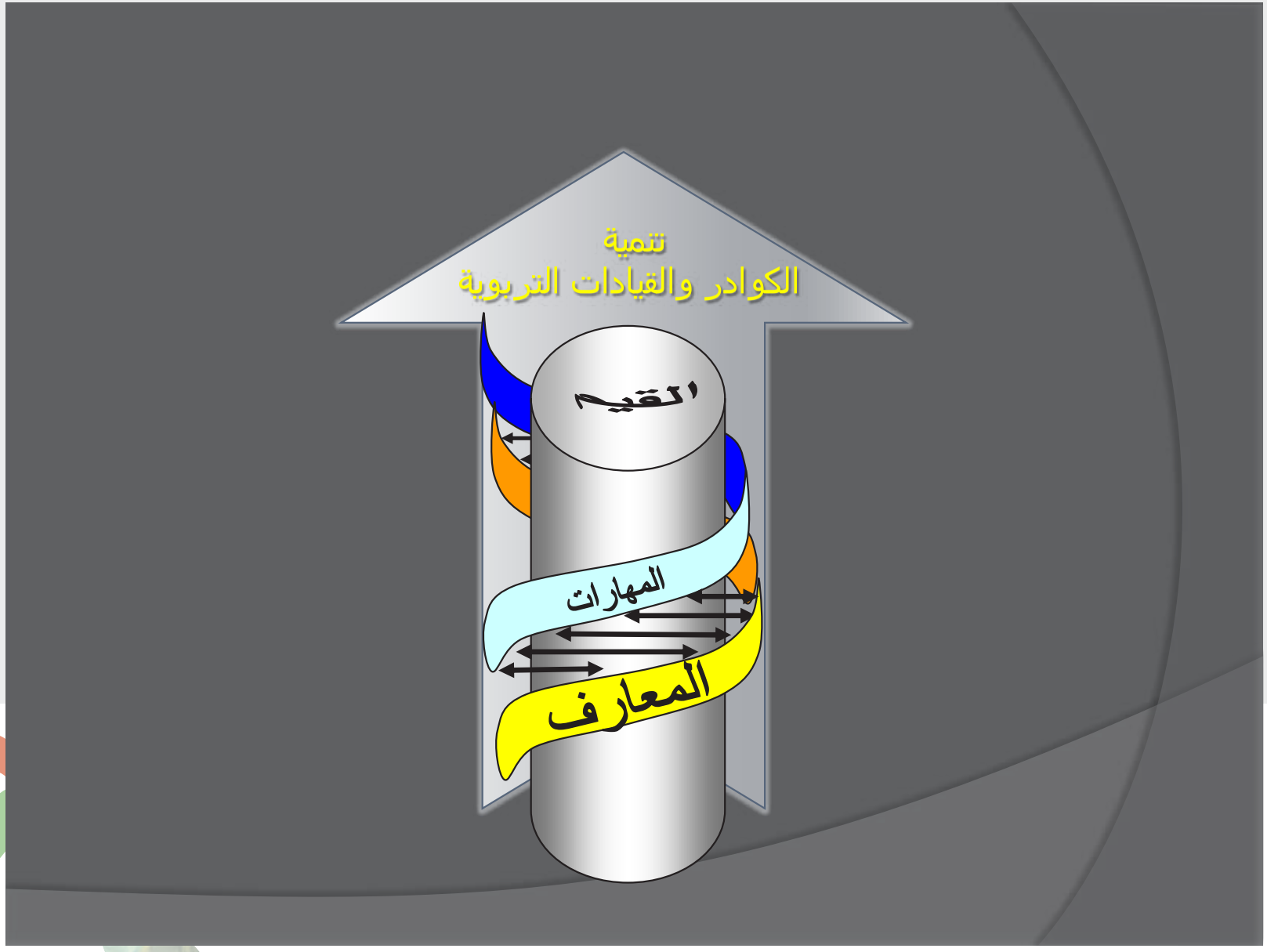

شكل (٣٥) أهم مخرجات تطوير أداء الموارد البشرية والتنمية المهنية بالخطة الاستراتيجية للتعليم قبل الجامعى

جمهورية مصر العربية
وزارة التربية والتعليم

برنامج فرعي- د: المتابعة والتقويم

الهدف العام: نظام فعال للمتابعة والتقويم مبنى على النتائج يقيس فاعلية النظام التعليمي وتطبيق السياسات وكفاءة استغلال الموارد على مختلف المستويات الإدارية.

مقدمة:

تعد منظومة المتابعة والتقويم أحد أهم مكونات الحوكمة الرشيدة لمنظومة التعليم والتعلم كونها الضمانة الرئيسة لتطوير وتحسين جميع مكونات المنظومة، كما أنها تكفل آليات موضوعية للتحقق من معدلات النمو والإنجاز وفقًا لمعايير الجودة، والأهداف العامة للقطاع.

الأهداف الاستراتيجية:

- بناء منظومة للمتابعة والتقويم مبنية على النتائج تقوم على إطار من مؤشرات أداء وعوائد متفق عليها من قبل المتخصصين وأصحاب المصلحة مدعومة ببنية من تكنولوجيا المعلومات والاتصال.
- نشر ثقافة المتابعة والتقويم المبني على النتائج على جميع المستويات الإدارية بوزارة التربية والتعليم.

الأهداف التنفيذية بنهاية ٢٠١٧/٢٠١٦

١. بناء مصفوفة مؤشرات الأداء والنتائج ووسائل التحقق وقوائم ومصادر ودورة جمع وتحليل البيانات وتوزيع التقارير.
٢. دمج المصفوفة كمكون بمنظومة تكنولوجيا المعلومات والاتصال بقطاع التعليم قبل الجامعي، بما يسمح بإدخال البيانات والحصول على التقارير الفورية من أي نقطة إدارية.
٣. التنمية المهنية لكوادر المتابعة على جميع المستويات الإدارية بدءًا من المدرسة.
٤. تحديد أدوار المراكز البحثية في تصميم الأدوات وتحليل النتائج.
٥. وضع دليل لنظام المتابعة والتقويم وإتاحته للمستخدمين على جميع المستويات.
٦. وضع التشريعات اللازمة لإنشاء و تفعيل النظام.

تقديم تعليم جيد
لكل طفل

ماذا نقيس (المؤشرات) بنهاية ٢٠١٦/٢٠١٧:

١. جهاز فعَّال للمتابعة والتقويم.
٢. خط البدء لمستوى أداء منظومة التعليم قبل الجامعي.
٣. تقارير متابعة دورية ومنتظمة لأداء مختلف المستويات الإدارية لوزارة التربية والتعليم متاحة لأصحاب المصلحة.
٤. تقارير تقويم لنتائج مشروعات وبرامج الإصلاح.

برنامج فرعي - هـ: الإصلاح المتمركز حول المدرسة

الهدف العام: تطوير إدارة المؤسسة التعليمية في إطار نظام تعليمي يعمل بنظام مركزي / لامركزي متوازن ويدعم التنمية المهنية المستدامة والحوكمة الرشيدة والمحاسبية لتوفير بيئة تعليمية داعمة تحقق جودة التعليم وحقوق الطفل فتنتج مواطنًا مبتكرًا قادرًا على المنافسة في مجتمع المعرفة، ومساهمًا في تنمية وطنه.

مقدمة:

لابد لأية محاولات للتنمية أو لإصلاح التعليم أن يكون على رأسها المدرسة فهي المنوط بها تنمية الهوية المصرية والشعور بالانتماء لهذا الوطن والتعرف على حقوق المواطن وواجباته تجاه هذا الوطن الكريم ثم تقع مسئولية بناء المهارات والمعارف التي تتيح فرص العمل ثم تدعم الحرية عن طريق بناء التفكير الناقد الواعي المميز لدى النشء فتتطور القدرة على الاختيار الصحيح وإعمال العقل. وأخيرًا تتحقق الكرامة الإنسانية التي تنمو منذ الطفولة المبكرة، وتتحقق عن طريق احترام الذات والفخر بالمساهمة فى بناء الوطن.

ولما كانت المدرسة هي وحدة الفعل في النظام التعليمي فقد مثلت في الخطة الاستراتيجية السابقة محورًا اساسيًا لجميع برامج إصلاح التعليم. وقد وجهت الوزارة حينذاك جميع مشروعات الجهات المانحة نحو تنفيذ برامج متنوعة للإصلاح المتمركز حول المدرسة بدون تحديد نموذج موحد، وذلك لضمان وجود تجارب عديدة يتم في النهاية البناء على الممارسات والتجارب الناجحة منها والاستفادة منها بنشرها وتعميمها، وهو ما تستهدفه الخطة الحالية.

الأهداف الاستراتيجية:

- دعم قدرات المؤسسات التعليمية على الإدارة الذاتية والشفافية والمحاسبية في إطار مركزي/لامركزي متوازن.
- تطوير أداء القيادات التعليمية لممارسة الإدارة المتمركزة حول المدرسة وقيادة التغيير لاستيفاء تقييم الأداء لتحقيق معايير الجودة.
- بناء قدرات المؤسسة التعليمية وتوفير الدعم الفني المستمر لضمان الجودة المستدامة.

تقديم تعليم جيد لكل طفل

- تفعيل المشاركة بين المجتمع المحلي والمؤسسة التعليمية لتحقيق متطلبات الجودة.
- توفير بيئة تربوية جاذبة وآمنه، ومرحبة تحقق تكافؤ الفرص وتدعم الإصلاح الذاتي للمدرسة.

الأهداف التنفيذية بنهاية ٢٠١٦/٢٠١٧:

١. بناء البيئة التشريعية والقانونية الداعمة لعملية الإصلاح على مستوى المدرسة
٢. وضع وتطبيق معايير و أسس موضوعية و صادقة لاختيار القيادات المدرسية
٣. بناء قدرات وحدات التدريب وفرق التحسين ومسئولي المتابعة والتقويم لدعم المؤسسات التعليمية لاستيفاء في تطبيق متطلبات الإصلاح على مستوى المدرسة ومعايير الجودة والاعتماد.
٤. بناء قدرات القيادات لمباشرة اتخاذ القرار اللامركزي و إدارة الموارد وتزويدهم بمهارات التواصل الفعال والمهارات التكنولوجية و إدارة التغيير والتنمية المهنية الذاتية وكيفية تحقيق تكافؤ الفرص بين الطلاب وبين العاملين ومراعاة حقوق الطفل ودمج ذوي الاحتياجات الخاصة.
٥. التوسع في تطبيقات معادلة التمويل لتحقيق العدالة في توزيع الموارد و ربطها بالأداء.
٦. استحداث آليات للتقويم والمتابعة، وما يرتبط بها من آليات المساءلة والمحاسبية الرأسية والأفقية ونظام التحفيز استنادًا على تقييم الأداء ونواتج التعلم.
٧. مراجعة القرارات واللوائح المنظمة لمجالس الأمناء والعلاقة بين المدرسة والمجتمع المحلي والمدني، وتمكين مجلس الأمناء من المشاركة الفعالة في اتخاذ القرار بالمدرسة ومتابعة تنفيذه
٨. وضع وتطبيق آليات تحفيز المجتمع المحلي والمدني والقطاع الخاص للمشاركة في توفير و إدارة الإمكانات والموارد المادية والبشرية اللازمة للمدرسة.
٩. وضع وتطبيق نظم لتشبيك المدارس في تجمعات للمشاركة في الموارد والتنمية المهنية وتبادل الخبرات لتعميم نجاحات الإصلاح.

ماذا نقيس (المؤشرات) بنهاية ٢٠١٦/٢٠١٧:

١. تشريع ينقل السلطات الإدارية والمالية إلى القيادات التعليمية في جميع المحافظات يتضمن آليات للتنسيق والتكامل بين المستويات المركزية واللامركزية.
٢. دليل للإصلاح القائم على المدرسة.
٣. عدد المعلمين والكوادر المدربة.

ثانيًا: البرامج المتقاطعة

أ: برنامج الإصلاح الشامل للمناهج

الهدف العام : تطوير مناهج دراسية للتعليم قبل الجامعي تتفق مع مُتطلبات ومهارات القرن الحادي والعشرين بمُتغيراته المحلية والإقليمية والعالمية، وتسعي لتنمية ثقافة التفكير والإبداع، والحفاظ على القيم الأصيلة للمجتمع المصري وترسيخها، والتأكيد على المواطنة الرقمية، وذلك لإعداد أجيال قادرة على المنافسة عالميًا للوصول إلى مراكز متقدمة في مجال العلوم والرياضيات والتقنيات (شكل ٣٦،٣٧).

مقدمة:

تأتي عملية تطوير المناهج كأهم الخيارات الاستراتيجية لإحداث النقلة النوعية المُبتغاة في نظام التعليم المصري للتحول به إلى نموذج تربوي مغاير تتبلور ملامحه في تغيير مركز الثقل في الممارسات التعليمية من المعلم إلي المتعلم، وبالتالي من التعليم إلى التعلم، ومن الاهتمام بالمعارف إلي تنمية المهارات، والتحول من ثقافة الذاكرة إلى ثقافة التفكير والإبداع، وأخيرًا من الاقتصار على استهلاك المعرفة إلى المُشاركة في إنتاجها، وذلك بالاستناد على بيئة داعمة من تكنولوجيا المعلومات والاتصال.

الأهداف الاستراتيجية:

- إصدار ميثاق عام لمناهج التعليم قبل الجامعي في مصر.
- إصدار وثيقة مناهج لذوي الاحتياجات الخاصة من الموهوبين وذوي الإعاقات بأشكالها المختلفة المدمجين وغير المدمجين بجميع فئاتهم وكذلك الفئات المحرومة ثقافيًا.
- تطوير منظومة المناهج الدراسية والكتب ومصادر التعلم لجميع مراحل التعليم و التعليم المجتمعي، بما يتماشى والاتجاهات العلمية، ويستند على بيئة تكنولوجية في التعليم والتقويم والاتصال، ويدعم قيم المواطنة.
- الاستفادة من الخبرات الدولية في تطوير منظومة التقويم في ضوء نواتج التعلم، في المراحل التعليمية المختلفة.

تقديم تعليم جيد
لكل طفل

الأهداف التنفيذية بنهاية ٢٠١٦/٢٠١٧:

١. تحديث وثائق الميثاق العام لمناهج التعليم قبل الجامعي.
٢. تطبيق وثيقة المستويات المعيارية لخريج التعليم قبل الجامعي، في إعداد المناهج الدراسية، وعناصرها في جميع المراحل الدراسية.
٣. تطوير أدوات التقويم والمستويات المعيارية لكل مادة من المواد الدراسية في جميع صفوف التعليم قبل الجامعي وتطبيق اختبارات قومية مقننة لوضع خط البدء، ومستهدفات مرحلية وقياس أثر تطبيق المناهج الجديدة و المطورة.
٤. تقديم مناهج ومصادر للتعلم في الرياضيات والعلوم واللغات وفق المعايير العالمية تستند على تكنولوجيا المعلومات والاتصال التفاعلية، ضمن مصفوفة للمدى والتتابع تبدأ بحلقة التعليم الابتدائي وتنتهى بالثانوي.
٥. تطوير مناهج ومصادر تعلم اللغة العربية والتربية الدينية والمواد الاجتماعية بناء على الخبرات السابقة، لتعميق مفاهيم المواطنة والهوية.
٦. إعداد أدلة لتأليف الكتب ومصادر التعلم في ضوء المعايير المستهدفة.

ماذا نقيس (المؤشرات) بنهاية ٢٠١٦/٢٠١٧:

١. ميثاق عام لمناهج التعليم قبل الجامعي.
٢. وثيقة مناهج لذوي الاحتياجات الخاصة.
٣. مناهج مطورة متجددة تستند على تكنولوجيا المعلومات والاتصال لجميع مراحل التعليم.
٤. منظومة للتقويم وبنوك للأسئلة لجميع الصفوف الدراسية.
٥. كتب ومصادر تعلم تفاعلية لجميع الصفوف الدراسية.

شكل (٣٦) جوانب الضعف فى منظومة المناهج والمواد التعليمية بالخطة الاستراتيجية للتعليم قبل الجامعى

تطوير المناهج

- محتوي المنهج نظري مجرد
- المعلم هو خبير ومصدر تقييم للمعلومات
- الطالب متلقي سلبي
- بيئة تعلم ذات صفيفة التفاعل وغير محفزة على المشاركة
- التقويم يقيس التذكر ويرتبط بإصدار الأحكام

من النموذج التقليدي

شكل (٣٧) ركائز تطوير منظومة المناهج والمواد التعليمية فى الخطة الاستراتيجية للتعليم قبل الجامعى

جمهورية مصر العربية
وزارة التربية والتعليم

ب: برنامج تكنولوجيا التعليم

الهدف العام: التوسع في بنية وتطبيقات وتعظيم الاستفادة من تكنولوجيا المعلومات و الاتصال في الممارسات التربوية والإدارية بمختلف مستويات منظومة التربية والتعليم لضمان تأهيل التلاميذ لاقتصاد المعرفة مع كفاءة وفاعلية إدارة المنظومة في إطار القيم الرقمية وخدمات الحكومة الإلكترونية.

مقدمة:

تحتل تكنولوجيا المعلومات والاتصال مركزًا محوريًا في برامج إصلاح التعليم في العديد من دول العالم، حيث ينظر إليها كوسيلة الانتقال إلى اقتصاد المعرفة ومجتمع التعلم، واتسعت الحاجة إليها على مستويات ثلاثة، مستوى الإدارة المدرسية حيث تزيد من فعالية الحوكمة وانسياب البيانات اللازمة لصنع القرارات، وعلى مستوى المعلم، حيث يستخدمها في تخطيط وتقديم الدروس، والتلميذ، حيث لم يعد يكتفى بالإلمام المعرفي والمهارات الأولية لتكنولوجيا المعلومات والاتصال، ولكن الاستفادة منها في التعلم و التحصيل والتواصل واكتساب المهارات الحاسوبية المتقدمة.

الأهداف الاستراتيجية:

- استكمال البنية التكنولوجية اللازمة لتدعيم كفاءة و فعالية إدارة وحوكمة منظومة التعليم ودعم اتخاذ القرار بدءًا من مستوى المدرسة إلى الإدارة المركزية.
- توفير تكنولوجيا معلومات والاتصال للمعلمين وتنمية قدراتهم في الاستفادة منها في الحصول على المصادر التعليمية، وتخطيط وتقديم الدروس، وتقويم و إدارة الفصول الدراسية بفعالية والتواصل مع تلاميذهم وأولياء أمورهم خارج حدود الفصل الدراسي.
- توفير تكنولوجيا معلومات الاتصال التي تكسب التلميذ مهارات التعامل معها واستخدامها في التعلم والتقييم الذاتي والتواصل المعرفي.

الأهداف التنفيذية بنهاية ٢٠١٦/٢٠١٧:

سياسة الإتاحة وتكافؤ الفرص:

١. بناء نظام معلومات لحصر و إدارة مكونات تكنولوجيا المعلومات والاتصال

بمختلف مرافق وزارة التربية والتعليم، من معدات وأجهزة وبرمجيات وتطبيقات وشبكات ومواقع إلكترونية و كوادر مدربة على الاتصال بشبكة الإنترنت ومستخدمة لتكنولوجيا المعلومات والاتصال.

٢. تصميم نماذج متكاملة من تكنولوجيا المعلومات والاتصال تناسب مختلف البنى التحتية ومدى توفر خدمات الاتصال ومستويات الخبرة والتأهيل بمختلف مستويات التعليم.
٣. توفير إمكانية من تكنولوجيا المعلومات والاتصال تتناسب وحجم ومستوى المدرسة بجميع مدارس التربية والتعليم مع مراعاة التكافؤ في مستويات الإتاحة.
٤. توفير البرمجيات والتطبيقات الإدارية والتربوية اللازمة لجميع المشاركين في المنظومة التربوية

سياسة الجودة:

١. تدريب الإدارات التربوية بمختلف المستويات على استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال في التخطيط والمتابعة وصنع القرارات المبنية على المعلومات.
٢. تدريب جميع المعلمين على استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال في الممارسات التربوية داخل وخارج الفصل.
٣. توفير الصيانة المنتظمة ومواد التشغيل لجميع المستويات.
٤. توفير دليل للمواطنة الرقمية الخاصة باستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال.

سياسة تدعيم البنية المؤسسية وبناء القدرة على تطبيق اللامركزية:

١. تشريع لتوفير ميزانية للصيانة السريعة ومستلزمات التشغيل لتكنولوجيا المعلومات والاتصال من الميزانية اللامركزية، و إضافتها صلاحيات المدرسة، وكذلك ينظم العلاقة بين المدرسة وأقرب مدرسة فنية للاستفادة من خدمات الصيانة.
٢. تشريع للتحديث والتخلص من المعدات المنتهية الصلاحية على المستوى اللامركزي.
٣. تكوين فريق و إنشاء نظام معلومات مخصص لمتابعة وتقويم برنامج نشر تكنولوجيا المعلومات والاتصال بوزارة التربية والتعليم.

ماذا نقيس (المؤشرات) بنهاية ٢٠١٦/٢٠١٧:

١. بوابة إلكترونية مركزية للمناهج ومصادر التعليم والتعلم والتقويم والمسابقات المعرفية الدولية، متاحة لجميع المعلمين والموجهين والتلاميذ
٢. عدد مدارس رياض الأطفال المزودة بحاسوب شخصى (لاب توب) متصل بشبكة الإنترنت.

٣. عدد معلمات رياض أطفال المدربات على استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال ولهن بريد إلكتروني.
٤. عدد مدارس المجتمع المزودة بحاسوب شخصى (لاب توب) متصل بشبكة الإنترنت.
٥. عدد ميسرات مدارس المجتمع المدربات على استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال ولهن بريد إلكتروني.
٦. عدد المدارس الابتدائية المزودة ببنية تكنولوجيا المعلومات والاتصال متصلة بشبكة الإنترنت.
٧. عدد معلمي الحلقة الابتدائية المدربين على استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال ولهم بريد إلكتروني.
٨. عدد المدارس الإعدادية المزودة ببنية تكنولوجيا المعلومات والاتصال متصلة بشبكة الإنترنت.
٩. عدد معلمي الحلقة الإعدادية المدربين على استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال ولهم بريد إلكتروني.
١٠. عدد المدارس الثانوية المزودة ببنية تكنولوجيا المعلومات والاتصال متصلة بشبكة الإنترنت.
١١. عدد معلمي مرحلة التعليم الثانوى المدربين على استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال ولهم بريد إلكتروني.
١٢. عدد طلاب المرحلة الثانوية المدربين على استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال ولهم بريد إلكتروني، ولدى كل منهم جهاز تابلت.

تقديم تعليم جيد لكل طفل

ج: برنامج التغذية المدرسية

الهدف العام: تقديم تغذية مدرسية لجميع الطلاب بمراحل التعليم المختلفة وفقًا لمعايير الجودة الغذائية والتربوية.

مقدمة:

أشار برنامج الغذاء العالمي منذ ما يقرب من عشر سنوات إلى أن التغذية المدرسية قد غدت أداة فعالة في تمكين مئات الملايين من الاطفال حول العالم من الالتحاق والاستمرار في التعليم وذلك في الدول المتقدمة والنامية على حدا سواء. تعتبر التغذية المدرسية دعم غير مباشر للأسر وتعمل على تفعيل المشاركة المجتمعية وتحسين السلوك الغذائي عند الاطفال كما تعمل على ترسيخ العاطفة والانتماء للوطن ومن جانب أخر تعمل التغذية المدرسية على زيادة جاذبية المدرسة وتقليل معدلات الانقطاع والتسرب من التعليم. يعمل البرنامج الحالي إلى التوسع الكمي والكيفي في تقديم التغذية المدرسية للتلاميذ في جميع مراحل التعليم، والتأكيد على أن التلاميذ المستفيدين من التغذية المدرسية يحصلون على ما يلزم من المكونات الغذائية الضرورية بما يتناسب مع أعمارهم وفقا للمعايير الصحية بما يضمن سلامة النمو والمناعة ضد الامراض، كما يعمل البرنامج على التثقيف وتحسين السلوك الغذائي و التنمية المهنية للكوادر و الإدارات ذات الصلة.

الأهداف الاستراتيجية:

- التوسع في حجم المجتمع الطلابي المستفيد من الوجبة المدرسية.
- زيادة عدد أيام التغذية المدرسية.
- تحسين محتويات الوجبة المدرسية وقيمتها الغذائية.
- التثقيف الغذائي للتلاميذ وخفض معدلات الإصابة بالأمراض الناتجة عن الأغذية غير الصحية وضعف الوعي الغذائي.

الأهداف التنفيذية بنهاية ٢٠١٦/٢٠١٧:

سياسة الإتاحة وتكافؤ الفرص:

١. المحافظة على نسبة ١٠٠٪ من تغذية رياض الأطفال.
٢. الوصول إلى نسبة ١٠٠٪ بدلاً من ٨٣ ٪ في تغذية التعليم الابتدائي.
٣. الوصول إلى نسبة ١٠٠٪ بدلا من ٥٣٪ في تغذية التعليم الإعدادي.
٤. الوصول إلى نسبة ١٠٠٪ في تغذية تلاميذ التعليم الثانوي الفني بدلاً من ٣٠,٥ ٪.
٥. الوصول إلى نسبة ١٠٠٪ بدلا من ٤٪ في تغذية تلاميذ التعليم الثانوي العام.

جمهورية مصر العربية
وزارة التربية والتعليم

سياسة الجودة:

١. تحسين الوجبة لتفي بنسبة ٥٠٪ من الاحتياجات الغذائية بدلاً من ٣٠٪.
٢. معالجة نقص المغذيات الدقيقة، والعمل على خفض نسبة الأنيميا (نقص الحديد).
٣. دمج التثقيف الغذائي بالأنشطة المدرسية وطبع نشرات التوعية والتثقيف الغذائي على غلاف الوجبة المدرسية.
٤. تدريب وتأهيل موجهي و إخصائي وفنيي التغذية المدرسية.

سياسة تدعيم البنية المؤسسية وبناء القدرة على تطبيق اللامركزية:

١. وضع آلية للتنسيق بين قطاعات التعليم الفني (الزراعي – الصناعي – الفندقي) في وضع خطة مشتركة يساهم فيها كل طرف لإنتاج الوجبة المدرسية.
٢. تشجيع وفتح حساب للمشاركة المجتمعية لتمويل التغذية المدرسية على المستوى اللامركزي.
٣. إيجاد آلية للتنسيق بين الإدارة المالية وعضو التغذية بالمديريات في إعداد مقترح موازنة التغذية .
٤. التنسيق مع هيئة الأبنية التعليمية بضرورة الأخذ في الاعتبار تجهيز مكان مناسب لإعداد وتجهيز وتقديم التغذية المدرسية .

ماذا نقيس (المؤشرات) بنهاية ٢٠١٦/٢٠١٧:

١. نسبة الأطفال المستفيدين من وعدد أيام التغذية في مرحلة رياض الأطفال.
٢. نسبة الأطفال المستفيدين من وعدد أيام التغذية في المرحلة الابتدائية.
٣. نسبة الأطفال المستفيدين من وعدد أيام التغذية في المرحلة الإعدادية.
٤. نسبة الأطفال المستفيدين من وعدد أيام التغذية في المرحلة الثانوي العام.
٥. نسبة الأطفال المستفيدين من وعدد أيام التغذية في المرحلة الثانوي الفني.
٦. محتوى الوجبة وقيمتها الغذائية في جميع المراحل.

تمويل الخطة:

يعتمد تمويل الخطة على ثلاثة مصادر: الدولة كممول رئيس، والمساهمات المجتمعية والقطاع الخاص والجهات المانحة، والموارد الذاتية لوزارة التربية والتعليم. بالنسبة للمساهمات المجتمعية، فقد لاحت بشائرها مبكرًا، وسوف يتم على سبيل المثال تمويل بناء ٣٠٠٠ مدرسة بمعدل ١٠٠٠ في السنة في إطار مبادرة المشاركة بين القطاعين العام و الخاص، وتبنى الفنان محمد صبحي إنشاء ٥٠ مدرسة تجريبية في المناطق المحرومة، وتبنت مجموعة مستثمرين بناء ٣٠٠ مدرسة، كما اجتذبت مبادرة جدد فصلك ٥٠٠ مليون جنيه إلى الآن، وتتولى جمعية أصحاب المدارس الخاصة المشاركة في صيانة بعض المدارس الحكومية، وعلى مستوى الدول والجهات المانحة، تبنت دولة الإمارات العربية بناء ٥٤٠ مدرسة، كما تبنت منظمة اليونيسيف تمويل إعداد الخطة وتدريب الكوادر المحلية قبيل مرحلة التنفيذ، ومن المتوقع أن تزيد هذه الموارد من خلال تسويق الخطة ومع الاستقرار السياسي للدولة، أما على صعيد تنمية الموارد الذاتية، تم تكوين فريق متخصص لتسويق الإمكانات المتوفرة لدى الوزارة من منظور اقتصادي يضمن توفير موارد للصيانة الذاتية وعائدًا اقتصاديًا يستثمر في تنفيذ الخطة. من جانب آخر تتبنى الوزارة سياسة لترشيد الإنفاق بناء على نتائج دراسة متابعة الإنفاق العام التي سبق وأن مولها الاتحاد الأوروبي، ودراسات تحليل الإنفاق العام التي قام بها فريق من البنك الدولي، وكذلك من خلال حوكمة القطاع المالي من منظور مركزي/ لامركزي يضمن الشفافية والمحاسبية والكفاءة في تخصيص الموارد، و التركيز على استراتيجيات لمتابعة الإنفاق تراعى تحديد أولويات هذا الإنفاق (شكل ٣٨)، وفي الوقت نفسه تحقيق كفاءة وفعالية أكثر وتفويض سلطات الإدارة مع المساءلة عن النتائج.

أما بخصوص التمويل الحكومي، فتشير معدلات الإنفاق العام على التعليم قبل الجامعي سواء من الناتج المحلى الإجمالي أو من جملة الإنفاق العام إلى الثبات النسبي على امتداد الفترة ٢٠٠٨/٠٧ – ٢٠١٣/١٢ طبقاً للنتائج الفعلية، (شكل ٢٤) ويؤثر ذلك على أمرين :

- الأول: بقاء أولوية التعليم على نفس الدرجة من سلم أولويات الإنفاق الحكومي، حيث لم تتجاوز نسبة الإنفاق على التعليم العام قبل الجامعي ٣٪ من الناتج المحلى الإجمالي، وبما يعادل نحو ٩٪ من إجمالي الإنفاق العام .
- الثاني : أهمية وضرورة زيادة حجم الإنفاق العام على التعليم قبل الجامعي، حيث يؤشر الواقع الحالي إلى حتمية تبني برامج لإصلاح التعليم، وذلك بالنظر إلى حجم الإنفاق على التعليم الموازي، والذى يصل في بعض التقديرات إلى ما يناهز حجم الإنفاق العام بما يشى بالاستخدام غير الرشيد للموارد القومية.

إن الاعتبارين السابقين يدعوان إلى ضرورة تحريك مخصصات التعليم في إطار الإنفاق العام أو الناتج المحلى الإجمالي إلى مستوى يفي بالبدء في تحقيق تحسن حقيقي في العملية التعليمية وفقًا لأهداف قد تحددت، ومع ضمان تحقيق الكفاءة والفعالية في الإنفاق من خلال برامج للمتابعة والتقييم.

وقد استجاب دستور (٢٠١٤) إلى ذلك حيث تناول التعليم « باعتباره حقًا لكل مواطن هدفه بناء الشخصية المصرية، وتأصيل المنهج العلمي في التفكير، وتنمية المواهب، وتشجيع الابتكار، وترسيخ القيم الحضارية والروحية، وتوفر الدولة التعليم بمعايير الجودة العالمية، وتلتزم بتخصيص نسبة من الإنفاق الحكومي للتعليم لا تقل عن ٤٪ من الناتج المحلى الإجمالي تتصاعد تدريجيًا حتى تتفق مع المعدلات العالمية» ، إن النسبة التي تضمنها الدستور تعادل ما يتراوح بين ١٢ -١٤٪ من الإنفاق العام بالموازنة العامة للدولة. كما تضمن الدستور أيضًا أن «المعلمين وأعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم الركيزة الأساسية للتعليم ، وتكفل الدولة تنمية كفاءاتهم العلمية ومهاراتهم المهنية ورعاية حقوقهم المالية والادارية، بما يضمن جودة التعليم وتحقيق أهدافه.»

وانطلاقًا مما تضمنه الدستور تم وضع الخطة الحالية لقطاع التعليم الجامعي في إطار إنفاق متوسط الأجل وذلك بالاستناد إلى الاعتبارات التالية:

- التركيز على هدف الإتاحة بجميع المراحل التعليمية، وبالتوازي مع ذلك هدف الجودة ببرامجه وأنشطته المتعددة باعتبارهما ركيزتين أساسيتين في الخطة الاستراتيجية للتعليم ، بما يتماشي مع تأكيد الدستور على التزام الدولة بتوفير التعليم طبقًا لمعايير الجودة العالية.
- ربط حجوم الإنفاق المقترحة بخطة الإنفاق متوسط المدى بأهداف واقعية محددة يمكن قياسها كميًا على مدى سنوات الإطار متوسط المدى، حيث إن المساءلة عن النتائج تعتمد على أهداف واضحة تقبل القياس وعلى موازنة توضح الحد الأدنى من النتائج المترتبة على تنفيذها، وهذا بدوره يتأسس على حدود وسقوف للمصروفات ونظم للمحاسبة والمراجعة التي تقيس وتعد التقارير عن النتائج.
- تحقيق التكامل فيما بين الإنفاق الجاري والرأسمالي، بما يحقق النمو المتوازن والاستفادة المثلى من الأصول البشرية والمادية في تحقيق الإصلاح المنشود.

- تحقيق مزيد من الشفافية في مجالات الإنفاق على التعليم، والتي تتطلب مدى زمنيًا يتجاوز العام بما يسمح بتبني برامج يمكن قياس أثرها على إصلاح العملية، وهو ما لا يتيسر في الموازنات السنوية، كما توفر الشفافية أساسًا صلبًا للمساءلة.

وتوفر الأطر متوسطة الأجل للإنفاق وللموازنة - إذا ما امتد تطبيقها على المستوى الكلى - أدوات أفضل وأكثر شفافية لتصميم السياسة المالية العامة وتقييمها وتنفيذها، كما أنها تساعد على ضبط أوضاع المالية العامة على نحو واقعى ومستقر يتسم بالشفافية والعلانية الكاملة، وتستند أطر الموازنة متوسطة الأجل على تحسينات مؤسسية جوهرية والتزام سياسى متواصل.

وقد روعي في وضع إطار الموازنة متوسط الأجل:

- مراعاة أهداف السياسة المالية العامة، وتحديد الأهداف القطاعية والأهداف الكمية والاستعداد للدفاع عنها على أعلى المستويات الحكومية والتشريعية . فإطار الإنفاق متوسط الأجل ما كان يمكن بناؤه دون وجود برامج تستهدف تحسين مخرجات نظام التعليم ما قبل الجامعي
- وضع تقديرات الموازنة استنادًا إلى الأسعار الاسمية « أسعار سنة الأساس».
- استناد إطار الموازنة إلى مقترحات محددة بوضوح ومحسوبة التكاليف على مستوى السياسات.
- اقتران الموازنة متوسطة الأجل بتدابير معززة لمراجعة كل سياسة من سياسات الإنفاق والآليات المؤسسية المعتمدة لتنفيذها.

وقد تمت الاستفادة من الخبرات المكتسبة في إعداد الخطة الاستراتيجية السابقة، وما تبعها من بناء للقدرات والمهارات والآليات في التخطيط والموازنة عند بناء إطار الإنفاق الحالي وما صاحبه من سيناريوهات، بما في ذلك من المنهجية التقديرية لتوزيع الإنفاق العام على مراحل التعليم قبل الجامعي استنادًا إلى مؤشرات إحصائية فعلية ، وكذلك استخدام « نموذج التحليل والتوقع « الذى مكن من استشراف تكلفة البرامج المختلفة وفق أهداف كل برنامج على المدى الزمنى للحلقة الثلاثية للخطة التأسيسية،

من جانب آخر فإن بناء برامج الخطة على أساس الربط ما بين الإنفاق والأهداف أو المخرجات مع فصل الإنفاق الجاري عن الإنفاق الرأسمالي يعتبر خطوة إلى موازنات الأداء ، تتماشى مع الاتجاه الجديد في الإدارة الذى شهد تحولاً في مفهوم المساءلة ، من مفهوم يرتكز على التطابق مع القواعد والإجراءات إلى مفهوم يستند إلى الكفاءة والنتائج، ولقد ترتب على هذا التحول في مفهوم المساءلة تحولاً في نظام الموازنة من الموازنات التقليدية إلى موازنات الأداء. وفي الوقت نفسه يوفر أساسًا عمليًّا لربط سياسات التعليم ببناء الموازنة على أساس البرامج وهو ما يتسق مع

التعديل التشريعي لقانون الموازنة العامة للدولة والذى صدر بالقانون ٢٠٠٥/٨٧ ويقضى في المادة الرابعة منه بأن « تعد الموازنة العامة للدولة ، مع مراعاة البرامج والمشروعات والأعمال في مدة أقصاها خمس سنوات من تاريخ العمل بهذا القانون».

ونظرًا لأن وضع إطار للإنفاق متوسط المدى يتطلب بداية توفر سقوف مبدئية للإنفاق وهو غير متوفر حاليًا، لذا لجأ قطاع التربية والتعليم، إلى وضع سقوف افتراضية تقوم على معطيات السنوات السابقة، والسياسات الحالية لوزارة المالية، والنمو المتوقع للناتج المحلي الإجمالي، والنسبة المخصصة للتعليم قبل الجامعي وفق دستور (٢٠١٤)، حيث تم وضع ثلاثة سيناريوهات تصاعدية للسقوف المالية (شكل ٣٩-٤١)، وهناك منهجية معدة لتطبيق الموازنة على أساس الأولويات، وبحث البراح المالي حال إقرار أي من السيناريوهات من قبل الحكومة.

وتقدم الجداول الآتية (١٤-١٦) إطارًا متوسط الأجل للإنفاق بقطاع التعليم قبل الجامعي للفترة ٢٠١٥/١٤ – ٢٠١٧/١٦ تأتى لاحقة لإطار سبق أن شمل السنوات ٢٠١٣/١٢ – ٢٠١٥/١٤ وبالتالي فإن السنة الأخيرة تربط فيما بين الإطارين بما يعنى أنها أطر متصلة ومتواصلة ، كما أنها أطر تعبر عن خطة متحركة، تكمن فلسفتها في استيعاب ما يستجد من متغيرات سواء في ضوء نتائج التنفيذ الفعلي أو ما يستجد من تغيير في العوامل الحاكمة في إعداد الخطة.

المخطط الزمنى لتنفيذ الخطة الاستراتيجية:

المخطط الزمنى لتنفيذ كل برنامج من البرامج المختلفة للمرحلة التأسيسية للخطة الاستراتيجية للتعليم قبل الجامعي معروض تفصيليا بالخطة التنفيذية لكل برنامج ونعرض هنا مثال لنموذج الإطار الزمنى المقترح لتنفيذ برنامج التعليم الثانوى (جدول رقم ١٧).

دور الوزارات والهيئات المختلفة في دعم تنفيذ الخطة:

يوضح شكل (٤٢) أهم أوجه التعاون مع جميع الوزارات والقطاعات المختلفة.

التوصيات المستخلصة ونتائج استطلاعات الرأي للحوار المجتمعي:

يوضح شكل (٤٣) أهم التوصيات المستخلصة، كما يوضح شكل (٤٤ أ ـ ب) نسب الاتفاق على بعض القضايا والاهداف التي تضمنتها الخطة.

شكل (٣٨) الخيارات الاستراتيجية لتوفير الموارد المالية لتمويل برامج الخطة الاستراتيجية للتعليم قبل الجامعى

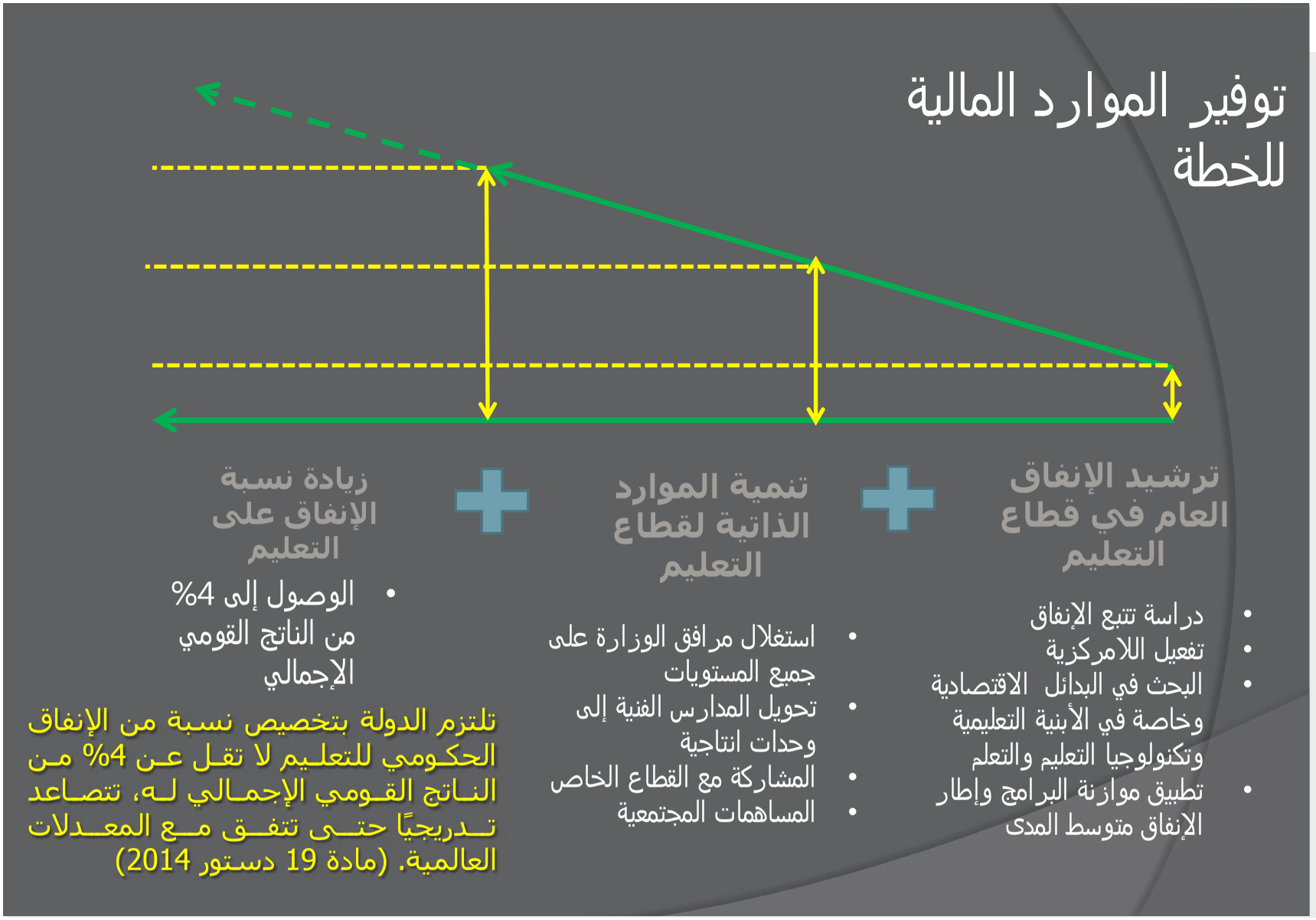

السيناريوهات التقديرية لتكلفة الخطة

جدول (١٤) السيناريو الأول (الزيادة الطبيعية فقط التي من خلالها يمكن تنفيذ من ١٥ ٪ إلى٢٠ ٪ من الأنشطة الجديدة بالخطة الاستراتيجية)

البرامج الرئيسية		رياض الأطفال	الأساسي	الثانوي	الادارة	ذوى الاحتياجات الخاصة	التعليم المجتمعى	المجموع	النسب
٣١/٥١	جارية	٣,٣٢٦,٠٨٠,٠٠٠	٤١,٢٤٣,٣٨٩,٠٠٠	١٣,٩٦٩,٥٣٥,٠٠٠	٦,٩١٨,٢٤٦,٠٠٠	٤٦٥,٦٥٢,٠٠٠	٥٩٨,٦٩٥,٠٠٠	٦٦,٥٢١,٥٩٧,٠٠٠	٪٩٢
	رأسمالية	٢٦٣,٤٦٥,٠٠٠	٣,٢٦٦,٩٥٦,٠٠٠	١,١٠٦,٥٤٩,٠٠٠	٥٤٨,٠٠٦,٠٠٠	٣٦,٨٨٥,٠٠٠	٤٧,٤٢٤,٠٠٠	٥,٢٦٩,٢٨٥,٠٠٠	٪٧
	أخرى	١٩,٥١١,٠٠٠	٢٤١,٩٣٧,٠٠٠	٨١,٩٤٧,٠٠٠	٤٠,٥٨٣,٠٠٠	٢,٧٣٢,٠٠٠	٣,٥١٢,٠٠٠	٣٩٠,٢٢٢,٠٠٠	٪١
	إجمالي	٣,٦٠٩,٠٥٦,٠٠٠	٤٤,٧٥٢,٢٨٢,٠٠٠	١٥,١٥٨,٠٣١,٠٠٠	٧,٥٠٦,٨٣٥,٠٠٠	٥٠٥,٢٦٩,٠٠٠	٦٤٩,٦٣١,٠٠٠	٧٢,١٨١,١٠٤,٠٠٠	٪١٠٠
٥١/٦١	جارية	٣,٩٩١,٢٥٦,٠٠٠	٤٩,٤٩٢,٠٦٧,٠٠٠	١٦,٧٦٣,٤٤٢,٠٠٠	٨,٣٠١,٨٩٦,٠٠٠	٥٥٨,٧٨٢,٠٠٠	٧١٨,٤٣٤,٠٠٠	٧٩,٨٢٥,٨٧٧,٠٠٠	٪٩٢
	رأسمالية	٣١٦,١٥٨,٠٠٠	٣,٩٢٠,٣٤٨,٠٠٠	١,٣٢٧,٨٦٠,٠٠٠	٦٥٧,٦٠٧,٠٠٠	٤٤,٢٦٢,٠٠٠	٥٦,٩٠٩,٠٠٠	٦,٣٢٣,١٤٤,٠٠٠	٪٧
	أخرى	٢٣,٤١٤,٠٠٠	٢٩٠,٣٢٤,٠٠٠	٩٨,٣٣٦,٠٠٠	٤٨,٧٠٠,٠٠٠	٣,٢٧٨,٠٠٠	٤,٢١٥,٠٠٠	٤٦٨,٢٦٧,٠٠٠	٪١
	إجمالي	٤,٣٣٠,٨٢٨,٠٠٠	٥٣,٧٠٢,٧٣٩,٠٠٠	١٨,١٨٩,٦٣٨,٠٠٠	٩,٠٠٨,٢٠٣,٠٠٠	٦٠٦,٣٢٢,٠٠٠	٧٧٩,٥٥٨,٠٠٠	٨٦,٦١٧,٢٨٨,٠٠٠	٪١٠٠
٦١/٧١	جارية	٤,٧٨٩,٥٥٥,٠٠٠	٥٩,٣٩٠,٤٨٠,٠٠٠	٢٠,١١٦,١٣١,٠٠٠	٩,٩٦٢,٢٤٧,٠٠٠	٦٧٠,٥٣٨,٠٠٠	٨٦٢,١٢٠,٠٠٠	٩٥,٧٩١,٠٧١,٠٠٠	٪٩٢
	رأسمالية	٣٧٩,٣٨٩,٠٠٠	٤,٧٠٤,٤١٧,٠٠٠	١,٥٩٣,٤٣٢,٠٠٠	٧٨٩,١٢٨,٠٠٠	٥٣,١١٥,٠٠٠	٦٨,٢٩٠,٠٠٠	٧,٥٨٧,٧٧١,٠٠٠	٪٧
	أخرى	٢٨,٠٩٦,٠٠٠	٣٤٨,٣٨٩,٠٠٠	١١٨,٠٠٣,٠٠٠	٥٨,٤٤٠,٠٠٠	٣,٩٣٤,٠٠٠	٥,٠٥٨,٠٠٠	٥٦١,٩٢٠,٠٠٠	٪١
	إجمالي	٥,١٩٧,٠٤٠,٠٠٠	٦٤,٤٤٣,٢٨٦,٠٠٠	٢١,٨٢٧,٥٦٦,٠٠٠	١٠,٨٠٩,٨١٥,٠٠٠	٧٢٧,٥٨٧,٠٠٠	٩٣٥,٤٦٨,٠٠٠	١٠٣,٩٤٠,٧٦٢,٠٠٠	٪١٠٠

شكل (٣٩) سيناريو الإنفاق الأول على برامج الخطة الاستراتيجية للتعليم قبل الجامعى

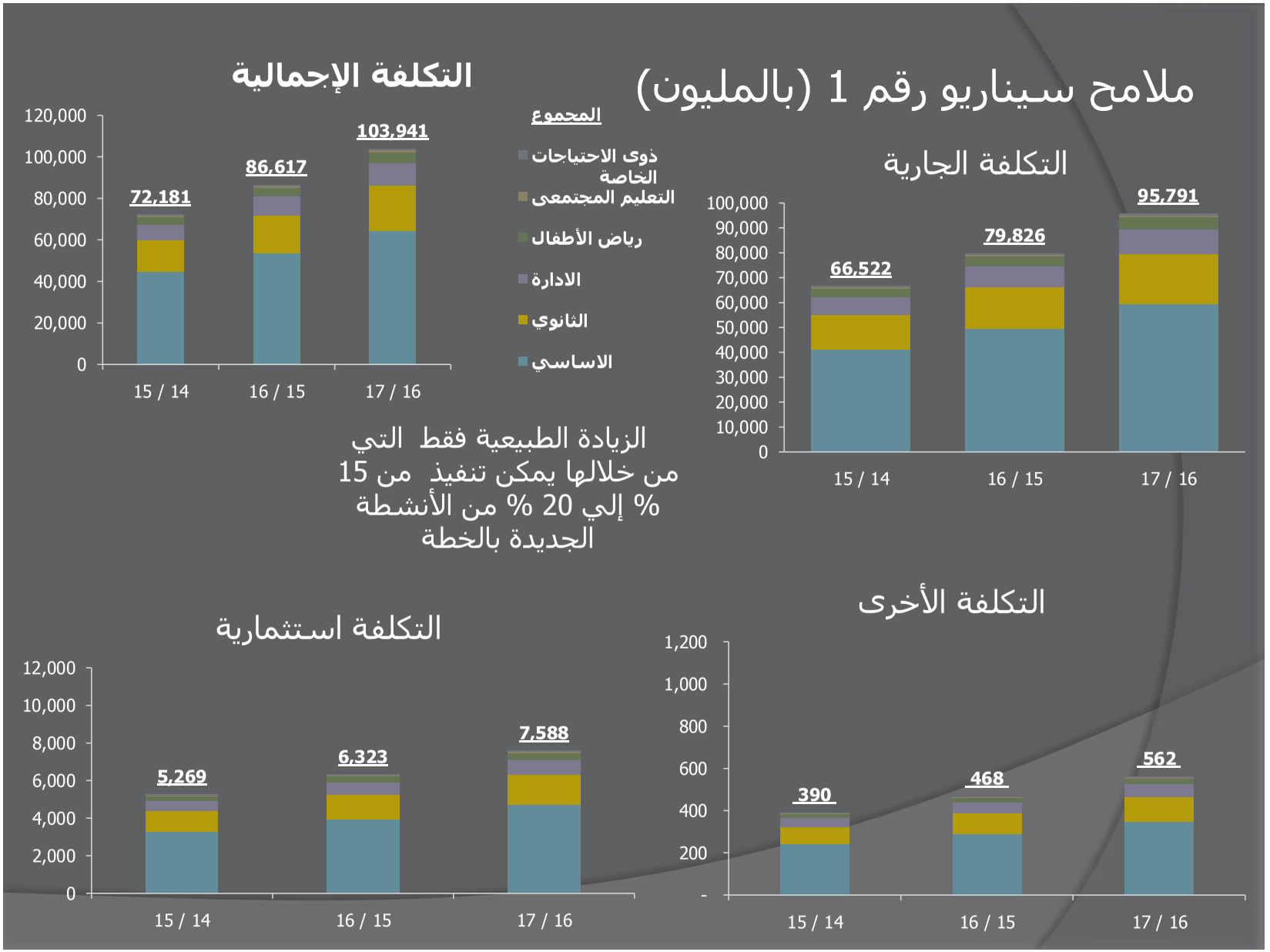

جدول (١٥) السيناريو الثاني (الزيادة الطبيعية + نسبة تسمح بتنفيذ من ٥٠ ٪ إلي ٦٠ ٪ من الأنشطة الجديدة بالخطة الاستراتيجية)

البرامج الرئيسية		رياض الأطفال	الأساسي	الثانوي	الإدارة	ذوى الاحتياجات الخاصة	التعليم المجتمعى	المجموع	النسب
٣١/٥١	جارية	٣,٤٥٨,٥٩٤,٠٠٠	٤٢,٥٠٢,٤١٤,٠٠٠	١٤,٦٥٩,٩٠٥,٠٠٠	٧١٠,١١٥,٠٠٠	٦٤١,٠٧٢,٠٠٠	٧,٢٩١,٤٨٨,٠٠٠	٦٩,٢٦٣,٥٨٨,٠٠٠	٨٨٪
	رأسمالية	٥٤١,٧٩٣,٠٠٠	٥,٨٣٦,٦٩٦,٠٠٠	١,٤٣٧,٠٦٣,٠٠٠	٣٥٩,٢٢٩,٠٠٠	٣٤٥,١١٩,٠٠٠	٥٢٥,٤٧٩,٠٠٠	٩,٠٤٥,٣٧٩,٠٠٠	١١٪
	أخرى	٣٦,٠٩١,٠٠٠	٤٤٧,٥٢٣,٠٠٠	١٥١,٥٨١,٠٠٠	٦,٤٩٧,٠٠٠	٥,٠٥٣,٠٠٠	٧٥,٠٦٩,٠٠٠	٧٢١,٨١٤,٠٠٠	١٪
	إجمالى	٤,٠٣٦,٤٧٨,٠٠٠	٤٨,٧٨٦,٦٣٣,٠٠٠	١٦,٢٤٨,٥٤٩,٠٠٠	١,٠٧٥,٨٤١,٠٠٠	٩٩١,٢٤٤,٠٠٠	٧,٨٩٢,٠٣٦,٠٠٠	٧٩,٠٣٠,٧٨١,٠٠٠	١٠٠٪
٥١/٦١	جارية	٤,١٢٢,٦٦٠,٠٠٠	٥٠,٧٣٦,٨٣٤,٠٠٠	١٧,٤٤٨,٩٨٣,٠٠٠	٨٢٩,٦٤٧,٠٠٠	٧٣٤,٠٤١,٠٠٠	٨,٦٧٢,٧٤٦,٠٠٠	٨٢,٥٤٤,٩١١,٠٠٠	٨٨٪
	رأسمالية	٥٩٢,٣٢٠,٠٠٠	٦,٤٦٣,٢٢٨,٠٠٠	١,٦٤٩,٢٧٥,٠٠٠	٣٦٨,٣٢٤,٠٠٠	٣٥٢,١٩٣,٠٠٠	٦٣٠,٥٧٥,٠٠٠	١٠,٠٥٥,٩١٥,٠٠٠	١١٪
	أخرى	٤٣,٣٠٩,٠٠٠	٥٣٨,٠٢٨,٠٠٠	١٨١,٨٩٧,٠٠٠	٧,٧٩٦,٠٠٠	٦,٠٦٤,٠٠٠	٩٠,٠٨٣,٠٠٠	٨٦٧,١٧٧,٠٠٠	١٪
	إجمالى	٤,٧٥٨,٢٨٩,٠٠٠	٥٧,٧٣٨,٠٩٠,٠٠٠	١٩,٢٨٠,١٥٥,٠٠٠	١,٢٠٥,٧٦٧,٠٠٠	١,٠٩٢,٢٩٨,٠٠٠	٩,٣٩٣,٤٠٤,٠٠٠	٩٣,٤٦٨,٠٠٣,٠٠٠	١٠٠٪
٦١/٨١	جارية	٤,٩١٩,٥٣٩,٠٠٠	٦٠,٦١٨,١٣٨,٠٠٠	٢٠,٧٩٦,٨٧٦,٠٠٠	٧١٠,١١٥,٠٠٠	٦٤١,٠٧٢,٠٠٠	٧,٢٩١,٤٨٨,٠٠٠	٩٤,٩٧٧,٢٢٨,٠٠٠	٨٩٪
	رأسمالية	٦٥٣,٩٥٢,٠٠٠	٧,٢١٥,٠٦٦,٠٠٠	١,٩٠٣,٩٣٠,٠٠٠	٣٥٩,٢٢٩,٠٠٠	٣٤٥,١١٩,٠٠٠	٥٢٥,٤٧٨,٤٠٠	١١,٠٠٢,٧٧٤,٤٠٠	١٠٪
	أخرى	٥١,٩٧١,٠٠٠	٦٤٤,٤٣٣,٠٠٠	٢١٨,٢٧٦,٠٠٠	٦,٤٩٧,٠٠٠	٥,٠٥٣,٠٠٠	٧٥,٠٦٩,٠٠٠	١,٠٠١,٢٩٩,٠٠٠	١٪
	إجمالى	٥,٦٢٥,٤٦٢,٠٠٠	٦٨,٤٧٧,٦٣٧,٠٠٠	٢٢,٩١٩,٠٨٢,٠٠٠	١,٠٧٥,٨٤١,٠٠٠	٩٩١,٢٤٤,٠٠٠	٧,٨٩٢,٠٣٥,٤٠٠	١٠٦,٩٨١,٣٠١,٤٠٠	١٠٠٪

شكل (٤٠) سيناريو الإنفاق الثانى على برامج الخطة الاستراتيجية للتعليم قبل الجامعى

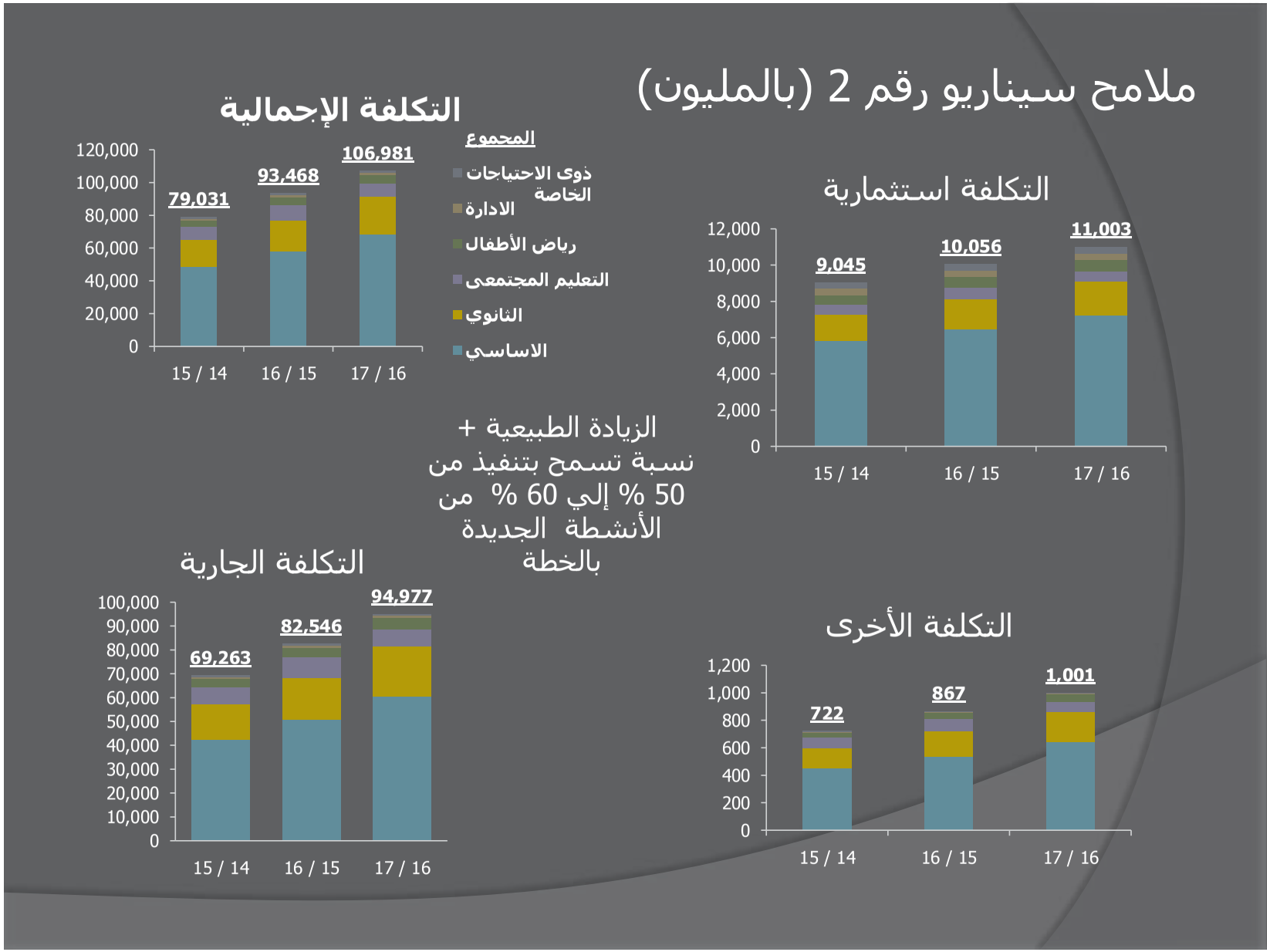

جدول (١٦) السيناريو الثالث (الزيادة الطبيعية + نسبة تسمح بتنفيذ كل أنشطة الأعوام الثلاثة الأولي من الخطة الاستراتيجية)

البرامج الرئيسة		رياض الأطفال	الأساسي	الثانوي	الإدارة	ذوى الاحتياجات الخاصة	التعليم المجتمعى	المجموع	النسب
٣١/٥١	جارية	٣,٥٩٧,٨٥٧,٠٠٠	٤٣,٨٣٢,٧٣٠,٠٠٠	١٥,٣٧٤,٤٢٢,٠٠٠	٨٢٢,٥٧٠,٠٠٠	٥٣٨,٥٠٧,٠٠٠	٧,٦٧٦,٦٨٨,٠٠٠	٧١,٨٤٢,٧٧٤,٠٠٠	٨٤٪
	رأسمالية	٨٣٠,٩٥٢,٠٠٠	٨,٥٤٠,٧٣١,٠٠٠	١,٨١٣,٠٦٣,٠٠٠	٦٧٢,٩٨٤,٠٠٠	٢١٤,١٣٦,٠٠٠	٥٢٥,٤٧٩,٠٠٠	١٢,٥٩٧,٣٤٥,٠٠٠	١٥٪
	أخرى	٣٦,٠٩١,٠٠٠	٤٤٧,٥٢٣,٠٠٠	١٥١,٥٨١,٠٠٠	٦,٤٩٧,٠٠٠	٥,٠٥٣,٠٠٠	٧٥,٠٦٩,٠٠٠	٧٢١,٨١٤,٠٠٠	١٪
	إجمالي	٤,٤٦٤,٩٠٠,٠٠٠	٥٢,٨٢٠,٩٨٤,٠٠٠	١٧,٣٣٩,٠٦٦,٠٠٠	١,٥٠٢,٠٥١,٠٠٠	٧٥٧,٦٩٦,٠٠٠	٨,٢٧٧,٢٣٦,٠٠٠	٨٥,١٦١,٩٣٣,٠٠٠	١٠٠٪
٥١/٦١	جارية	٤,٢٦٠,٩٣٣,٠٠٠	٥٢,٠٦٧,١٤٩,٠٠٠	١٨,١٦٣,٤٥٠,٠٠٠	٩٤٢,١٠٢,٠٠٠	٦٣١,٤٧٦,٠٠٠	٩,٠٥٧,٩٤٦,٠٠٠	٨٥,١٢٣,٠٥٦,٠٠٠	٨٥٪
	رأسمالية	٨٨١,٤٧٩,٠٠٠	٩,١٦٧,٢٦٤,٠٠٠	٢,٠٢٥,٢٧٥,٠٠٠	٦٨٢,٠٧٨,٠٠٠	٢٢١,٢١٠,٠٠٠	٦٣٠,٥٧٥,٠٠٠	١٣,٦٠٧,٨٨١,٠٠٠	١٤٪
	أخرى	٤٣,٣٠٩,٠٠٠	٥٧٣,٠٢٨,٠٠٠	١٨١,٦٩٧,٠٠٠	٧,٧٩٦,٠٠٠	٦,٠٦٤,٠٠٠	٩٠,٠٨٣,٠٠٠	٩٠١,٩٧٧,٠٠٠	١٪
	إجمالي	٥,١٨٥,٧٢١,٠٠٠	٦١,٨٠٧,٤٤١,٠٠٠	٢٠,٣٧٠,٤٢٢,٠٠٠	١,٦٣١,٩٧٦,٠٠٠	٨٥٨,٧٥٠,٠٠٠	٩,٧٧٨,٦٠٤,٠٠٠	٩٩,٦٣٢,٩١٤,٠٠٠	١٠٠٪
٦١/٨١	جارية	٥,٠٥٧,٨٠٢,٠٠٠	٦١,٩٤٨,٤٥٣,٠٠٠	٢١,٥١٠,٣٩٣,٠٠٠	٨٢٢,٥٧٠,٠٠٠	٥٣٨,٥٠٧,٠٠٠	٧,٦٧٦,٦٨٨,٠٠٠	٩٧,٥٥٤,٤١٣,٠٠٠	٨٦٪
	رأسمالية	٩٤٢,١١١,٠٠٠	٩,٩١٩,١٠١,٠٠٠	٢,٢٧٩,٩٣٠,٠٠٠	٦٧٢,٩٨٤,٠٠٠	٢١٤,١٣٦,٠٠٠	٥٢٥,٤٧٩,٠٠٠	١٤,٥٥٣,٧٤١,٠٠٠	١٣٪
	أخرى	٥١,٩٧٠,٠٠٠	٦٤٤,٤٣٣,٠٠٠	٢١٨,٢٧٦,٠٠٠	٦,٤٩٧,٠٠٠	٥,٠٥٣,٠٠٠	٧٥,٠٦٩,٠٠٠	١,٠٠١,٢٩٨,٠٠٠	١٪
	إجمالي	٦,٠٥١,٨٨٣,٠٠٠	٧٢,٥١١,٩٨٧,٠٠٠	٢٤,٠٠٨,٥٩٩,٠٠٠	١,٥٠٢,٠٥١,٠٠٠	٧٥٧,٦٩٦,٠٠٠	٨,٢٧٧,٢٣٦,٠٠٠	١١٣,١٠٩,٤٥٢,٠٠٠	١٠٠٪

شكل (٤١) سيناريو الإنفاق الثالث على برامج الخطة الاستراتيجية للتعليم قبل الجامعى

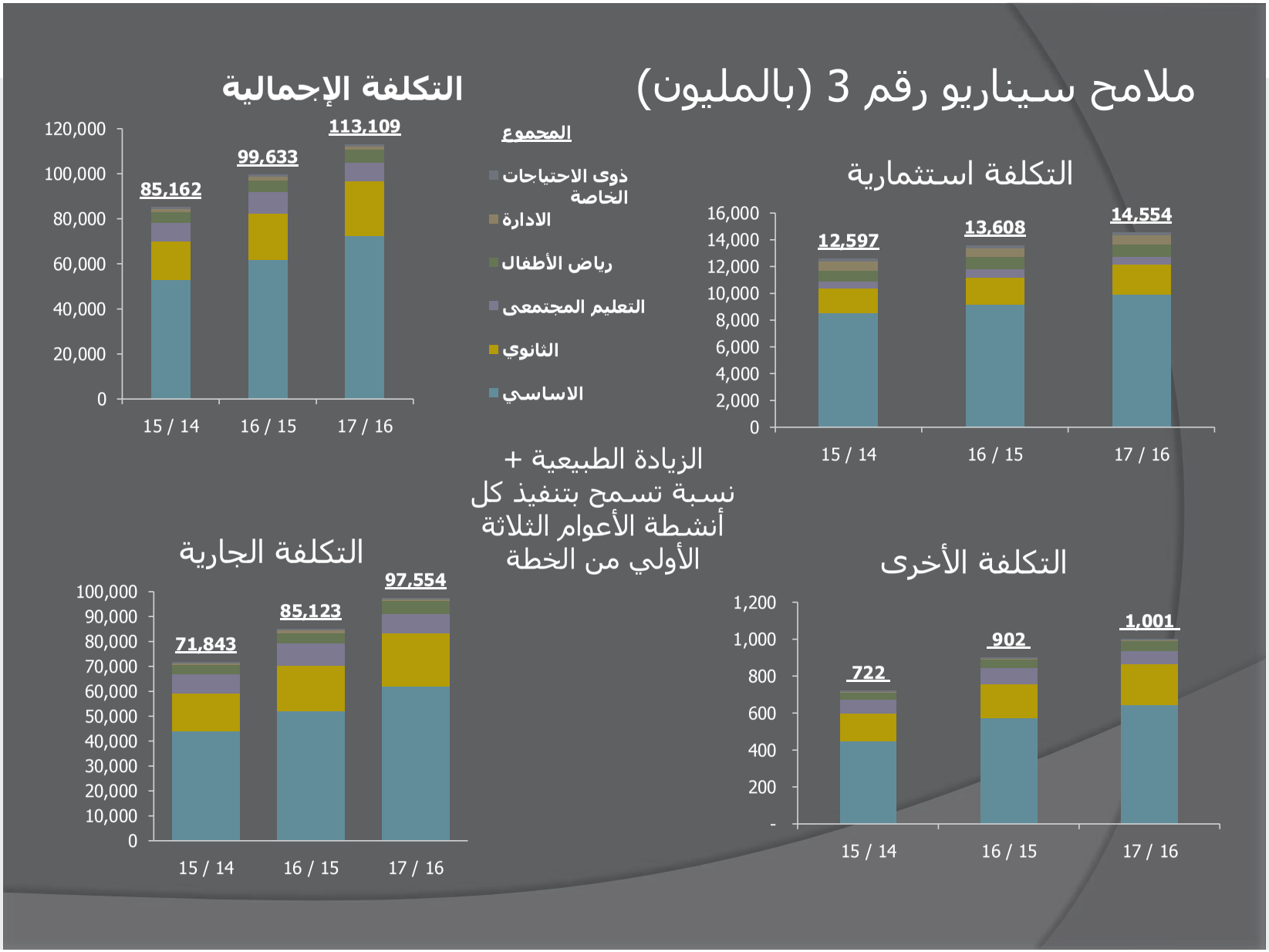

جدول (١٧) نموذج للإطار الزمني لتنفيذ بعض أنشطة الخطة الاستراتيجية للتعليم قبل الجامعى

الجدول الزمنى المقترح لبرنامج التعليم الثانوى

الأهداف الفرعية	الأهداف الإجرائية	سنوات التنفيذ	2015/2014				2016/2015				2017/2016				2030-2018			
			الربع الأول	الربع الثانى	الربع الثالث	الربع الرابع	الربع الأول	الربع الثانى	الربع الثالث	الربع الرابع	الربع الأول	الربع الثانى	الربع الثالث	الربع الرابع	ممتد			
١. زيادة استيعاب التعليم الثانوي ليفي بمتطلبات التعليم الإلزامي	١,١ استيعاب ٣٠٪ من خريجين المرحلة الإعدادية	2017/2015																
	١,٢ استيفاء الاحتياجات البشرية اللازمة للتعليم الإلزامي																	
	١,٣ توفير التغذية المدرسية للطلاب بما يتماشى مع التعليم الالزامي																	
٢. تقديم منهج حديث، يرتكز على المعايير العالمية؛ يستند على تكنولوجيا المعلومات والاتصال في التعليم والتعلم وتقويم أداء الطلاب	٢,١ وضع الإطار العام وضوابط ومعايير المحتوى ومصادر وطرق التعليم والتعلم وتقويم الطلاب	2017/2015																
	٢,٢ تجريب واعتماد المناهج الجديدة مع الأخذ في الاعتبار التكامل المعرفي بين طلاب قسمي الثانوي العام (الأدبي والعلمي) و تكييف المناهج بما يسمح بذلك																	
	٢,٣ التسويق المجتمعي للتطوير ومراحله ونتائجه																	
٣. تدعيم قدرات المعلمين والقيادات المدرسية وكوادر التوجيه الفني في تطبيق منظومة تحديث التعليم الثانوي	٣,١ تدريب المعلمين والقيادات المدرسية وكوادر التوجيه الفني على جميع المستويات على النظام المطور ووفق المعايير العالمية لكفايات كوادر التعليم الثانوي	2017/2015																
	٣,٢ وضع حزمة تحفيزية تضمن الاستمرار والتنمية المهنية لكوادر التعليم الثانوي بناء على تقويم منتظم مبني على النتائج																	
٤. تطوير نظم الإدارة والمتابعة والتقويم على مستوى التعليم الثانوي بما يضمن انضباط سير العملية التعليمية	٤,١ تطوير طرق التقويم و نظام اختبار الثانوية العامة، مع الاستفادة من الاساليب التكنولوجية الحديثة في التقويم																	
٥. تحسين جودة الحياة المدرسية لطلاب مرحلة التعليم الثانوي	٥,١ وضع دليل وتطبيق منظومة من البدائل والحوافز لتقديم حزم من الأنشطة التربوية الداعمة للتنمية الشاملة للتلميذ والكاشفة لمواهبه في جميع مدارس المرحلة الثانوية بما يتناسب مع إمكانات وبيئة المدرسة																	
	٥,٢ سد الفجوة بين المدارس في مستويات التحصيل																	
٦. تجهيز وتحديث واستكمال البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات اللازمة لتنفيذ التطوير	٦,١ توفير البيئة التكنولوجية والفصول الافتراضية اللازمة لدعم الممارسات التربوية وتطبيق المناهج وطرق التعليم والتعلم مع ضمان الصيانة الدورية والتكلفة الجارية لجميع المدارس الثانوية																	
	٦,٢ توفير جهاز حاسب لوحى لجميع طلاب التعليم الثانوي																	
٧. تقديم نماذج إبداعية بمثابة أساس لاستمرار تطوير نظام التعليم الثانوي العام.	٧,١ تقويم مدارس تعليم العلوم والرياضيات للمتفوقين (STEM) و نموذج المدارس كثيفة البرامج وتبنى ما تثبت فاعليته																	

شكل (٤٢) دور الوزارات والهيئات المختلفة في دعم تنفيذ الخطة

شكل (٤٣) أهم التوصيات المستخلصة من لقاءات الحوار المجتمعي

- مراجعة التشريعات والقوانين واللوائح، ولاسيما، اللائحة التنفيذية رقم ٤٢٧ والصادرة فى ٢٨ إبريل ٢٠١٣
- إدراج تطوير منظومة التعليم الخاص والدولي بالخطة
- ربط خطط التعليم والتعليم الفنى تحديدًا بخطط التنمية الخاصة بالمحافظات، ومراعاة الميزات الطبيعية والديموجرافية بالمحافظات كأساس لتنمية وتطوير برامج التعليم بها
- التركيز على تدريب الفنيين بالمدارس الفنية، بالإضافة إلى تدريب جميع المعلمين بها، مع تدريبهم على الماكينات والأجهزة والمعدات الجديدة قبل توريدها إلى المدارس.
- الاهتمام ببرامج الدمج ونشر المدارس الدامجة لذوى الإعاقة على مستوى الجمهورية.
- إعادة هيكلة الإدارة والأجور
- تفعيل دور المحليات في تطبيق اللامركزية

تابع شكل (٤٣) أهم التوصيات المستخلصة من لقاءات الحوار المجتمعي

* تفعيل قواعد البيانات الخاصة بالطلاب، وخاصة على مستوى المدرسة؛ حتى تتمكن جهات العمل والتوظيف المختلفة على المستوى المحلى التواصل مع الباحثين عن عمل وفق مؤهلاتهم، وتخصصاتهم ومهاراتهم بأسلوب يمكن من التواصل السريع بين الطرفين.

- مراجعة الإجراءات وآليات تشغيل واستغلال الورش بالمدارس، من أجل تسهيل تلك الإجراءات وتفعيل الشراكات بين المدرسة والقطاع الخاص فى استغلال إمكانات المصانع والمدارس فى تدريب الشباب.
- ضرورة مراجعة شروط القبول بالتعليم العالى للمتلحقين به من التعليم الفنى.
- قضية الدروس الخصوصية

شكل (٤٤-أ) نسب الاتفاق على بعض القضايا والاهداف التي تضمنتها الخطة وفقا لنتائج الاستطلاع من خلال الحوار المجتمعي المباشر وشبكة الانترنت

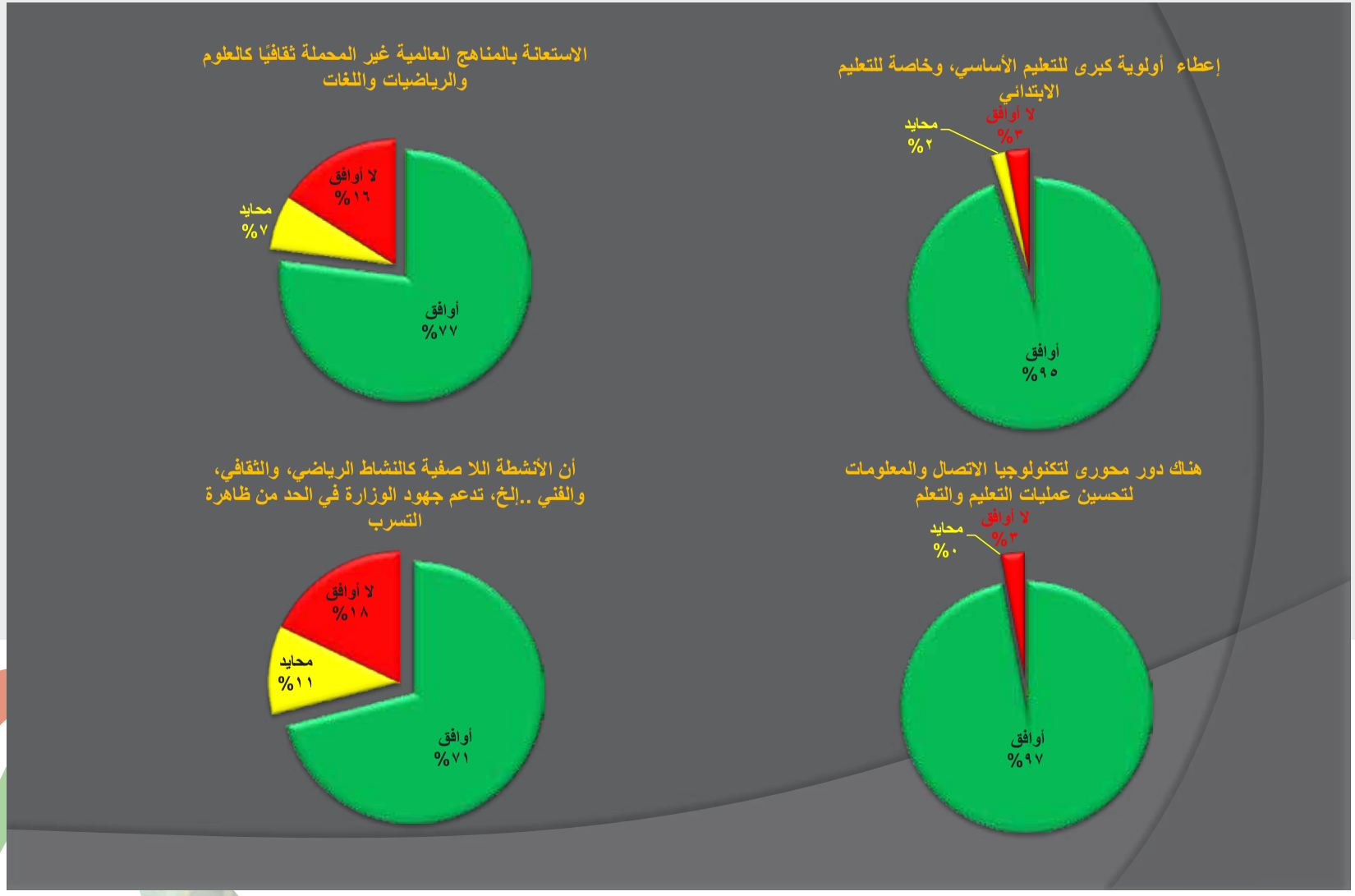

شكل (٤٤-ب) نسب الاتفاق على بعض القضايا والاهداف التي تضمنتها الخطة وفقا لنتائج الاستطلاع من خلال الحوار المجتمعي المباشر وشبكة الانترنت

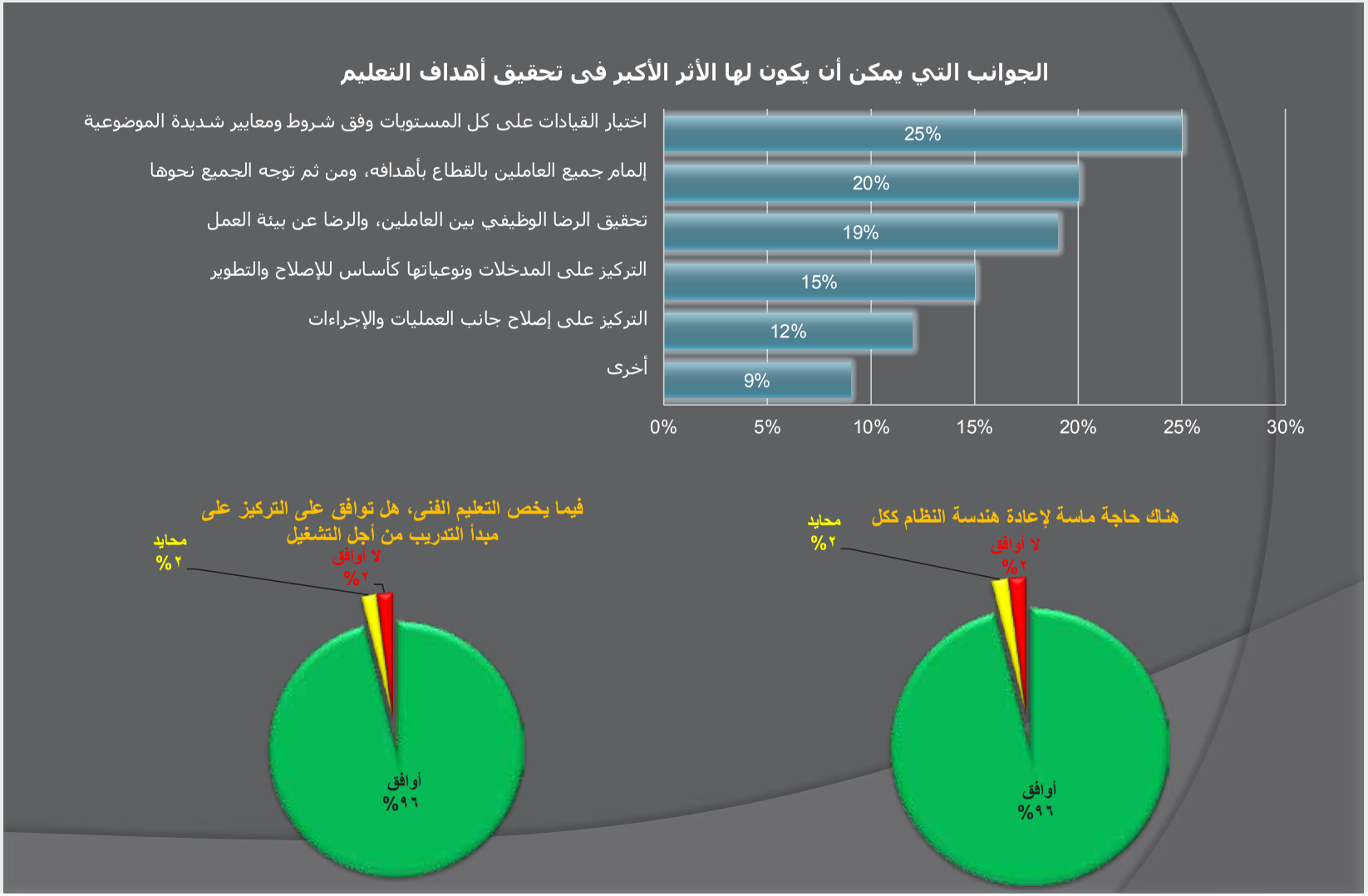

جمهورية مصر العربية
وزارة التربية والتعليم